

See discussions, stats, and author profiles for this publication at: <https://www.researchgate.net/publication/349870452>

التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية - دراسة تطبيقية

Thesis · March 2021

DOI: 10.13140/RG.2.2.35284.73608

CITATIONS

0

READS

1,545

1 author:



Mohammad Farhan

University of Baghdad

2 PUBLICATIONS 0 CITATIONS

SEE PROFILE

Some of the authors of this publication are also working on these related projects:



Social Audit [View project](#)



audit social [View project](#)



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامعة المستنصرية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم المحاسبة

(التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية) ((دراسة تطبيقية))

رسالة مقدّمة

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم المحاسبية

من الطالب

محمد فرحان فليح العباسي

بإشراف

الأستاذة المساعدة الدكتور

فاطمة صالح مهدي الغريان

الاقراءات

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد الرسالة الموسومة (التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية - دراسة تطبيقية) التي أعدها الطالب (محمد فرحان فليح) قد جرى إعدادها بإشرافي في قسم المحاسبة / كلية الإدارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في المحاسبة.

المشرف

الأستاذة المساعدة الدكتورة

فاطمة صالح مهدي

(توصية السيد رئيس القسم)

بناءً على إقرار السيد المشرف أشرح هذه الرسالة للمناقشة.

الأستاذ المساعد الدكتور

علاء محمد عبيد

رئيس قسم المحاسبة

الإقرارات

إقرار الخبير اللغوي

أشهد أنّ الرسالة الموسومة (التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية - دراسة تطبيقية) قد تمت مراجعتها وتصحيحها من الناحية اللغوية، وأضحت خالية من الأخطاء وسليمة من ناحية التعبيرات اللغوية.

الخبير اللغوي
الأستاذ الدكتور
طه شداد حمد
كلية الآداب - جامعة الانبار

الاقارات

إقرار لجنة المناقشة

نشهد بأننا، رئيس وأعضاء لجنة المناقشة، أطلعنا على محتويات الرسالة الموسومة بـ (التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية - دراسة تطبيقية)، والتي تقدم بها الطالب "محمد فرحان فليح"، وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ووجدنا بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في المحاسبة .

الأستاذة المساعدة الدكتورة سهاد صبيح فرج عضواً	الأستاذ الدكتور بكر ابراهيم محمود رئيساً
الأستاذة المساعدة الدكتورة فاطمة صالح مهدي عضواً ومشرفاً	الأستاذة المساعدة الدكتورة نضال عزيز مهدي عضواً

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة المستنصرية على إقرار لجنة المناقشة أعلاه.

الأستاذة الدكتورة

بثينة راشد حميدي الكبي

عميد كلية الإدارة والاقتصاد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ

الْمُسْرِفِينَ)

﴿من سورة الأعراف الآية ٣١﴾.

الاهداء

الى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة نبي الرحمة المهداة ونور العالمين محمد (عليه أفضل الصلاة وعلى آله وأتم التسليم) .
الى من رحل دون وداع الذي لا أنسى ذكره أبداً ومن تمنيت ان يشهد هذا اليوم أبي الغالي (رحمه الله تعالى وأسكنه فسيح جناته) .
الى التي بدعائها وصلنا الى ما نحن عليه تعجز... كل كلمات الشكر والوفاء عن التعبير، إلى البلمس الشافي والقلب الدافئ التي
تحملت وصبرت، من غمرتني بحبها وحنانها وهي المربية الفاضلة أُمي الغالية.

الى إخوتي وأخواتي حفظكم الله من كل سوء

الى شهدائنا الأبرار

إلى الأستاذة المشرفة التي كانت لي عوناً في إنجاز هذا العمل

الى حاملين لواء العلم والمعرفة

الى أولئك الذين كان لهم فضل... علمني حرفاً في كل مسيره الحياة أسادتنا الأفاضل

الى أصدقائنا على مرّ السنين وطوال العمر

الى طلاب دفعتنا مرحلة الكورسات والبحثة

الى كل من تجمعني بهم المحبة والصداقة والأخوة ومجالس العلم

الى من يسعى لرفعة الأمة والوطن

الى من وسعهم ذاكرتي ولا يسعهم قلبي

الى كل سند ومن ساعدني في طريق دراستي حتى ولو بالدعاء لنا بالتوفيق

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع

محمد

شکر و عرفان

الحمد والشكر لله تبارك وتعالى القائل في محكم تنزيله "لئن شكرتم لأزيدنكم" فالهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك
إن من الممتع أن أكون قادرًا على تقديم الشكر علانية لجميع الأشخاص الذين ساعدوني في إنجاز هذا البحث

أُتقدم بجميع كلمات الشكر والثناء وخالص الود والعرفان الى الأستاذة الفاضلة الدكتور (فاطمة صالح مهدي) المشرفة على الرسالة لما قدّمت من توجيهات علمية رصينة وجهودها القيمة ومتابعتها المتواصلة التي كان لها الأثر الواضح فرعاها الله وإدام عطاها وورزقها أعلى المراتب
فكلمات الثناء لا توفيكم حقكم، شكراً لكم على عطائكم.

الشكر والعرفان الى السيدات والسادة أعضاء لجنة المناقشة، ما سيقدمون وبذلون من جهد في قراءة الرسالة وتقييمها

وأقدم بفائق عبارات الشكر والثناء الى رئاسة وأستاذة قسم المحاسبة المحترمين، لما قدموا لنا طوال فترة الدراسة

شكري وعرفاني الى عمادة كلية الإدارة والاقتصاد وإلى الموظفين في وحدة الدراسات العليا ومكتبة الكلية

الشكر والثناء الى السادة الافاضل المحكمين لقائمة الاستبانة والذين تفضلوا بتقييمها وابداء ملاحظاتهم القيمة عليها

الشكر موصول الى السادة المحترمين المقوم العلمي واللغوي لإعطاء جزء من وقتهم

الشكر وخالص العرفان الى موظفين ديوان الرقابة المالية الاتحادية لتعاونهم وجهودهم الكبيرة

الشكر والثناء الى سر وجودنا أمي الغالية واخوتي وأخواتي

الشكر لجميع الزملاء والأصدقاء والاقارب

الشكر والعرفان الى من وقف معنا وقدم لنا النصيح والمساعدة والإرشاد

عمل المعروف يدوم والجميل دائما محفوظ

ندماً نبُحِثُ عن كلمات الشكر والعرفان للآخرين، فإنَّ أجمل عبارات الشكر لا بدَّ أن تسبق حروفنا وتُنتهي سطورنا معبرة عن صدق المعاني

النابعة من قلوبنا لهؤلاء

تسابق الكلمات وتزاحم العبارات لتنظم عقد الشكر الذي لا يستحقه إلا أتم.

إليكم يا من كان لكم قدم السبق في ركب العلم والتعليم

إليك يا من بذلت ولم تنتظر العطاء، إليك أهدي عبارات الشكر والعرفان

الباحث

المستخلص

إنَّ الوحدات الاقتصادية تسعى الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية وحماية البيئة للمجتمعات وفقاً لأهداف التنمية المستدامة وحفاظاً على الموارد الطبيعية للجيل الحالي والأجيال المستقبلية. يهدف البحث الى التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي تحقيقاً لمتطلبات التنمية المستدامة، حيث مثلت مشكلة البحث بضعف الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي والبيئي في الوحدات الاقتصادية، في ظل التغيرات الاجتماعية والبيئية والسياسية والاقتصادية التي يشهدها العالم وأهمية ودور والتأثير الرئيس للوحدات الاقتصادية.

اشتملت عينة البحث على أعلى سلطة رقابية متخصصة بتدقيق الأداء ألا وهي ديوان الرقابة المالية الاتحادي، إذ استخدم الباحث الاستبانة كأداة لتحقيق اهداف البحث ووزعت (110) استمارة على مختلف الاختصاصات في التدقيق والمحاسبة وكانت النسبة الأكبر من أصحاب المناصب والشهادات العليا، واعتمد هذا البحث على التحليل الاحصائي باختبار درجة الصدق والثبات للبيانات لمعرفة مدى امكانية تعميم تلك النتائج فضلاً عن استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية منها تحليل الارتباط والتحليل العاملي التوكيدي.

وإنَّ اهم ما تمَّ التوصل اليه أنَّ للتدقيق الاجتماعي علاقة متكاملة ومترابطة مع التدقيق البيئي تنعكس بصورة إيجابية على الوحدة لتدقيق الأداء والتنمية المستدامة عن طريق دمج الاهتمامات الاجتماعية مع البيئية، ووجود علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة إحصائية بين التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

وتوصل البحث الى مجموعة من التوصيات من أهمها ضروه الاهتمام وتركيز الوحدات الاقتصادية على التدقيق الاجتماعي والبيئي كضرورة استراتيجية اساسية، فضلاً عن أهمية الأداء الاجتماعي والبيئي لتحقيق التنمية المستدامة.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

المحتوى	رقم الصفحة
الآية	
الاهداء	أ
شكر وعرفان	ب
المستخلص	ت
قائمة المحتويات	ث
قائمة الاشكال	ح
قائمة المختصرات	خ
قائمة الجداول	ج
قائمة الملاحق	ج
المقدمة	2-1
الفصل الأول: منهجية البحث ودراسات سابقة	21-3
المبحث الأول: منهجية البحث	5-3
المبحث الثاني: دراسات سابقة وإسهامه البحث الحالي	21-6
الفصل الثاني: التدقيق الاجتماعي والبيئي	45-22
المبحث الأول: التدقيق الاجتماعي	33-22
المبحث الثاني: التدقيق البيئي	45-34
الفصل الثالث: التنمية المستدامة والتدقيق الاجتماعي والبيئي	68-46
المبحث الأول: التنمية المستدامة	57-46

68-58	المبحث الثاني: دور التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق التنمية المستدامة
106-69	الفصل الرابع: الجانب العلمي عرض وتحليل البيانات والنتائج
73-71	المبحث الأول: وصف العينة
82-74	المبحث الثاني: الاطار المقترح
106-83	المبحث الثاني: عرض وتحليل وتفسير النتائج
109-107	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات
107	المبحث الأول: الاستنتاجات
108	المبحث الثاني: التوصيات
110	قائمة المصادر
120	قائمة الملاحق

قائمة الاشكال		
الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	أنواع التدقيق الاجتماعي	1
32	معايير التدقيق الاجتماعي	2
40	أسباب الاهتمام بالتدقيق البيئي	3
43	أنواع التدقيق البيئي	4
57	مؤشرات التنمية المستدامة	5
75	التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي	6
77	اسهامات التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق التنمية المستدامة	7
98	التحليل العاملي التوكيدي لفقرات محور التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي	8
100	التحليل العاملي التوكيدي لفقرات محور دور التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة	9
102	التحليل العاملي التوكيدي لفقرات محور دور التدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة	10
104	التحليل العاملي التوكيدي لفقرات محور دور التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق التنمية المستدامة	11
106	مسار الارتباط بين محاور الاستبانة	12

قائمة المختصرات		
المختصر	الاسم باللغة الأجنبية	الاسم باللغة العربية
SA	Social Audit	التدقيق الاجتماعي
CSR	Corporate Social Responsibility	المسؤولية الاجتماعية للوحدات
ISO	International Organization for Standardization	المنظمة الدولية للمقياس (المعايير)
ERA	Environmental Protection Agency	وكالة حماية البيئة الأمريكية
FAO	Food and Agriculture Organization	منظمة الزراعة والبيئة العالمية (فاو)
EMAS	Eco-Management and Audit Scheme	خطة الإدارة والتدقيق البيئي
ICC	International Chamber of Commerce	غرفة التجارة الدولية
SPSS	Statistical Package for the Social Sciences	الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية
AMOS	Analysis of Moment Structures	التحليل الإحصائي لبنية العزوم
ARABOSAI	Arab Organization of Supreme Audit Institutions	المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة الدول العربية
(INTOSAI)	International Organization of Supreme Audit Institutions	المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة
INTOSAI (WGEA)	INTOSAI Working Group on Environmental Auditing	مجموعة عمل الانتوساي حول التدقيق البيئي
SE	Standard Error	الخطأ المعياري
CR	Critical Regio	القيمة الحرجة
PV	Probare value	مستوى المعنوية

قائمة الجداول		
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
85	بعض خصائص أفراد عينة البحث	1
87	معامل (Cronbach's Alpha) لمحاو الاستبانة	2
88	اوازن الإجابة على أسئلة الاستبانة	3
88	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور من محاور الاستبانة	4
89	تحليل فقرات المحور الأول التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي	5
91	تحليل فقرات دور التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة	6
93	تحليل فقرات دور التدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة	7
95	دور التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة	8
97	قيمة معاملات الارتباط (بيرسون) لمحاو أسئلة الاستبانة	9
99	نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الاول	10
101	نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الثاني	11
103	نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الثالث	12
105	نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الرابع	13

قائمة الملاحق		
الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
120	الاستبانة	1
126	قائمة بأسماء المحكمين للاستبانة	2

المقدمة

إنَّ ما يشهد العالم من تطورات سريعة ومستمرة في شتى مجالات الحياة والاهتمام بالمجتمع والبيئة، وإنَّ هذا التطور ودوافعه تأتي استجابة لتلبية احتياجات الانسان المتزايدة، إذ أنَّها خلَّفت آثاراً سلبية واضحة في المجالات الاجتماعية والبيئية.

وإنَّ ما يواجه مهنة التدقيق العديد من التغيرات الاقتصادية والتطورات البيئية المحيطة، التي أثرت بشكل أساسي على نوعية الخدمات التي يجب أن تقدمها هذه المهنة.

يعد التدقيق الاجتماعي من الموضوعات ذات الأهمية الكبيرة وضرورة ملحة؛ وذلك لما له من فاعلية كبيرة في تحسين وفهم وقياس أداء الوحدات لتحقيق الأهداف الاجتماعية ومراقبة الأداء الاجتماعي كما انه يسهم في تعزيز وتحسين مؤشرات الكفاءة والفاعلية والاقتصادية في مجال الانفاق على الأنشطة الاجتماعية وآثار ذلك على المجتمع والبيئة.

إنَّ الوعي البيئي لدى مختلف أفراد المجتمع أصبح هدف حماية البيئة يعد من الأهداف الأساسية التي تسعى الوحدات الاقتصادية إلى تحقيقها؛ لكي تستطيع الاستمرار في مزاوله أنشطتها.

كما أدَّى تزايد الاهتمام بحماية الموارد البيئية التي تتعرض لها البيئة، أدى الى الاهتمام متزايد لأهمية الدور الذي يمكن أن يؤديه التدقيق البيئي في تحقيق تلك الأهداف.

يعد التدقيق البيئي أحد الروافد المهمة في منظومة الاهتمام والمحافظة على البيئة، فإنَّ تبني عملية التدقيق البيئي أصبح مطلباً أساسياً لاستجابة الوحدات الاقتصادية للبيئة، فقد أصبح لدى الكثير من تلك الوحدات في الدول المتقدمة برنامج تدقيق بيئي رسمي مصمماً بحيث يقدم لهذه الوحدات تأكيداً بأنَّ عملياتها يتم إدارتها طبقاً للمعايير والقوانين والسياسات البيئية.

إنَّ العلاقة القوية بين البيئة والمجتمع ومفهوم التنمية أدَّت إلى ظهور مفهوم جديد وهو التنمية المستدامة، والتي أمست من القضايا المهمة التي يجب أن تؤخذ بالحسبان في أثناء عملية التخطيط الاستراتيجي التنموي أو التخطيط التنفيذي للمشاريع.

وتعد التنمية المستدامة هي وسيلة ضغط في العديد من الدول على الوحدات من اجل تحقيق الرفاهية الاجتماعية وحماية البيئة والمحافظة عليها، وهي تنمية تتصف بالثبات والدمج والتفاعل بين الأبعاد: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والاهتمام بشكل رئيس على وفق تكامل الأثر البيئي والاجتماعي.

إنَّ التكامل فيما بينهما يؤمّن تحقيق عدم الاضرار بالحاجات الحالية والمستقبلية للأجيال، ويسهم في التشجيع على الاسترشاد بمبادئ التنمية المستدامة، إذ إنَّ ذلك يحقق منافع لخدمة الاقتصاد وخدمة التنمية في آن واحد عن طريق الاهتمام بالبيئة والمجتمع.

تَمَّ تقسيم البحث على خمسة فصول، حيث نتناول في الفصل الأول منهجية البحث ودراسات سابقة المحلية والعربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث، أما الفصل الثاني فتضمّن التدقيق الاجتماعي والبيئي على وفق التطرق الى التطور التاريخي وسرد التعريفات الواردة لهما، وكذلك الأهداف المرجوة وصولاً الى أنواعهما والمعايير والعوامل التي أدت الى الاهتمام بهما، أمّا الفصل الثالث فقد تَمَّ تخصيصه للتعرف على التنمية المستدامة وأثر التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق متطلباتها، وذلك على وفق دورهما الفاعل والمهم في تحسين الأداء الاجتماعي والبيئي. وتَمَّ تخصيص الفصل الرابع للجانب العملي عن طريق وصف عينة البحث المتمثلة بديوان الرقابة المالية الاتحادي ووضع إطار مقترح وتحليل نتائج أداة البحث لتحقيق التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي والمتطلبات الازمة للتنمية المستدامة، واختتم البحث بالفصل الخامس الذي يتضمن الاستنتاجات والتوصيات.

الفصل الأول منهجية البحث ودراسات سابقة

المبحث الأول
منهجية البحث

تتكون منهجية البحث من الآتي: -

أولاً: مشكلة البحث

إنَّ حاجة الوحدات الاقتصادية الى تقويم أدائها الاجتماعي والبيئي المتمثل بالرفاهية الاجتماعية وحماية البيئة من الأضرار والآثار السلبية التي تنجم من ممارسة أعمالها وضعف الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي والبيئي، فضلاً عن الآثار التي تتركها تلك الوحدات على المجتمع والبيئة بأكملها. بناءً على ذلك يمكن صياغة مشكلة البحث على وفق التساؤلات الآتي:-

- 1- ما هي دواعي وأسباب الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي والبيئي؟
- 2- ما هي اسهامات الجهات الرقابية في تحقيق التنمية المستدامة؟
- 3- ماهي الآثار الإيجابية للتكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي؟
- 4- هل التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي يحقق متطلبات التنمية المستدامة؟

ثانياً: أهمية البحث.

تتبع أهمية هذا البحث من أهمية كلٍّ من المجتمع والبيئة للإنسان، فالمجتمع هو الخلية التي يُعَدُّ الإنسان أحد مكوناتها، والبيئة تعني الماء الذي نشرب، والهواء الذي نتنفس، والغذاء الذي نأكل، وأية إساءة إليهم تعني الإساءة للإنسان نفسه، وعليه لابدّ من أن نعمل عن طريق المعلومات المتعلقة بالمجتمع والبيئة التي تفصح عنها الوحدة الاقتصادية على التكامل بينهما لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والتنمية المستدامة. يعد كل من التدقيق الاجتماعي والبيئي ذات أهمية وذلك لارتباطهما بأبعاد التنمية المستدامة حيث التكامل بينهم يؤدي الى تحقيق العديد من المميزات والايجابيات لتحقيقها، وهذا ما يحاول البحث دراسته وذلك على وفق التعرف على ما تقوم به الوحدة من التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

ثالثاً: أهداف البحث.

يهدف البحث الى معرفة تأثير التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي كوسيلة حديثة لزيادة فاعلية الوحدات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق الآتي:-

- 1- توضيح مفهوم التدقيق الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة.
- 2- بيان مبررات ودوافع التي دعت الى الاهتمام بالتدقيق البيئي والاجتماعي.
- 3- العلاقة بين التدقيق الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة.

4- وضع آلية للتدقيق الاجتماعي والبيئي والكيفية التي يتم عن طريقها التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق التنمية المستدامة.

رابعاً: فرضية البحث.

يستند البحث الى الفرضية الرئيسة الآتية: -

{العلاقة التكاملية بين التدقيق الاجتماعي والبيئي تحقق متطلبات التنمية المستدامة}.

ويتفرع عنها الفرضيات الآتية:-

- 1- توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية للتكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي.
- 2- توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الاجتماعي والتنمية المستدامة.
- 3- توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التدقيق البيئي والتنمية المستدامة.
- 4- توجد علاقة ارتباط معنوية ذات دلالة إحصائية بين التدقيق الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة.

خامساً: المنهج المستخدم في البحث ووسائل جمع المعلومات.

1- منهج البحث.

من أجل المعالجة السليمة لمشكلة البحث، تمّ الاعتماد على المنهج الاستقرائي المتمثل في الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة في البحث عن طريق تسليط الضوء على المفاهيم المتعلقة بالتدقيق الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة والتكامل فيما بينها لتحقيق التنمية المستدامة. وكما تمّ الاعتماد على المنهج الاستنباطي والوصفي التحليلي الذي على وفقه تمّ وضع اطار مقترح للتكامل وتحليل نتائج البحث.

2- وسائل جمع المعلومات.

- أ- الجانب النظري: اعتمد الباحث في هذا الجانب على ما توافر من المصادر المحلية والعربية والأجنبية من بحوث علمية وكتب وأطاريح ورسائل جامعية ودوريات ووقائع المؤتمرات والشبكة العنكبوتية الانترنت.
- ب- الجانب التطبيقي: اعتمد الباحث في الجانب العملي على الاستبانة كأساس لجمع البيانات من افراد عينة البحث، والتي أعدت من الباحث استناداً الى الحقائق العلمية التي وردت في الأدبيات الخاصة ولغرض الإجابة على فقراتها وزعت الإجابات ومستوياتها بحسب مقياس ليكرت الخماسي، وتمّ إجراء اختبارات الثبات والصدق، واستخرج الوسط الحسابي ومعامل الارتباط والتحليل العاملي التوكيدي وتمّ الاعتماد على التقرير الصادر من ديوان الرقابة المالية الاتحادي ووزارة التخطيط العراقية الخاصة بالتنمية المستدامة ووضع الإطار المقترح.

سادساً: مجتمع وعينة البحث.

يتمثل مجتمع البحث بديوان الرقابة المالية الاتحادية والدوائر والهيئات التابعة له في العراق اما عينة البحث فتضمنت هيئات تدقيق الأداء المتخصص في مقر الديوان وان اختيار هذه العينة جاء لكون الديوان هو السلطة الرقابية الأعلى والمسؤول عن تدقيق واعداد تقارير الأداء لمختلف الوحدات الاقتصادية والانشطة الاجتماعية والبيئية، والرؤية لتحقيق الأهداف التي وضعها لتحقيق اهداف ومتطلبات التنمية المستدامة حفاظاً على الموارد الحالية وخدمة للأجيال القادمة.

الفصل الأول

منهجية البحث ودراسات سابقة

المبحث الثاني

دراسات سابقة

تمهيد

يستعرض الباحث أهم ما جاءت به الدراسات السابقة من أفكار ومفاهيم عكست نتائج تلك البحوث، وسيتم استعراض بعض من تلك الدراسات العراقية والعربية والأجنبية وأهم ما جاءت به تلك الدراسات وعلى النحو الآتي: -
أولاً: الدراسات العراقية:-

1- دراسة (صادق، 2012).	
عنوان الدراسة	دور التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة. (بحث وهو جزء من متطلبات نيل شهادة المحاسبة القانونية مقدمة الى هيئة الامناء في المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد)
هدف الدراسة	هدف البحث الى بيان دور إغفال أثر مراقب الحسابات في أهمية البحث وانعكاسه في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق التطرق إلى مفهوم تنفيذ التدقيق الاجتماعي ومستلزماته ووسائل تنفيذه بالشكل الذي يمكن عن طريقه بيان أثره في تحقيق التنمية المستدامة.
الاستنتاجات	- لا يقتصر أثر مراقب الحسابات على التدقيق المحاسبي للتأكد من صحة تسجيل العمليات المالية واكتشاف الاخطاء، بل يتسع ليشمل المجالات المتعلقة بالنواحي التشغيلية والادارية والاجتماعية كافة. - تعدّ التنمية المستدامة من أهم متطلبات الاستمرار في تحسين الرفاهية البشرية في حدود الموارد البشرية والبيئية والطبيعية والاقتصادية المتاحة.
التوصيات	وضع برنامج للتدقيق الاجتماعي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة وتحديد الوسائل اللازمة لذلك والجدول الزمني الذي يتم على وفقه تحقيق تلك الاهداف واعداد تقارير الأداء الاجتماعي ليتم قياس هذا الأداء مقابل الأهداف المحددة

الاعتماد على التدقيق الاجتماعي والاستجابة لضرورات حماية وتحسين الموارد البشرية والطبيعية والاقتصادية والمحافظة عليها وتهيئة أنظمة الرقابة الداخلية؛ لكي تشمل وسائل وإجراءات مناسبة لممارسة الرقابة الاجتماعية.	
--	--

2- دراسة (حمدان، 2014).	
عنوان الدراسة دور التدقيق البيئي في التنمية المستدامة. (بحث منشور، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك)	
هدف الدراسة هدفت الدراسة الى التعرف على الجانب النظري للتدقيق البيئي والتنمية المستدامة والاتفاقيات وتجارب بعض الدول وتجربة جمهورية العراق في التدقيق البيئي.	
الاستنتاجات - ان القوانين ذات العلاقة بالبيئية في العراق لم تنص على منح حوافز للجهات التي تحافظ على الصحة والموارد الطبيعية. - أظهرت تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي الآثار البيئية على المجتمع الناتجة من نشاط الوحدات الاقتصادية دون أن تتضمن ملاحظات عن الاتفاقيات البيئية.	
التوصيات - ضرورة تضمين قانون البيئة على عقوبات يتم تنفيذها بحق المخالفين لشروط حماية البيئة بما يتلاءم مع الضرر الذي يسببه الملوث عملاً بمبدأ من يلوث يدفع، فضلاً عن ضرورة النص على حوافز للمحافظين على الموارد الطبيعية. - ضرورة نشر تقارير ديوان الرقابة المالية الاتحادي في وسائل الاعلام المختلفة بما يساهم في إحداث رادع للوحدات الاقتصادية التي لم تحافظ على الموارد الطبيعية، فضلاً عن تضمين تقارير الديوان بالاتفاقيات البيئية التي انضمت إليها جمهورية العراق.	

3- دراسة (الهنداوي، 2015).	
محددات تطبيق التدقيق البيئي وعلاقتها بتحجيم مسؤولية مراقب الحسابات تجاه مستخدمي القوائم المالية (دراسة تحليلية لآراء عينة من مراقبي الحسابات) (بحث منشور، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، العدد 6، لسنة 2015)	عنوان الدراسة
هدفت الدراسة الى التعرف على محددات تطبيق التدقيق البيئي ودراسة علاقتها بتحجيم مسؤولية مراقب الحسابات تجاه مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بالأمور البيئية والتي تحد من إمكانية إبداء رأيه فيما إذا كانت تلك القوائم تعكس التأثير البيئي عليه.	هدف الدراسة
■ إنّ لمحددات تطبيق التدقيق البيئي المدرجة علاقة كبيرة بتحجيم مسؤولية مراقب الحسابات تجاه مستخدمي القوائم المالية. ■ تحجيم دور مراقب الحسابات بالتأكد من كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية بالوحدة الاقتصادية فيما يتعلق بالأمور البيئية.	الاستنتاجات
■ دعوة لتطوير مهنة المحاسبة والتدقيق على المستوى المحلي عن طريق تذليل محددات تطبيق التدقيق البيئي التي تقف عائقاً أمام مراقبي الحسابات الذين يُعدّون عنصراً أساسياً ومهماً في إتمام تطبيق هذا النوع من التدقيق، وإخلاء مسؤوليتهم أمام مستخدمي التقارير المالية. ■ ضرورة تبني الجهات المختصة عملية استكمال إصدار أدلة عراقية في مجالات المحاسبة والتدقيق البيئي لتتوافق مع المعايير الدولية.	التوصيات

4 - دراسة (عزة، 2019).	
عنوان الدراسة انعكاس تطبيق التدقيق البيئي على تحقيق عملية التنمية المستدامة دراسة في عينة من الشركات الصناعية في اقليم كردستان العراق. (بحث منشور، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 11، العدد 16، لسنة 2019)	
هدف الدراسة هدف البحث الى بيان: - • أهمية التدقيق البيئي التي يتم إجراؤه من مراقب الحسابات. • أهمية التنمية المستدامة ودورها في المحافظة على حصة الأجيال القادمة من الموارد. • مدى انعكاس عملية التدقيق البيئي على عملية التنمية المستدامة.	
الاستنتاجات ▪ التدقيق البيئي ينعكس بشكل إيجابي على عملية التنمية المستدامة. ▪ تأتي أهمية التدقيق البيئي عن طريق ضرورة الاهتمام بالبيئة وما تتعرض له من تأثيرات سلبية بسبب قيام الوحدات بمزاولة أنشطتها دون أن تتحمل أيّ مقابل يذكر نتيجة ذلك.	
التوصيات ▪ قيام الوحدات الاقتصادية بعملية التدقيق البيئي الى جانب التدقيق المالي؛ وذلك بسبب التأثيرات التي تتعرض لها نتيجة أنواع الأنشطة التي تقوم بها وانعكاسها على عملية التنمية المستدامة. ▪ ضرورة قيام الجيل الحالي بعملية التنمية المستدامة وذلك للمحافظة على حصة الأجيال القادمة من الموارد الموجودة والهدر والاسراف واستخدام الموارد الطبيعية.	

5- دراسة (الحجامي, 2020).	
عنوان الدراسة	أُنموذج مقترح لتدقيق ابعاد الاستدامة ودوره في تقويم أداء الوحدات الاقتصادية في العراق (أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية)
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى تقويم برامج ومؤشرات ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق المستعملة في تقويم أداء الوحدات الاقتصادية باتجاه اقتراح أنموذج لتدقيق ابعاد الاستدامة (المؤسسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية) من أجل المساهمة في تقويم الأداء المستدام للوحدات الاقتصادية في العراق.
الاستنتاجات	- إنّ الوحدات الاقتصادية التي تمارس الاستدامة تطور باستمرار أدائها وعملياتها عن طريق ابعاد التنمية المستدامة (المؤسسية والاقتصادية والبيئية والاجتماعية). - يستعمل ديوان الرقابة المالية الاتحادي في تدقيق أداء الوحدات الاقتصادية برنامجاً يحتوي على بعض مؤشرات ذات العلاقة بأبعاد التنمية المستدامة.
التوصيات	- ضرورة وجود برنامج تدقيق بما يضمن تحقيق أبعاد الاستدامة (البيئية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية)؛ لبيان مدى التزام الوحدات الاقتصادية بإعداد تقارير عن الاستدامة ومدى مساهمتها في حماية البيئة من التلوث والحفاظ على حاجات الاجيال الحالية والقادمة. - ضرورة تبني الجهات الرقابية في العراق برنامج التدقيق المقترح وتطبيقه على الوحدات الاقتصادية لتحسين وتطوير الأداء المستدام.

6- دراسة (حمودي وآخرون، 2020).	
عنوان الدراسة	التكامل بين المحاسبة البيئية والتدقيق البيئي في خدمة السلسلة الخضراء . (بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 61، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الرابع، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت)
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى بيان كيفية خدمة السلسلة الخضراء عن طريق التكامل بين المحاسبة البيئية والتدقيق البيئي.
الاستنتاجات	- المحاسبة البيئية والتدقيق البيئي هما أدوات تحقيق السلسلة الخضراء. - السلسلة الخضراء هي العمل في بيئة داخلية خضراء ضمن بيئة خارجية خضراء تحت اقتصاد أخضر لتحقيق التنمية المستدامة.
التوصيات	- اهتمام الوحدات الاقتصادية بالمحاسبة البيئية والتدقيق البيئي يحقق لها الاقتصاد الأخضر والبيئية الخضراء والافصاح البيئي محاسبياً. - الوحدات المطبقة للمحاسبة البيئية والتدقيق البيئي تصبح وحدات خضراء، فضلاً عن تحقق القياس والافصاح محاسبياً بشكل دقيق.

ثانياً: الدراسات العربية.

1- دراسة (كرم، 2012).	
عنوان الدراسة	التدقيق الاجتماعي والبيئي من وجهة نظر مراقبي الحسابات القانونيين في قطاع غزة (دراسة استكشافية). (رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين)
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى التعرف على متطلبات التدقيق الاجتماعي والبيئي من وجهة نظر مدققي الحسابات القانونيين ومدى توافر المقومات اللازمة لتطبيقه ودور مدققي الحسابات عند قيامهم بالتدقيق الاجتماعي والبيئي.
الاستنتاجات	- عدم توافر متطلبات تطبيق التدقيق الاجتماعي والبيئي وهي (المدققون المؤهلون علمياً وعملياً بمواضيع التدقيق الاجتماعي والبيئي، وتشريعات وقوانين وأسس متعلقة بالتدقيق الاجتماعي والبيئي). - عدم قيام المدققين بمتابعة ما يستجد دولياً من طرائق وأساليب لاستخدامها في أثناء التدقيق وعدم وجود جهات ضغط تنادي بحماية البيئة وذلك عن طريق القيام بالتدقيق الاجتماعي والبيئي ووجود محددات تمنع تطبيق التدقيق الاجتماعي والبيئي.
التوصيات	- ضرورة توافر المتطلبات اللازمة للقيام بالتدقيق الاجتماعي والبيئي وهي (المدققون المؤهلون علمياً وعملياً، تشريعات وقوانين تلزم الوحدات بالقيام بالتدقيق الاجتماعي والبيئي، هيئات مهنية تصدر معايير للتدقيق؛ ليتمكن من تطبيقها وعقد الدورات التدريبية لمدققي الحسابات لرفع كفاءتهم المتعلقة بالتدقيق الاجتماعي والبيئي). - تعزيز إصدار القوانين والتشريعات التي تتضمن مواد ملزمة للوحدات الاقتصادية بالإفصاح عن أدائها الاجتماعي والبيئي بصورة واضحة في تقرير خاص بنتائج التدقيق الاجتماعي والبيئي.

2-دراسة (الرفاعي، الخطيب، 2012).	
عنوان الدراسة	قياس مدى تطبيق المدققين الاردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق الشاملة (بحث منشور، مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات، العدد 27، حزيران، 2012)
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى قياس مدى تطبيق المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي الذي يعدّ جزءًا من عملية التدقيق الشاملة.
الاستنتاجات	- الوحدات الاقتصادية الاردنية تتبنّى العديد من الأنشطة الاجتماعية. - أن المدققين الأردنيين لا يطبقون مفهوم التدقيق الاجتماعي عند فحص البيانات المالية كجزء من عملية التدقيق، إلا أنهم يؤيدون أن فحص الأداء الاجتماعي للزبائن يعد جزءًا من عناصر جودة أداء مكاتب التدقيق.
التوصيات	- ضرورة أن تولي الوحدات الاقتصادية الأردنية اهتمامًا أكبر في الأنشطة الاجتماعية. - يجب أن يقوم مدقق الحسابات بوضع خطة تتضمن برنامجًا للتدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق الشاملة، وأن تلزم جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين المدققين ومكاتب التدقيق بتطبيق التدقيق الاجتماعي، كما ينبغي أن تقوم الجمعية بعقد العديد من الندوات والدورات من أجل التوعية بأهمية التدقيق الاجتماعي.

3-دراسة (الشعباني،2018).	
عنوان الدراسة	دور تدقيق البعد البيئي في دعم تقارير التنمية المستدامة (دراسة استكشافية في الوحدات الاقتصادية في البيئة المصرية). (بحث منشور، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين الشمس، العدد22،2018)
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى التعرف على واقع التدقيق البيئي في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة والكشف عن مدى امتثال الوحدات الاقتصادية للقوانين والتشريعات البيئية وفي معالجة الآثار السلبية والمخالفات البيئية.
الاستنتاجات	▪ وجود علاقة ارتباط وثيقة بين التدقيق البيئي والتنمية المستدامة نتيجة الاهتمام العالمي بالبيئة والاتجاه نحو التنمية المستدامة. ▪ الالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية وتحديث السياسات والإجراءات البيئية لدى الوحدات يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
التوصيات	▪ ضرورة الاهتمام بالجوانب البيئية وذلك عن طريق تحفيز الوحدات الاقتصادية الى الاهتمام العال بالبيئية والاستعانة بالخبراء البيئيين لإضفاء الثقة والمصداقية على تقرير تدقيق الأداء البيئي. ▪ تشجيع الوحدات على إيجاد إدارات بيئية متخصصة في هيكلا التنظيمي كون مهمتها الأساسية كيفية الحفاظ على الجوانب البيئية ومراقبتها وتجنب المخاطر البيئية المحتملة.

4-دراسة (قيلان، 2019).	
أهمية التدقيق البيئي في تقييم الأداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة في الوحدات الاقتصادية. دراسة حالة مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة "BATICIM" - أم البواقي (رسالة ماجستير، العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم التجارية والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر)	عنوان الدراسة
تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية التدقيق البيئي في تقييم الأداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة والذي يعدُّ من الأدوات الفاعلة التي تعتمد عليه الوحدة.	هدف الدراسة
- يعدُّ التدقيق البيئي وسيلة للتأكد من مدى التزام الوحدة بالتشريعات والقوانين البيئية، ومدى صحة الإجراءات البيئية التي تتخذها الوحدة. - ازدياد الوعي بالاعتبارات البيئية دفع الوحدة إلى القيام بتدقيق نظام الإدارة البيئية والالتزام بالقوانين والتشريعات البيئية وتحديث السياسات والإجراءات البيئية نحو تحقيق التنمية المستدامة.	الاستنتاجات
- ضرورة الاهتمام بالجوانب البيئية ونظام الإدارة وتحسين الأداء البيئي. - أهمية التدقيق البيئي للوحدات الاقتصادية في تقييم الأداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة والمحافظة على البيئة من التلوث.	التوصيات

5- دراسة (السيد بيومي، 2019).	
عنوان الدراسة	تأثير التكامل بين المراجعة البيئية والمقومات الاقتصادية والاجتماعية على حماية الموارد الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة (بالتطبيق على المنشآت الصناعية الكبرى في القاهرة). (أطروحة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، مصر).
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى التعرف على أوجه القصور في الوحدات الاقتصادية التي تطبق التدقيق البيئي وتأثيرها على حماية الموارد الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة والتصدي لها وأهمية تلك المخاطر البيئية وانعكاسها على البيئة ومدى تطبيق المقومات الاقتصادية والاجتماعية.
الاستنتاجات	- وجود علاقة ارتباط جوهريّة موجبة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق التكامل بين التدقيق البيئي والمقومات الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة من زاوية الحماية والحفاظ على الموارد الاقتصادية المتاحة للوحدات الاقتصادية - تجسيد التدقيق البيئي يحتاج إلى تطبيق تشريعات وقوانين حماية البيئة من طرف المشرع تحقق متطلبات الادارة البيئية عن طريق السياسة البيئية، والتخطيط، والتنفيذ والتشغيل، وفحص الاجراءات التصحيحية.
التوصيات	- إنّ تطبيق إجراءات وأساليب التدقيق البيئي والمعايير يحقق للوحدة الأداء البيئي وحماية البيئة وزيادة الوعي البيئي وارتفاع درجة الالتزام بتطبيق السياسات والتشريعات البيئية والتعاون والتنسيق بين الوحدة والمجتمع. - ضرورة وجود رقابة بيئية فاعلة وتخطيط بيئي جيد يساهم في توافر معلومات بيئية تحقق التنمية المستدامة وتحافظ على الموارد البيئية، فضلاً عن ادماج التقنيات الحديثة المناسبة في خطط التنمية، والبحث عن مصادر جديدة للطاقة النظيفة والاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة. - ضرورة المحافظة على البيئة على وفق فرض أطر تنظم التعاملات التي تؤثر على البيئة ومنها التدقيق البيئي.

ثالثاً: الدراسات الأجنبية.

1- دراسة (Owusu, 2012).	
التدقيق الاجتماعي والبيئي للوحدات: مسؤولية مدركة أم متطلبات تنظيمية؟ Corporate Social and Environmental Auditing: Perceived Responsibility or Regulatory Requirement?	عنوان الدراسة
تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف وتطوير وفهم التدقيق على وجه التحديد في الإفصاحات الاجتماعية والبيئية من الوحدات الاقتصادية عن طريق السعي لفهم أساس قيام المدققين الماليين بإجراء التدقيق الاجتماعي والبيئي من أجل توافر أساس لعمل الأبحاث المستقبلية.	هدف الدراسة
توصلت الدراسة إلى أنه بغض النظر عن القضايا التنظيمية، فإن أحد العوامل الرئيسية المحفزة للمدققين الذين يقومون بإجراء التدقيق الاجتماعي والبيئي هو نتيجة العلاقة بين وحدات التدقيق والمجتمع أو مجموعات أصحاب المصلحة من الجهات المعنية. أثبتت الدراسة أنه على الرغم من أن المدققين القانونيين كجزء من عملهم قد تم تبني أيضاً تدقيق الإفصاحات الاجتماعية والبيئية من الإدارة وعدم وجود معايير تنظيمية تدعم هذا المفهوم.	الاستنتاجات
توصي الدراسة على الهيئات الرقابية المحاسبية صياغة وتنفيذ سياسة موحدة للتدقيق الاجتماعي والبيئي. تطوير الرؤية إلى التقارير الاجتماعية والبيئية وإمكانية تقديم الأبحاث المحاسبية مزيداً من الأفكار للتدقيق الاجتماعي والبيئي، فضلاً عن تشريع القوانين الحديثة التي تكون مفيدة لمواجهة التحديات والتهديدات الحالية في العالم المعاصر.	التوصيات

2- دراسة (Augustine et al ,2013).	
عنوان الدراسة	" التدقيق البيئي والتنمية المستدامة في نيجيريا" "Environmental Auditing and Sustainable Development in Nigeria"
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى بيان فحص التدقيق البيئي وتأثيره على التنمية المستدامة ومعرفة العلاقة فيما بينهما وبين الوحدات التي تتوافق مع تقييم التأثيرات البيئية وتلك التي لا تتوافق معه.
الاستنتاجات	■ إنّ الوحدات الاقتصادية الصديقة للبيئة تشترك في سياسة واحدة. ■ وجود عدد قليل من الوحدات الاقتصادية التي تقوم بعملية التدقيق البيئي؛ وذلك لأنه غير ملزم لها في القانون.
التوصيات	■ الوحدات التي تقوم بالإفصاح عن معلومات بيئية تحصل على ميزة تنافسية. ■ الوحدات الصديقة للبيئة تحصل في الأجل الطويل على سيولة عالية وتخفيض في تكاليفها.

3- دراسة (Anna, 2017).	
عنوان الدراسة	(دور التدقيق البيئي في دعم التنمية المستدامة) The Role and The use of Environmental Audit in Supporting Sustainable Development
هدف الدراسة	تهدف هذه الدراسة الى بيان دور التدقيق البيئي بعده الأداة الرئيسة لتقييم أداء نظام الإدارة البيئية في الوحدة والآلية التي تدعم مفهوم التنمية المستدامة.
الاستنتاجات	■ توصلت الدراسة الى أنّ مفهوم التنمية المستدامة يشير الى التوازن المتساوي بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، مع ضرورة تفعيل نظام الادارة البيئية. ■ التدقيق البيئي يساعد الوحدات الاقتصادية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

التوصيات	■ إنَّ تطبيق التدقيق البيئي يوافر تقييماً منهجياً وموضوعياً للوحدة من حيث إدارتها والعمليات المصممة لحماية البيئة، وكذلك يحقق التوازن بين أنشطة الوحدة والبيئة والتقليل من الاستخدام المفرط للموارد، وترك المخلفات الصناعية والآثار السلبية للتنمية واستخدام الأدوات المناسبة.
------------------------	--

4- دراسة (Gheorghita, 2019).	
عنوان الدراسة	التدقيق الاجتماعي - أداة مهمة لضمان التنمية المستدامة للصناعة الخفيفة في جمهورية المالديف Social Audit - An Important Tool To Ensure Sustainable Development Of Light Industry In The Republic Of Moldova
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على احد العناصر المهمة للمسؤولية الاجتماعية، وهو التدقيق الاجتماعي.
الاستنتاجات	■ يوافر تقرير التدقيق الاجتماعي معلومات واسعة جداً ويمكن أن تخدم احتياجات أنواع مختلفة من أصحاب المصلحة، وخاصة الزبائن، ممّا يضمن التنمية المستدامة. ■ يكتسب التدقيق الاجتماعي دوراً خاصاً؛ لأنه يحقق للوحدة الابتعاد عن ظروف العمل الخطرة واتخاذ موقف استباقي بشأن التنمية المستدامة وأنها وحدة مسؤولة اجتماعياً، وتحقيق رؤيتها وتحسين العلاقات مع الزبائن بشكل مستمر.
التوصيات	■ ضرورة القيام بالتدقيق الاجتماعي لأهميته للمجتمع ولكونه يضمن التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية. ■ يجب أن تكون أنشطة المسؤولية الاجتماعية لأيّ وحدة متوافقة مع سياسة التنمية المستدامة الخاصة بها.

5- دراسة (Lu et al,2020).	
الأنماط المكانية الإقليمية والعوامل المؤثرة في التدقيق البيئي من أجل التنمية المستدامة: ملخصات وإضاءات من التجارب الدولية. Regional spatial patterns and influencing factors of environmental auditing for sustainable development: summaries and illuminations from international experiences.	عنوان الدراسة
التدقيق البيئي هو إداة فاعلة للإشراف على الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.	هدف الدراسة
■ إنَّ التدقيق البيئي يقلل من مستويات انبعاثات الملوثات ويسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة المحلية، وهناك حاجة ماسة لعمليات تدقيق مشتركة بين الحكومات من أجل السيطرة على التلوث. ■ يعدُّ التدقيق البيئي أداة قوية ومفيدة للإدارة البيئية من الحكومات ويحقق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والاستثمار في حماية البيئة، ودوره المهم في الإدارة البيئية والتنمية المستدامة.	الاستنتاجات
■ ينبغي أن تكون آلية إدارة بيئية للتدقيق البيئي تقودها الحكومة؛ لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المحلية ووضع استراتيجيات وأهداف تنفيذ مختلفة على أساس مستوى التنمية الاقتصادية المحلية، والاستثمار في حماية البيئة، وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون. ■ يجب أن تركز الدراسات المستقبلية باستخدام البيانات متعددة المصادر على وفقها يمكن تحليل نمط ومسار التدقيق البيئي المحلي بالتفصيل وتوافر الأسس والنظرية لتوجيه الإدارة البيئية المحلية والتنمية المستدامة.	التوصيات

رابعاً: مجال الاستفادة من الدراسات السابقة.

تضمنت أغلبية الدراسات السابقة التعريف بمفهوم عملية التدقيق الاجتماعي والبيئي ودور كلٍ منهما على حده في التنمية المستدامة وأهدافها ومراحل تطبيقها، وأكدت الى حاجة تدقيق الاداء الى فريق متخصص يتمتع بخبرة جيدة، وركزت على مفهوم التنمية المستدامة ودور تدقيق الأداء في تحقيقها، ودور المدقق في التدقيق الاجتماعي لتحقيق الرفاهية الاجتماعية وان التدقيق البيئي هو أحد وسائل حماية البيئة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة واقتراح وتطبيق برامج ومؤشرات في عدّة مجالات لتحسين الخدمة المقدمة.

خامساً: ما يميز الدراسة الحالية.

جاءت هذه الدراسة للتعرف على التكامل ما بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية حيث تميزت عن الدراسات السابقة بما يأتي:-

- 1- ربط التدقيق الاجتماعي مع التدقيق البيئي والتنمية المستدامة، وهذا لم يكن موجوداً في الدراسات السابقة وخصوصاً أنّ معظم الدراسات السابقة كانت تنطرق إمّا للتدقيق الاجتماعي والاستدامة او التدقيق البيئي والاستدامة او تربطه بموضوعات أخرى.
- 2- بحسب علم الباحث ندرة الدراسات محلياً واجنبياً لتحقيق التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي وصولاً الى الحفاظ على الموارد الحالية وتلبية الاحتياجات المستقبلية.
- 3- الاعتماد على إجراءات التدقيق الاجتماعي والبيئي بما يضمن تحقيق ابعاد التنمية المستدامة (الاقتصادي، الاجتماعي، البيئي) واهداف التنمية المستدامة.
- 4- وضع إطار مقترح للتكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي بما يحقق متطلبات التنمية المستدامة.
- 5- التطبيق على السلطة الرقابية المسؤولة عن تدقيق أداء الوحدات الاقتصادية المتمثل بديوان الرقابة المالية الاتحادي.
- 6- تحقيق لأهداف التنمية المستدامة وانسجاماً مع متطلبات وزارة التخطيط وفقاً للتقارير الصادر، كالتقرير الخاص بالتنمية المستدامة لعام 2019 والبحث في مجالات اكثر تفصيلاً خصوصاً في موضوعات التدقيق البيئي والاستدامة والتطورات الحاصلة في شتى الميادين والأصعدة.

الفصل الثاني

التدقيق الاجتماعي والبيئي

المبحث الأول

التدقيق الاجتماعي

تمهيد

إنَّ ظهور المحاسبة الاجتماعية كأداة لقياس الأداء وإعداد التقارير والقوائم الاجتماعية لتلك الوحدات، وقصور وسائل التدقيق المالية التقليدية عن القيام بهذه المهمة، دعت الحاجة إلى إيجاد وسيلة للتحقق وتقييم الأداء بصورة مستقلة عن الأداء الاقتصادي للوحدات، وضرورة إيجاد نظام متكامل للتدقيق، يشتمل على فحص وتقييم أداء الوحدة وما يرتبط به من بيانات من الناحية المالية والاجتماعية والإدارية.

تضافرت تلك العوامل جميعها للمطالبة بإيجاد مهام جديدة للتدقيق لغرض فحص وتقييم أداء الوحدة من الجانب الاجتماعي تحكمه مجموعة من المعايير. ولقد أطلق على هذا المفهوم الجديد "التدقيق الاجتماعي" تماشيًا مع طبيعة الهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، ونوعية البيانات التي يتعامل معها.

يهدف هذا المبحث إلى تحديد مفهوم التدقيق الاجتماعي؛ نشأته، وتطوره، وتعريفه، وإجراءاته، فضلًا عن أهمية وأهداف التدقيق الاجتماعي والمتطلبات والجوانب التي يغطيها وأنواعه والمعايير الخاصة به والتحديات التي يواجهها المدقق بغية التوصل إلى نظام متكامل لتدقيق البيانات التي تعدّها إدارة الوحدة عن العمليات التي تقوم بها سواء من الناحية المالية أو الإدارية أو الاجتماعية وتحقيقًا للهدف منه.

أولاً: نشأه وتطور التدقيق الاجتماعي.

عندما كانت التقارير المالية والمحاسبية تركز وتهتم فقط بالجوانب المحاسبية والمالية من دون الإشارة إلى تلك المعلومات المتعلقة بالأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية، ولغرض مواجهة تلك المتطلبات أصبحت هناك حاجة ماسة للبحث لتقييم الاثر الاجتماعي على وفق طرائق وأساليب أفضل للخطط والبرامج الموضوعة. لذا أصبحت هناك ضرورة لإيجاد نموذجًا يضم المعلومات الاجتماعية ويوافر وسائل أكثر عدالة وموضوعية التي تفيد الوحدة والاطراف ذات العلاقة في أداء وظائفها ومهامها وهو جوهر التدقيق الاجتماعي (نورالدين، 2012: 8).

ويمكن القول إنَّ أول من أشار إلى مفهوم التدقيق الاجتماعي وبشكل مستقل عن مفهوم المحاسبة الاجتماعية في عام 1953 (Howard R- Bowen) فقد ذكر أنَّه طالما الوحدة تخضع لتدقيق مالي مستقل في تقييم أداء أنشطتها الاقتصادية، فإنه يجب على الوحدة أن تخضع لتدقيق مستقل الهدف منه هو تقييم أدائها من المدققين الاجتماعيين من وجهة نظر اجتماعية (العيفة، وآخرون، 2019: 214).

وفي عام 1958 أعيد استخدام مصطلح التدقيق الاجتماعي من قبل (Blum feed) الذي ركّز على ضرورة القيام بالتدقيق الاجتماعي وعدّه احدى الأدوات للتحقق من مدى وفاء سياسات الوحدة بمسؤولياتها تجاه الاحتياجات الإنسانية للعاملين (Nikolaeva,2016:11).

ومنذ الاعتراف المبدئي بالمسؤولية الاجتماعية للوحدات الاقتصادية (CSR) في الستينيات، فقد أصبحت تلك الوحدات في جميع أنحاء العالم تخضع لمزيد من التدقيق فيما يتعلق بمستوى أدائها الاجتماعي، أي تأثيرها الإيجابي أو السلبي على أصحاب المصلحة والمجتمع والبيئة (Rahim&Vicario,2015:1). وشهد التدقيق الاجتماعي تطوراً كبيراً عام 1973، أذ صدرت مجلة التدقيق الاجتماعي في المملكة المتحدة. في عام 1975 صدرت بحوث التقارير المالية للوحدة جزء منها يتضمن ما يتعلق بالتدقيق الاجتماعي (نور الدين، 2012:6).

وفي عام 1975 ألف فرنسوا دال كتاباً "Social Responsibility Audit" وأصدر (John Humble) كتاباً عنوانه (عندما تستيقظ الوحدة على الضمير الاجتماعي)، وأوضح عن طريقه مفهوماً وتطور نظام المسؤولية الاجتماعية (مقراني، 2016:5).

وفي عام 1977 اجرت الجمعية الأمريكية للمحاسبة دراسة بيّنت أنّ 73% من المستجيبين وهم من المحاسبين والمدققين الخارجيين "أنهم مدركون رغبة الأطراف ذات العلاقة في الوحدة؛ لكي يمتد تدقيقهم إلى النشاطات الاجتماعية" وصدر القانون الذي عن طريقه أصبح إلزاماً على الوحدات الاقتصادية الأوروبية تقديم الميزانية الاجتماعية مما جعل العديد من تلك الوحدات تقوم بتخطيط البعد الاجتماعي وتماشياً مع ذلك زاد الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي.

وفي عام 1979 عملت الوحدات الاقتصادية الأوروبية على ضرورة وجود مدققين اجتماعيين داخل الوحدة، وفي عام 1980 ظهر منصب المدقق الاجتماعي؛ ليكون مرتبطاً بالإدارة العامة جنباً إلى جنب مع التدقيق المالي (سكاك، هباش، 2009: 10).

إنّ تطور التدقيق الاجتماعي الذي بدأ يظهر داخل الوحدة، وتزامناً مع ذلك بدأ الاهتمام يظهر من خارج الوحدة واختص ببعض الأشخاص في عملية التدقيق الاجتماعي وبعد ذلك ظهرت جمعيات خاصة بالتدقيق الاجتماعي.

وفي عام 1982 قام (Raymond vatier) بإنشاء المعهد الدولي للتدقيق الاجتماعي في فرنسا ومن بعدها اتضحت وظيفة وأهمية الموارد البشرية في الوحدة وذلك على وفق تدقيق ما تقوم به الوحدة بشكل كامل وموحد إذ إنّ القيادة الجيدة للوحدة يجب أن تأخذ في عين الاعتبار المعطيات الإنتاجية، الاجتماعية، التجارية،

التنافسية، والتكنولوجية على حدٍ سواء ولا يمكن فصل أجزائه عن بعضها البعض. وكما ظهرت مجموعة من الدراسات والبحوث التحليلية والاجتماعية في نهاية عام 1983 وظهرت الجمعية المهنية للخبراء الاجتماعيين. أما في عام 1984 فظهر أول كتاب فرنسي عن الموضوع من كل من (Peretti), (Vachette) والذي تضمّن أهمية وأهداف التدقيق الاجتماعي كمنهج جديد في فحص والتحقق من تدقيق الموارد البشرية خاصة بعد التطور الذي شهده البعد الاجتماعي في الوحدات الاقتصادية والتدقيق في باقي المجالات (عبد الناصر، 2016: 2). وفي عام 1990 ازداد الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي بشكل خاص، وذلك عن طريق إقامة الملتقيات العالمية في المعاهد والجامعات والمدارس والجمعيات المتخصصة (عياش، فريدة، 2017: 689).

وعلى مرّ السنين والى وقتنا الحاضر طوّرت الوحدات الاقتصادية مدونات قواعد سلوك خاصة بها وجمعت تدريجياً وأصدرت تقارير المسؤولية الاجتماعية للوحدات طوعية من أجل الاستجابة للضغط المتزايد من أصحاب المصلحة لتحسين معاييرهم الاجتماعية والبيئية والأخلاقية.

وانّ استخدام تقارير المسؤولية الاجتماعية للوحدات، قد نمت بشكل كبير على مرّ السنين، ولا يمكن قول الشيء نفسه في الطريقة التي يتم بها جمع البيانات ومعالجتها، وقد استقطبت الأهمية الكبيرة لضمان "جودة" تقارير المسؤولية الاجتماعية اهتماماً كبيراً من الباحثين، الذين حاولوا على مدار العقود الأربعة التي تمّ الإشارة إليها مسبقاً تحديد ما إذا كانت الوحدات تدار بفاعلية لتلبية متطلبات أصحاب المصلحة أم لا.

وبعد ذلك تمّ توجيه التركيز نحو مستوى المحاسبة الاجتماعية وبشكل أكثر تحديداً، حول فاعلية التدقيق الاجتماعي التي تهتم به الوحدات الاقتصادية والعمليات الخاصة بالتدقيق الاجتماعي وكيفية عرضها وممارستها بشكل يختلف اختلافاً كبيراً بين الوحدات والهيئات بحيث ثبت أنّه من الصعب جدّاً إجراء أيّ تحليل دقيق ومفيد في حين بذلت العديد من المحاولات لوضع معيار عالمي للتدقيق الاجتماعي، وأدّت الاختلافات بين الوحدات الاقتصادية في الفكرة والتفسير والإعداد وفي تنفيذ عمليات التدقيق الاجتماعي ووجود بعض المعوقات في النظام (Rahim, Idowu, 2015: 2).

ثانياً: تعريف التدقيق الاجتماعي.

توجد العديد من المفاهيم للتدقيق الاجتماعي؛ وذلك بسبب ما يتميز به من مميزات تصب في جانب واحد. ففي عام 1962 عرف (Torrance) التدقيق الاجتماعي هو (عبارة عن تحليل السياسات والتطبيقات في المجال المتعلق بتدقيق الأفراد، لوحدّة ما؛ وذلك لتحديد الإسناد الجيد لهذه السياسات).

وفي عام 1970 عرف ستيفان التدقيق الاجتماعي على أنه (تحليل للسياسات والتطبيقات والبرامج للوحدة وذلك لغرض تقويم فاعلية الوحدة) (سكاك، هباش، 2009: 10-11).

ويمكن تعريف التدقيق الاجتماعي على نطاق أوسع على أنه وسيلة لتحليل وقياس والإبلاغ عن الأداء الاجتماعي والأخلاقي للوحدة عن طريق التدقيق لأنشطتها غير المالية، بشكل مباشر أو غير مباشر، والتي لها تأثير على أصحاب المصلحة (Ghonkrokta & Lather: 2007: 20).

ويعرّف التدقيق الاجتماعي على أنه وسيلة لقياس وتسجيل مستوى الأداء الاجتماعي والبيئي للوحدة بشكل رسمي عن طريق المراقبة المنتظمة وجمع البيانات من المقابلات والوثائق وعمليات التفتيش التي يتم جمعها داخل الوحدات الاقتصادية (Bjorkman & Wong, 2013, 1).

ويعرّف أيضًا التدقيق الاجتماعي أنه وسيلة ضمان، تعتمد عليها الحكومات؛ أن تقوم الوحدات بجمع البيانات الاجتماعية والبيئية والإفصاح عنها بطريقة مرضية (Rahim, Vicario, 2015: 2).

وعرّف التدقيق الاجتماعي بأنه عملية فحص منتظمة لجمع أدلة وقرائن لتقييم الأداء الاجتماعي للوحدة ممثلًا في البرامج والأنشطة الاجتماعية بهدف التأكد من كفاية وملاءمة الإفصاح في التقارير الاجتماعية ومدى التزام الوحدة بتنفيذ مسؤوليتها الاجتماعية في ضوء المعايير المعتمدة والتقرير عن ذلك للأطراف ذات العلاقة لغرض اتخاذ القرارات ورسم السياسات (الحايك وآخرون، 2015: 238).

أمّا (Vatier) فقد عرّفه هو أداة تنظيم وإدارة ومراقبة مثله كممثل التدقيق المالي والمحاسبي ويهدف في مجمله إلى تقييم القدرة الخاصة بالوحدة للتحكم في القضايا المتعلقة بالجانب البشري الاجتماعي الناتجة عن البيئة المحيطة واستخدام الأفراد في أداء الأنشطة (Grigorescu & Hategan, 2016: 1103).

وعرّف أيضًا التدقيق الاجتماعي على أنه طريقة لقياس الأداء الاجتماعي والأخلاقي للوحدة وفهمها والإبلاغ عنها وفي النهاية تحسينها. إذ يساعد التدقيق الاجتماعي في تضيق الفجوات بين الرؤية والهدف والواقع، وبين الكفاءة والفاعلية، وتقنية لفهم الأداء الاجتماعي للوحدة وقياسه والتحقق منه والإبلاغ عنه وتحسينه (Pujara, 2016: 1).

وإنّ عمليات الوحدة لها تأثير على المجتمع الذي تعمل فيه، ويؤدّي التدقيق الاجتماعي الى تماسك الوحدة في السوق ويحسن صورتها بتصحيح الإجراءات التشغيلية ومدونة قواعد السلوك الخاصة بها (Rahmawati, 2018: 16).

وفي رأينا أنَّ التدقيق الاجتماعي هو عملية فحص وتقويم منتظم للمعلومات ذات الطابع الاجتماعي وللتحقق من صحتها ودقتها ومدى مساهمة الوحدة في الرفاهية الاجتماعية الأداء الاجتماعي والاهتمام بالأنشطة الاجتماعية والمسؤوليات التي تقع على عاتق الوحدة تجاه المجتمع والبيئة والأفراد العاملين.

ثالثا: إجراءات التدقيق الاجتماعي.

التدقيق الاجتماعي يتطلب مجموعة من الإجراءات الرقابة وتدقيق البرامج والأنشطة الاجتماعية، وتطبيق عدد من المؤشرات التي يمكن عن طريقها الوصول الى إبداء الرأي وتقويم الأداء الاجتماعي للوحدة الاقتصادية؛ وذلك على وفق الخطوات الآتية (الفريشي، 2011: 46، 48) (مقراني، 2016: 12) (أولاد سالم، 2016: 7) -

أ- مسح الوحدة محل التدقيق وتحديد مجالات الأداء الاجتماعي: وتتمثل في الأداء الاجتماعي الداخلي للوحدة والأداء الاجتماعي البيئي الخارجي للوحدة وجميع الأنشطة الاجتماعية المتعلقة بالوحدة (تدريب العاملين وخدمات الانتقال، الخدمات الغذائية، السكن، الرعاية الطبية، الخدمات الاجتماعية والرياضية للعاملين).

ب- تحديد نطاق ومجالات التدقيق الاجتماعي: وذلك عن طريق أساليب الفحص المختلفة، التي يستخدمها المدقق، فضلاً عن بعض الأساليب الفنية التي تتلاءم مع طبيعيات الأنشطة الاجتماعية، ومن هذه الأساليب الشهادات والجرد الفعلي، واستخدام قوائم الاستقصاء، التدقيق المحاسبي والمستندي، الاستفسارات الشفوية، الفحص الفني، أسلوب المقارنة بين الفترة الحالية والسابقة.

ت- فحص وتدقيق النظام المحاسبي الاجتماعي للوحدة: وهي من أهم المراحل بالنسبة للمدقق الاجتماعي وذلك عن طريق تدقيق المجموعة الدفترية والمستندية والإجراءات الخاصة بالترحيل والقيود وضبط الحسابات واستخراج النتائج لغرض اعداد القوائم الاجتماعية وبيان نتيجة النشاط الاجتماعي للوحدة والمركز الاجتماعي في نهاية الفترة المحاسبية.

ث- إعداد تقرير التدقيق الاجتماعي: تنتهي عملية التدقيق الاجتماعي وذلك بإعداد تقرير العمل للمدقق الذي يتضمن المعلومات الخاصة بمجالات النشاط الاجتماعي للوحدة محل التدقيق والنتائج التي توصل إليها المدقق عما إذا كان يعطي صورة واضحة وصادقة عن الأداء الاجتماعي للوحدة.

رابعاً: أهمية وأهداف التدقيق الاجتماعي.

أ- أهمية التدقيق الاجتماعي

إنَّ أهمية التدقيق الاجتماعي تتبع في الوقت الحاضر من استجابة كثير من الوحدات الاقتصادية لمطالب الهيئات والمنظمات العلمية والمهنية، وذلك بضرورة الإفصاح المحاسبي عن تلك البيانات ذات المضمون الاجتماعي لأن هذه الوحدات أصبحت تهتم ببعدين أساسيين هما البعد الاجتماعي السياسي والبعد الاقتصادي المالي.

وتتمثل أهمية التدقيق الاجتماعي بالآتي (تعنه، وساحسي، 2017: 47): -

- 1- زيادة منفعة المعلومات التي تتضمن المسؤولية الاجتماعية، وكذلك زيادة الاعلام الاجتماعي لها.
- 2- تشجيع الوحدات الاقتصادية على القيام بالأنشطة الاجتماعية، وزيادة الوعي بأهميتها ونشر نتائج الأداء الاجتماعي على الفئات المختلفة.
- 3- زيادة مساهمة الوحدات في تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع.

ب- أهداف التدقيق الاجتماعي.

إنَّ التدقيق الاجتماعي يستجيب لعدّة أهداف وهي (Pujara,2016:3) (Hussain,2015:553) (Datta,etal,2011:6)، (سكاس، هباش، 2009: 11):-

- 1- زيادة فاعلية أداء الأفراد عن طريق دراسة الحالة الاجتماعية للوحدة لتحديد العقبات والعراقيل وتلبية احتياجات المجتمع الجديدة والمعلومات الخاصة بالتأثيرات المترتبة على أنشطتها تجاه المجتمع باستعمال وسائل فاعلة للبحث عن الأسباب الحقيقية وتقديم الاقتراحات للقضاء على الاختلافات والانحرافات.
- 2- تقييم الفجوات المادية والمالية بين الاحتياجات والموارد المتاحة لتحقيق الأهداف والغايات الاجتماعية، وإيجاد الوعي بين المستفيدين ومقدمي الخدمات الاجتماعية الخاصة والمحلية وزيادة فاعلية برامج التنمية المحلية.
- 3- يمكن الوحدة من استكشاف وإنشاء قيمها الخاصة ويوافر لها صورة متماسكة وواضحة تساعد هذه الوحدة على تخطيط وتنفيذ أنشطة المسؤولية الاجتماعية بطريقة شفافة وعادلة.
- 4- يساعد الوحدة على فهم كيفية قيام كل من أصحاب المصلحة في الوفاء بالمسؤوليات المحددة.

5- يستعمل التدقيق الاجتماعي في المفاوضات مع أصحاب المصلحة وذلك بمجرد اطلاع المفاوض على تقارير التدقيق الاجتماعي فيإمكانه أخذ نظرة عن الحالة الاجتماعية للوحدة وكذلك يستعمل في عملية الاندماج بين الوحدات.

6- يسهم التدقيق الاجتماعي في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسات الوحدة، مع مراعاة مصالح وأولويات أصحاب المصلحة، وتقدير تكلفة الفرصة البديلة.

7- يمكن التدقيق الاجتماعي الوحدة تحديد الخطة المستقبلية للمسؤولية الاجتماعية وإيجاد مستوى جديد من الديمقراطية التي تركز على القيم والرؤى طويلة الأجل وهذه العملية تكون شفافة لأصحاب المصلحة.

خامسا: متطلبات التدقيق الاجتماعي.

إنَّ متطلبات التدقيق الاجتماعي يمكن أن تتلخص في النقاط الآتية(زبير،ويليه،2017: 691)(اشميلة،2014:141)(حمدان، عبيد،2011: 7):-

1 - ضرورة توافر مجموعة من الأنشطة الاجتماعية التي تقوم بها الوحدة محل التدقيق؛ وذلك بهدف تحقيق أهداف الاداء الاجتماعي تجاه العاملين والزبائن والملاك والمجتمع.

2- ضرورة توافر نظام للمحاسبة الاجتماعية يهدف إلى قياس وتوصيل البيانات الخاصة بالنشاط الاجتماعي للوحدة لمختلف الأطراف المهتمة بتلك الأنشطة.

3- ضرورة توافر معايير محددة لقياس الاداء الاجتماعي ونصوص تشريعية ملزمة للقياس والتقارير عن نتائج الأداء الاجتماعي والاستعانة بأشخاص من ذوي خبرة كفاءة للقيام بعملية التدقيق.

4- وجود القوانين والانظمة واللوائح التنظيمية الخاصة بحماية البيئة والمجتمع والمعايير الدولية والمحلية معايير وإجراءات لقياس وتدقيق الأنشطة الاجتماعية، فضلاً عن ضرورة وجود معايير متفق عليها يمكن على أساسها تقييم تلك الأنشطة للحكم على مدى فاعليتها وكفاءتها.

5- ضرورة وجود اهتمام من الاطراف ذات العلاقة بالأداء الاجتماعي (العاملين والزبائن والملاك والمجتمع) بأهمية التدقيق الاجتماعي.

ويمكن للتدقيق الاجتماعي التحقق من الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للوحدة عن طريق توضيح كيفية تنفيذ البرامج الاجتماعية والبيئية، وما إذا كانت هذه الإجراءات تعكس الأهداف الاجتماعية والبيئية والمجتمعية، وسيكون لدى أصحاب المصلحة ثقة متزايدة في الوحدة وقيمتها(Rahim&Idowu,2015:1-2).

سادساً: مبادئ التدقيق الاجتماعي.

يساعد التدقيق الاجتماعي الوحدات ويشجعها على الإشراف على الأداء الاجتماعي والاستمرار في تحسينه، وتوجد ستة مبادئ وهي تشكل الأساس للتدقيق الاجتماعي الجيد، وهي (مقراني، 2016: 10)، (هوارى، 2012: 8-9)، (العبادي، وعصفور، 2008: 450) -:

- 1- **نظرة شمولية ومتعددة:** بمعنى أنه يجب أن يعكس التدقيق الاجتماعي احتياجات كل من المعنيين والمتأثرين بالوحدة.
- 2- **شامل:** معنى ذلك يجب أن يركز التدقيق الاجتماعي؛ ليكون شاملاً في جميع الجوانب لقياس مدى التحسن في الأداء من النواحي الاجتماعية والثقافية والبيئية والمجتمع.
- 3- **مقارن:** لا بد أن يكون التدقيق الاجتماعي قادراً على توافر الوسائل التي تمكن من مقارنة أداء الوحدة من سنة إلى أخرى، بأداء وحدة مماثلة وبالأداء المخطط له.
- 4- **منتظم:** يجب القيام بالتدقيق الاجتماعي بشكل منتظم، وليس مؤقتاً أو لمرة واحدة فقط.
- 5- **الفحص:** يجب فحص الحسابات الاجتماعية كل سنة من شخص أو أكثر من ذوي الخبرة والاختصاص في التدقيق الاجتماعي
- 6- **الإفصاح:** إن نتائج التدقيق الاجتماعي يجب أن تكون متاحة ومعلنة لكل المعنيين بها في الوحدة والمجتمع بشكل عام ويتم الإفصاح عن الأداء الاجتماعي للوحدة بتقارير خاصة تسمى التقارير الاجتماعية ترفق مع التقارير المالية

سابعاً: الجوانب التي يغطيها التدقيق الاجتماعي.

- من الجوانب المهمة التي يغطيها التدقيق الاجتماعي والتي سيتم عرضها تباعاً، وكالاتي (Rahmawati, 2018: 16):-
1. الأخلاق: القيم والأخلاق والقواعد والمعايير التي تخص الوحدة، من الممكن تحديد السمات الثقافية المحددة التي تنطبق على الوحدة، والتي قد تعكس على عملياتها.
 2. العمل: إيجاد بيئة عمل تقبل جميع أفراد القوى العاملة لتطوير إمكاناتهم الذاتية، فضلاً عن المستهلكين، والعاملين الذين هم انعكاس لفاعلية المسؤولية الاجتماعية.
 3. البيئة: في سياق البيئة الطبيعية تقوم سياسات الوحدة بمراقبة وتقليل الأضرار الناجمة عن النشاط الصناعي على البيئة الطبيعية، وأن التدقيق الاجتماعي يجب أن يفحص الظروف الاجتماعية بما في ذلك البيئة وما إذا كانت حالة تلك البيئة داعمة للظروف الاجتماعية.

4. حقوق الإنسان: يشمل ذلك الوحدات العاملة بطريقة لا تنتهك حقوق الإنسان وأن البيئة الاجتماعية الجيدة هي بيئة يمكن فيها الوفاء بجميع الالتزامات وتحقيق حقوق كل فرد عن طريق التبادلية واحترام حقوق الآخرين وواجباتهم.

5. المجتمع: وهو الاستثمار في رأس المال لصالح المجتمع، وهذا ينطوي على الوحدة التي تشارك في الأنشطة التي لا تهدف للربح لخدمة المجتمع.

6. تلبية الاحتياجات: وذلك عن طريق تحديد جميع الالتزامات، وأن التدقيق الاجتماعي بهذه الطريقة يمكن أن يضمن أن الوحدة تعمل بفاعلية وكفاءة.

وتعتمد سمعة الوحدة في المجتمع اعتماداً كبيراً على الطريقة التي تعمل بها وقواعد سلوكها والعوامل الأخرى الملائمة لها، ويقوم أصحاب المصلحة والمساهمون بتقويم فاعلية الوحدة للمسؤولية الاجتماعية على أساس الكفاءة التشغيلية.

ونظراً إلى تعدد الجوانب الاجتماعية والفنية للأنشطة الاجتماعية، يتطلب الأمر أن يقوم بعملية التدقيق الاجتماعي فريق وليس فرداً واحداً، على أن يتألف هذا الفريق مدقق قانوني، وأن يضم الفريق مختلف التخصصات من متخصصين من الصحة العامة والتلوث، إلى متخصصين بالاجتماع والتشريعات العمالية إلى غيره من التخصصات الأخرى، ويمكن القول إن تقديم الخدمات التدقيق لا يؤثر على استقلالية المدقق الخارجي، إذ لا يعد المدقق الاجتماعي موظفاً لدى الوحدة التي يقدم لها الخدمة الاجتماعية والاستشارية.

والأمر الثاني وهو الأهم أن المدقق الاجتماعي يقوم بعمله والالتزام بقواعد السلوك وأبداً الرأي، ومدى التزامه بأخلاقيات المهنة وسلوكياتها (الرفاعي، والخطيب، 2009: 255).

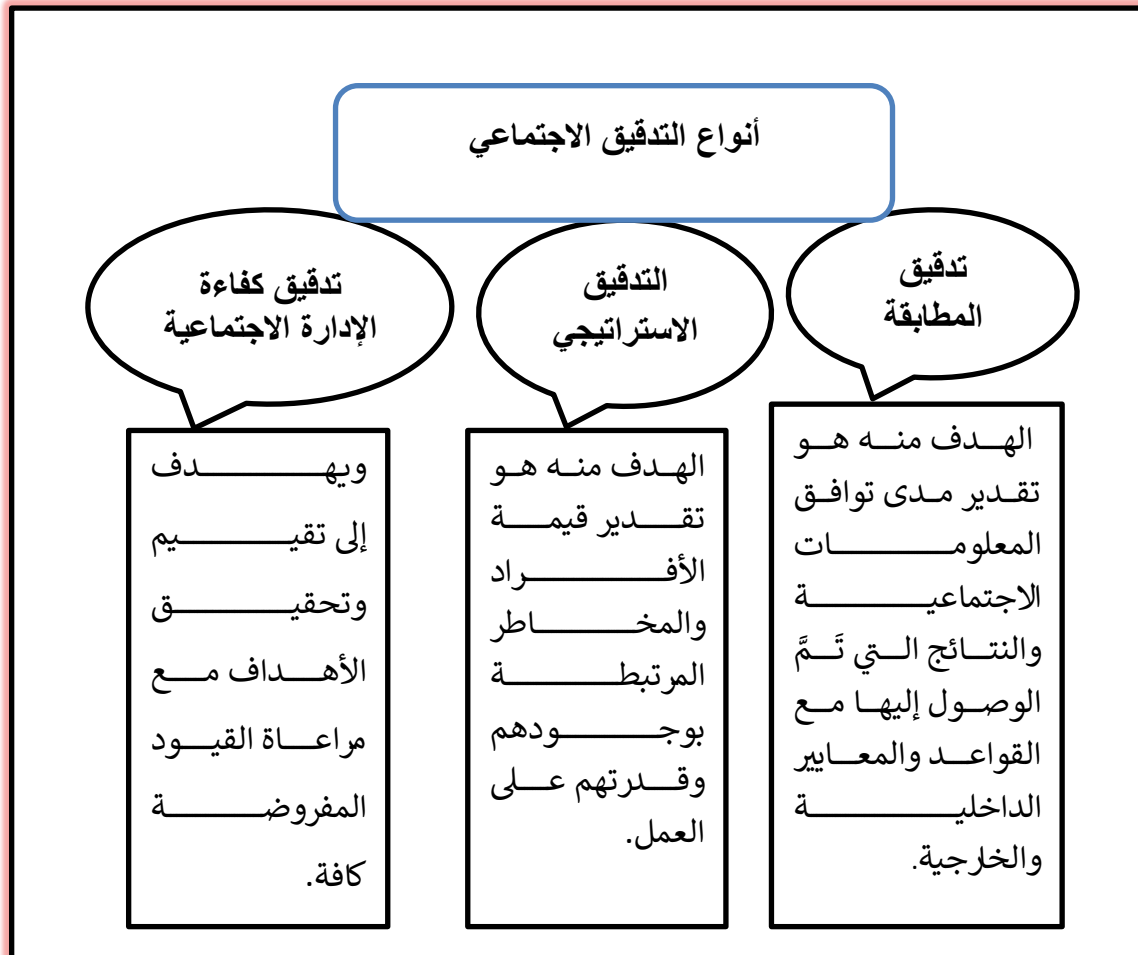
وتختلف الطريقة التي يتم بها جمع المعلومات الاجتماعية والبيئية ومعالجتها في التدقيق الاجتماعي اختلافاً كبيراً. قد يتم جمع البيانات والتحقق منها من الوحدة نفسها أو بوساطة مستشار خارجي ومستقل تم تعيينه أو بوساطة ممثل عن المنظمات غير الحكومية أو حتى من هيئة حكومية متخصصة وكل هيئة من هذه الهيئات المختلفة بدأت في إدراك أهمية وقيمة عمليات التدقيق الاجتماعي والتشجيع على استيعابها (Rahim&Idowu, 2015: 1-2).

ثامنا: أنواع التدقيق الاجتماعي.

توجد أنواع مختلفة من التدقيق الاجتماعي ويمكن أن نميز بين هذه الأنواع وكالاتي: -

شكل (1)

أنواع التدقيق الاجتماعي



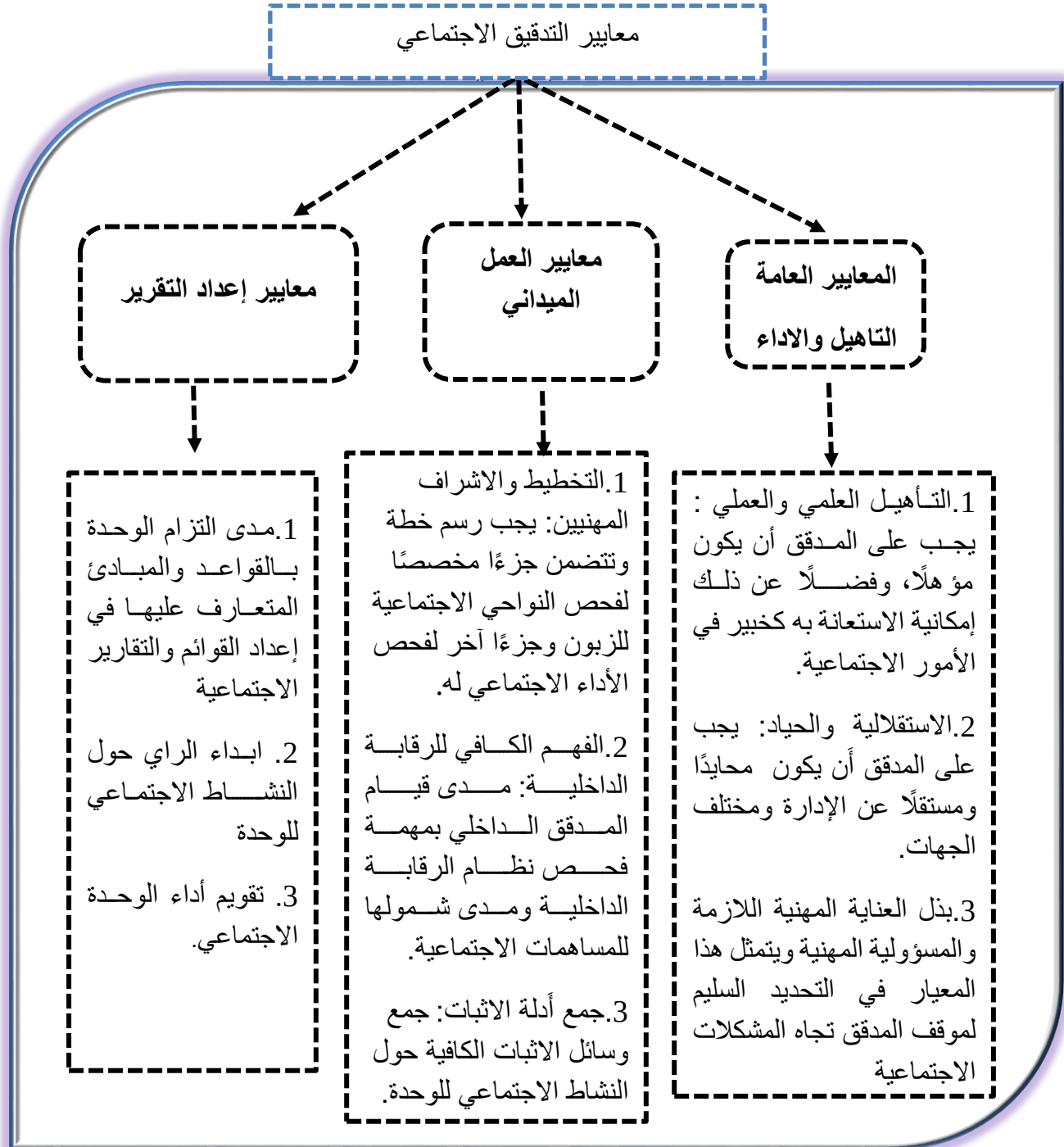
{المصدر :- إعداد الباحث بالاعتماد على (El mousadlk,2016:28) بتصرف }

تاسعا: معايير التدقيق الاجتماعي.

ان مهمة التدقيق الاجتماعي لا بُد أن تنفذ على وفق معايير محددة متفق عليها وهي لا تختلف إلا في التفاصيل عن معايير تحقيق مهمة التدقيق المالية والشكل الآتي يوضح تلك المعايير: -

شكل (2)

معايير التدقيق الاجتماعي



(المصدر :- إعداد الباحث) بالاعتماد على مجموعة من المصادر

عاشرا: تحديات التدقيق الاجتماعي.

قد يتعين على المدقق أن يواجه العديد من التحديات في أثناء إجراء التدقيق الاجتماعي وإضفاء الطابع المؤسسي على العملية كأداة للمساءلة الاجتماعية.

يمكن أن يؤدي بدء التدقيق الاجتماعي وتطبيقه إلى العديد من العوائق. ومع ذلك، يمكن التغلب على هذه الصعوبات عن طريق إعطاء أولوية لهذه العملية من الوحدة، والمشاورات التفاعلية المنتظمة مع المستفيدين، ومنظمات المجتمع المدني والإدارة، وضمان مشاركتهم واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

وتشمل بعض التحديات الرئيسية ما يلي (Bazerbashi & Bulyga, 2017:45):-

1. الاستياء الإداري من الطبيعة العامة للتدقيق الاجتماعي وأيضا في كونها مسؤولة أمام الجمهور، وأنه يمثل عقبة رئيسة لها. ويجب التغلب على ذلك عن طريق مجموعة من التعليمات التنفيذية من الإدارة والتوعية والتوجيه في عملية التدقيق الاجتماعي

2. إن سد الفجوة بين المجتمع والحكومة ومنظمات المجتمع المدني هو مفتاح الحفاظ على عمليات التدقيق الاجتماعي على المدى الطويل، ويمكن ذلك عن طريق بناء جسر الثقة بين منظمات المجتمع المدني والمستفيدين الذين يقومون بإجراء عمليات التدقيق الاجتماعي والإدارة يمكن أن تساعد في جلب أصحاب المصلحة الرئيسيين على منصة واحدة.

3. المعلومات المتعلقة بالأعمال قد لا تكون متاحة مجانا وفي بعض الأحيان لا يتم تقاسمها بالكامل من الموظفين الحكوميين. وتتمثل إحدى أفضل الطرائق للتغلب على هذه المشكلة في تقديم طلبات المعلومات والتطبيقات للحصول على تلك المعلومات ويمكن جعل عمليات للبحث عنها حول الأعمال المنفذة جزءا لا يتجزأ من عملية التدقيق الاجتماعي لاستخدامها في حالة عدم ظهور المعلومات خلال فترة زمنية معقولة.

ويتضح مما سبق أن التدقيق الاجتماعي هو أحد أنواع التدقيق للتحقق من المعلومات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والأداء الاجتماعي للوحدة عن طريق دمج القضايا الاجتماعية لقياس وفهم وإعداد التقارير وتحسين الأداء الاجتماعي.

الفصل الثاني التدقيق الاجتماعي والبيئي

المبحث الثاني التدقيق البيئي

تمهيد

بدأ التدقيق البيئي بوصفه جزءاً من أنشطة المسؤولية الاجتماعية، وعلى الوحدات تحمل مسؤوليتها تجاه المجتمع، وتتضمن هذه المسؤولية حماية البيئة. ولم يُستخدم مفهوم التدقيق أنشطة المسؤولية البيئية منفصلاً عن مفهوم تدقيق أنشطة المسؤولية الاجتماعية إلا منذ العام 1960م اشارت شركة (ITI) الأمريكية إلى تدقيق الالتزام البيئي (عثمان، الشبلي، 2012:4).

وإنَّ زيادة الاهتمام بالتدقيق البيئي ليست ظاهرة منعزلة، إذ تزامن الاهتمام بالتدقيق البيئي وذلك بظهور عدد من القوانين والتشريعات والتوصيات المتعلقة بالشؤون البيئية، فضلاً عن الارتفاع في نسبه التلوث. ويتضمن هذا المبحث لمحة تاريخية عن التدقيق البيئي والتعريف به، وأهدافه، وأهميته، وأسباب الاهتمام به، ومتطلبات تطبيقه، فضلاً عن خطوات القيام به، وأنواعه، وأهم التحديات التي تواجهه.

أولاً: لمحة تاريخية عن التدقيق البيئي.

شهد التدقيق البيئي عملية تطور تدريجية استجابة للاهتمام المتزايد من الوحدات الاقتصادية للرقابة على أدائها البيئي على نحو أكثر فاعلية فضلاً عن الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية. إنَّ التدقيق البيئي لا يعدُّ حديث الظهور، إذ أشارت غرفة التجارة الدولية (ICC) عام 1990 إلى أنَّ أحد مكاتب الاستشارات في الولايات المتحدة الأمريكية المتخصصة في القضايا البيئية قد قامت بأداء تدقيق بيئي حول العالم منذ عام 1920، إلا أنَّ الاهتمام بالتدقيق البيئي ظلَّ بسيطاً حتى 1980، ومنذ ذلك الحين شاع استخدامه خاصة في الوحدات الرئيسية، إذ تزايد الاهتمام به بسبب ازدياد الكوارث الطبيعية، وظهور تشريعات بيئية تحمي البيئة.

فمنذ الثلاثينيات أدَّت تلك الكوارث إلى إلحاق أضرار جسيمة بالبيئة والممتلكات والبشر، ممَّا أدَّى إلى ظهور احتجاج عالمي للمطالبة بإخضاع أنشطة الوحدات إلى الرقابة التشريعية وأن تكون الوحدات مسؤولة عن الأضرار البيئية التي تترتب عن أنشطتها وذلك بإلزامها بتحمل عقوبات مالية شديدة (بن ذيب، 2015:10). وفي منتصف السبعينيات ونتيجة للتقرير عن تلك الكوارث البيئية أصبحت مختلف الشعوب أكثر وعياً بكافة الأضرار الناتجة عن أنشطة الوحدات على البيئة؛ لذا قامت الحكومات بسن العديد من القوانين والتشريعات لحماية البيئة، ومن بين هذه القوانين قانون التعويضات والمسؤوليات عام 1980 وتعديلاته عام 1986، وكذلك فقد سنَّ الاتحاد الأوروبي تشريعات أساسية في عام 1978 (مراد، فوزي، 2015:21).

وفي عام 1986 بدأ الاهتمام بالتدقيق البيئي حين أصدرت جمعية حماية البيئة بيان حول سياسة التدقيق البيئي للتشجيع على استخدام هذا النوع من التدقيق وذلك لتعزيز عمليات الإذعان للتشريعات والقوانين ذات العلاقة بالبيئة.

وفي فترة التسعينيات زادت اعمال التدقيق البيئي وبدأ الاهتمام لدى الوحدات الاقتصادية متعددة الجنسيات بالأمور البيئية وذلك استجابة للمتطلبات القانونية وأصبح الإفصاح عن البيئة أحد اهم الابعاد لأعداد التقارير وأصبح وجود التدقيق البيئي كأداة هامة لوجود بيئة سليمة(القرشي،2011:487).

أمّا في عام 1993 فقامت اللجان الاوروبية بالاعتماد على الإدارة البيئية وتدقيق اللوائح كنظام دولي، بعد ذلك تمّ الاعتماد على المعايير الصادرة عن (ISO) الايزو المنظمة الدولية للتوحيد والقياس(الغول،2014:26). وإنّ الوحدة التي تسعى إلى وضع استراتيجية "خضراء" باعتماد سياسة بيئية، إذ تعدّ المسائل البيئية ذات تأثير كبير وأن المحاسبة البيئية والتدقيق يثيران اهتمام العديد من المؤلفين ونتيجة لذلك يعد تطوير التدقيق البيئي بمثابة استجابة للحاجة إلى إدارة الشؤون البيئية كأداة للإدارة الداخلية(Asalosl,2019:1).

وفي عام 1994 أكد (Wright) على أنّ التدقيق البيئي يجب أن يدمج كجزء من أنظمة الإدارة البيئية، هذا هو السبب الذي جعل (Specht&Buhr) عام 1994 يعكسان الدور المهم للمحاسبين في مجال التدقيق البيئي.

وفي دراسة أعدتها (Matuszak-Flejszaman) في عام 2008 حول فوائد الإدارة البيئية تشير الوحدات الاقتصادية البولندية المتوافقة مع (ISO 14001) إلى أنّ المصارف ووحدات التأمين ومعظم المستثمرين المحتملين أكثر استعدادًا للتعاون مع الوحدات التي طبقت أنظمة إدارة بيئية؛ لأنهم قلقون الآن من حدوث مخاطر بيئية محتملة.

في حين بذلت جهود أيضًا للكشف عن الاتجاهات نحو وضع سياسات الإدارة البيئية التي تم تشجيعها على وفق ظهور خطط إصدار الشهادات البيئية، ولا سيما الإدارة البيئية وتدقيق الحسابات(من الآن فصاعداً، EMAS) والمعايير الدولية (ISO 14001).

وتعدّ كل من (EMAS) و(ISO 14001) مخططات طوعية مصممة لمساعدة الوحدات على تطوير وإدارة الإدارة البيئية نظم لتحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية. واستناداً الى رأي (Matuszak-Flejszman) في عام 2008، فقد اعتمد المجلس الأوروبي المخططات في عام 1993، وتتطلب تلك المخططات التحقق من صحة التقارير البيئية من مدقق بيئي معتمد.

وكشفت دراسة أجرتها (Peglau) عام 2005 من منظور مقارن على شهادة الإدارة البيئية، في السنوات العشر السابقة، فإن أكثر من (88000) وحدة في جميع أنحاء العالم تم التصديق من قبلها على الإدارة البيئية (Owusu, Frimpong, 2012:48).

ويرى كل من (Watson and Mackay) أن سبب ظهور التدقيق البيئي هو التوسع في المشكلات البيئية التي تسببها الأنشطة البشرية والتي أدت إلى تعزيز وزيادة قوة التشريعات البيئية على مستوى العالم (Ruban, Rydén, 2019:1).

ثانيا: تعريف التدقيق البيئي.

أن الدور المهم والفاعل للتدقيق البيئي في تحسين الأداء البيئي للوحدات الاقتصادية، وحماية البيئة من أنواع الملوثات التي تسببها تلك الوحدات والتأثيرات السلبية لأنشطتها المختلفة والتقدم الذي حصل وبعض آثاره على البيئة ونتيجة؛ لذلك ظهرت العديد من الوحدات والجمعيات التي تنادي بضرورة الاعتناء بالبيئة وحمايتها. وبالذات تلك الوحدات بوضع الحلول الجوهرية وسن القوانين التي تساعد على تقليل التلوث، ومن أهم هذه الحلول هو القيام بعملية التدقيق البيئي لغرض القيام بعملية الرقابة المستمرة، ومراقبة مصادر التلوث والأنشطة المؤثرة لتحديد حالة البيئة بصورة دائمة ومستمرة (الجبوري، 2019:182).

وعرف التدقيق البيئي من غرفة التجارة الدولية (ICC) في عام 1989 بأنه "أداة إدارية تشتمل على تقييم دوري وموضوعي منظم وموثق لمدى جودة التنظيم والإدارة والمعدات البيئية بهدف المساعدة في حماية البيئة". يوضح هذا التعريف أن الكلمة الأساسية هي الإدارة وأن سياسة هذه الكلمة الأساسية تحدد طبيعة التدقيق البيئي (Arora, 2017: 26).

وفي عام 1995 عرف التدقيق البيئي في مؤتمر (INTOSAI) في توصياته ضمن الوثيقة الرئيسة الصادر بها بيان في القاهرة على أنه "يشتمل على مفهوم كل من الرقابة المالية ورقابة الأداء والمطابقة ويشمل مفهوم الرقابة على الأداء جوانب كل من الاقتصاد والكفاءة والفاعلية". وادراج مفهوم التنمية المستدامة كجزء من تعريف التدقيق البيئي بالقدر الذي يكون فيه جزءاً من سياسة أو برنامج الحكومة المقرر تدقيقه (عثمان، الشبلي، 2012:2).

أما وكالة حماية البيئة الأمريكية (ERA) عرفت التدقيق البيئي بأنه فحص انتقادي دوري منظم وموثق وموضوعي بواسطة وحدة اقتصادية أو جهة مستقلة ذات سلطة قانونية للعمليات الانتاجية وما يرتبط بها من أنشطة فرعية لتحديد تأثيرها على البيئة ومتغيراتها (Mullen & et at, 1996:6).

وعرّف (Diamantis) في عام 1997 عن التدقيق البيئي بأنها "عملية قياس التأثيرات البيئية الفعلية والمحتملة للقطاعين العام والخاص في قطاع الأعمال" (Diamantis, 1999: 19).

وعرف ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق التدقيق البيئي بأنه "تقويم نتائج تنفيذ السياسات والبرامج المحلية والوطنية والخطط في مجال حماية وتحسين البيئة، وقياس أثر عملياتها المختلفة على البيئة بموجب المعايير المعتمدة وبيان كلفة ذلك كلما كان ممكناً (الطائي، 2002: 64).

في حين إنّ القريشي عرّفه بأنه هو "عملية فحص فني ودقيق للأنشطة والسياسات البيئية التي تنفذها الوحدة الاقتصادية أو الحكومات المختلفة؛ وذلك عن مدى مطابقتها للمعايير والقوانين والالتزامات المحلية والدولية المرتبطة بالبيئة والمواد المادية والبشرية في ضوء السجلات والمستندات والقوائم والتقارير المؤيدة لعملية الفحص" (القريشي، 2011: 493).

وعرفت منظمة الايزو الدولية (ISO) التدقيق البيئي هو عملية فحص مستندي منظم وتقييم موضوعي لدليل التدقيق بهدف تحديد مدى اتفاق الأنشطة والممارسات البيئية مع المعايير المحددة ثم توصيل هذه النتائج الى الزبون (علي، 2015: 94).

ويعدّ التدقيق البيئي من أهم العمليات الرقابية للسيطرة على حالة التلوث البيئي؛ وذلك ضمن نطاق محدد على وفق الأنظمة والقوانين المختلفة التي تفرضها الدولة على الوحدات الاقتصادية التي تؤثر على البيئة (الجبوري، 2019: 183).

وفي رأينا أنّ التدقيق البيئي هو عملية فحص للأداء البيئي للوحدة ومدى التزامها بالقوانين والقواعد السياسات البيئية وتحديد فاعلية وكفاءة الوحدة للحفاظ على البيئة والحد من الاضرار التي تسببها.

ثالثاً: أهداف التدقيق البيئي.

يهدف التدقيق البيئي بشكل عام إلى تشجيع الوحدات الاقتصادية على تحسين أدائها البيئي. وكذلك يهدف الى الرقابة على البيئة بشكل تفصيلي وتقييم الأداء البيئي للوحدات ومقارنة آثار تلك الوحدات بما تعود به من نفع على المجتمع. وأنّ اهم اهداف التدقيق البيئي تتمثل بالآتي (الهنداوي، 2015: 358)، (عثمان، الشبلي، 2012: 6).

(6)، (Arora, 2017: 26)، (Radu, 2012: 11) :-

1- فحص مدى التزام الوحدة بمعالجة التأثيرات السلبية على البيئة عن طريق مقارنة البرامج المخططة مع ما تم تنفيذه فعلاً بموجب القوانين والسياسات الإدارية والمعايير البيئية المحددة مسبقاً وزيادة الوعي البيئي.

- 2- تقييم تأثير السياسات البيئية للوحدة من الأنشطة، والأهداف، وتدقيق الآثار البيئية، والخدمات، عن طريق مجموعة من الإجراءات والتحليلات، والالتزام بالمتطلبات الأساسية للمحافظة على البيئة.
- 3- تسهيل تحكم الإدارة بالممارسات البيئية، والتأكد من التقيد بسياسات الوحدة الاقتصادية ومراعاة المتطلبات التنظيمية وتحقيق الميزة التنافسية.
- 4- التقيد بالأنظمة والتشريعات والقوانين الصادرة عن الجهات المختصة في حماية البيئة، والتأكد من مدى الالتزام بنظم الإدارة البيئية ونظم السلامة البيئية والرعاية الصحية.
- 5- التأكد من صحة البيانات والمعلومات المالية المتعلقة بالنشاط البيئي للوحدة والمسجلة في الدفاتر والسجلات المحاسبية، والتحقق من الوجود الفعلي للأصول والالتزامات البيئية المعبر عنها بشكل مالي، والتحقق من التقييم السليم للأصول والالتزامات البيئية للوحدة، والتحقق من سلامة العرض وكفاية الإفصاح عن الأصول والالتزامات الموجودة والمحتملة الناجمة عن النشاط البيئي بالقوائم المالية وملحقاتها.
- 6- تقديم تقرير بيئي عن تدقيق حسابات الوحدة محل التدقيق والنتائج التي تم التوصل إليها.
- 7- قيام المدقق بتتبع الإدارة بكيفية التنبؤ بالمخاطر البيئية وكيفية معالجتها أو التقليل منها.

رابعاً: أهمية التدقيق البيئي.

للتدقيق البيئي أهمية بالغة تتبع هذه الأهمية بضرورة الاهتمام بالقضايا المتعلقة بحماية البيئة وما تتعرض لها من تأثيرات سلبية وذلك بسبب تجاوز الوحدات وتخليها عن التزاماتها البيئية دون تحمل التكاليف مقابل ذلك فضلاً عن الضغوطات القانونية والاجتماعية ومن أجل تجسيد الدور الإيجابي للوحدة لتحمل لأعباء والمساهمة في معالجة أو تقليل تلك التأثيرات السلبية، ونظراً لضرورة قيام الوحدات بالعمل على اتخاذ الإجراءات المناسبة للقياس والإفصاح عن التكاليف التي تتحملها للإسهام في معالجة تقليل تلك الأنشطة التي تؤثر على البيئة، ويمكن توضيح أهمية التدقيق البيئي عن طريق الجهات المستفيدة من تقرير المدقق وهي كالاتي (اوكيل، 2017: 128) (محمد، 2017: 56-69) (السقا، 2011: 301):-

- 1- المستهلكون.

إنَّ انتشار وتزايد الوعي البيئي لدى المستهلكين من حيث استخدام المنتجات الصديقة للبيئة التي لا تسبب أضراراً على البيئة، فضلاً عن إثره على الاستهلاك ويعدُّ من العوامل الأساسية، أدَّى ذلك إلى التزام الوحدات بمتطلبات البيئة بطريقة جديدة حفاظاً على حصتها السوقية بحيث لا تتعرض إلى فقدانها.

- 2- المقرضون.

تعمل الوحدات الاقتصادية المقرضة على تعديل سياستها الائتمانية بشروط منها القيام بتدقيق بيئي وما يتضمنه من معلومات تتعلق بخطط المصروفات الرأسمالية البيئية والتأثيرات البيئية المحتملة.

3- المساهمون والمستثمرون.

إنَّ انتشار ما يعرف بالاستثمارات الخضراء من شأنها الحصول على عائد ملائم دون إلحاق أيِّ ضرر في البيئة وأنَّ الممارسة البيئية الرديئة تؤدي الى زيادة الالتزامات والمخاطر ممَّا يؤدي الى تقليل الأرباح.

4- قوانين حماية البيئة.

نتيجة للتأثيرات السلبية لأنشطة الوحدات فقد تمَّ اتخاذ إجراءات دولية لحماية البيئة ترجمت بمجموعة من القوانين والسياسات البيئية عن طريق صدور العديد من القوانين والسياسات البيئية.

5- جماعة الضغط البيئي.

ان الجماعات البيئية تكمن قوتها في الاتحاد معًا؛ لتشكل وسيلة ضغط فاعلة على الوحدات الاقتصادية والحكومة وأسهمت هذه الجماعات بدرجة كبيرة على وفق توجيه وسائل الاعلام والمستهلكين الى الوحدات التي تسبب الاضرار في البيئة.

6- الإدارة .

تسعى إدارة الوحدات الاقتصادية الى تحسين الأداء البيئي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية وذلك عن طريق الاهتمام بالأداء البيئي ووضع السياسات والبرامج البيئية والعمل على تحسينها وان تكون حماية البيئة جزء من اعمالها واهتمامها.

7- العاملون.

يمثل العاملون جزء من فئات المجتمع والتي تسعى الوحدة الى حمايتهم من الاضرار المختلفة على وفق زيادة الوعي البيئي وإصدار القوانين التي تحدد من نسبة التلوث فضلا عن التدريب المستمر والاستعانة بالخبراء البيئيين.

خامساً: أسباب الاهتمام بالتدقيق البيئي.

إنَّ الوحدات الاقتصادية تمارس أنشطتها في ظل ظروف وضغوطات متزايدة من قبل أطراف متعددة، وذلك لتدقيق نشاطها بصورة مستمرة ودائمية؛ ولكي تحقق ذلك عن طريق الاهتمام بالتدقيق البيئي.

الشكل (3)

أسباب الاهتمام بالتدقيق البيئي



المصدر: - من إعداد الباحث بالاعتماد على (جيجان، 2016: 507-510).

سادساً متطلبات تطبيق التدقيق البيئي.

للتدقيق البيئي دورٌ كبير في تحسين الأداء البيئي للوحدات الاقتصادية وفي حمايتها من أي أضرار سلبية ممكن أن تتعرض لها عند مزاولتها الأنشطة البيئية ومن أجل تحقيق ذلك يجب توافر عدد من المتطلبات للقيام به وتنقسم متطلبات التدقيق البيئي إلى متطلبات داخلية ومتطلبات خارجية نلخصها في الآتي (شريف، براهيم، 2017: 116).

- متطلبات داخلية والتي تتطلب وجود: بنية تحتية إدارية في الوحدات الاقتصادية، ومدققين بيئيين مؤهلين، وفريق تدقيق بيئي مدرب، ووجود محاسبين بيئيين.

- متطلبات خارجية والتي تتضمن: وجود هيئات مهنية تهتم بالتدقيق البيئي، وقوانين ومعايير تتعلق بالبيئة، ومتطلبات قانونية وشروط التزامات بيئية قبل إنشاء الوحدة، ووجود جهات ضغط بيئي.

ومنه يمكن القول إنَّ تطبيق التدقيق البيئي يتطلب الآتي:

- 1- اقتناع المسؤولين بدور وأهمية التدقيق البيئي في الوحدة.
 - 2- وجود إطار تشريعي يحدّد طريقة وخطوات التطبيق للتدقيق البيئي.
 - 3- وجود سياسات بيئية واضحة المعالم، وضرورة المتابعة من جميع الأطراف ذات العلاقة.
 - 4- توافر المعايير الخاصة بالتدقيق البيئي.
 - 5- توافر نظام محاسبي يشجع على إنتاج البيانات والمعلومات المحاسبية المتعلقة بالأمر البيئي.
 - 6- وجود نظام معلوماتي يساهم ويساعد في توافر البيانات والمعلومات الخاصة بالأنشطة والقضايا البيئية.
 - 7- توافر العمالة المؤهلة والمتخصصة في الأمور البيئية.
- إنَّ الأسباب التي دعت إلى الاهتمام بالتدقيق البيئي تتمثل في دعوات المنظمات المهنية والهيئات إلى أن تكون المعلومات البيئية والاجتماعية جزءاً من القوائم المالية، وتقرير المدقق، فضلاً عن إصدار القوانين والتشريعات التي تهتم بالبيئة، وإصدار التشريعات البيئية من أجل حماية البيئة.

سابعاً: معايير التدقيق البيئي.

للتدقيق البيئي عدد من المعايير وهي كالآتي (السقا، 2011: 302-303):-

- 1- المعايير الشخصية وتتضمن:-
 - أ- معايير التأهيل العلمي والعملية.
 - ب- معيار الاستقلالية.
 - ت- معيار بذل العناية المهنية اللازمة.
- 2- متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير العمل الميداني:-
 - أ- معيار التخطيط للعمل والإشراف على المساعدين.
 - ب- معيار تقييم الرقابة الداخلية.
 - ت- معيار الحصول على أدلة الإثبات كافية.
- 3- ابداء الراي (التقرير).

أ- معيار اعداد القوائم وفق المبادئ المحاسبية للتأثيرات البيئية مجموعة القوانين والتشريعات البيئية الصادرة من جهات متخصصة.

ب- معيار الثبات والاستمرارية في تطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

ت- معيار الإفصاح المناسب عن المعلومات.

ث- معيار ابداء الرأي.

ثامناً: خطوات وإجراءات التدقيق البيئي.

للقيام بمهمة التدقيق البيئي، على المدقق إتباع خطوات منهجية وإجراءات محددة للوصول إلى تحقيق الهدف من مهمته، والتي نلخصها في الآتي (محمد، 2017: 79-80)، (الخرجي، 2017: 95)، (Arora, 2017: 28):-

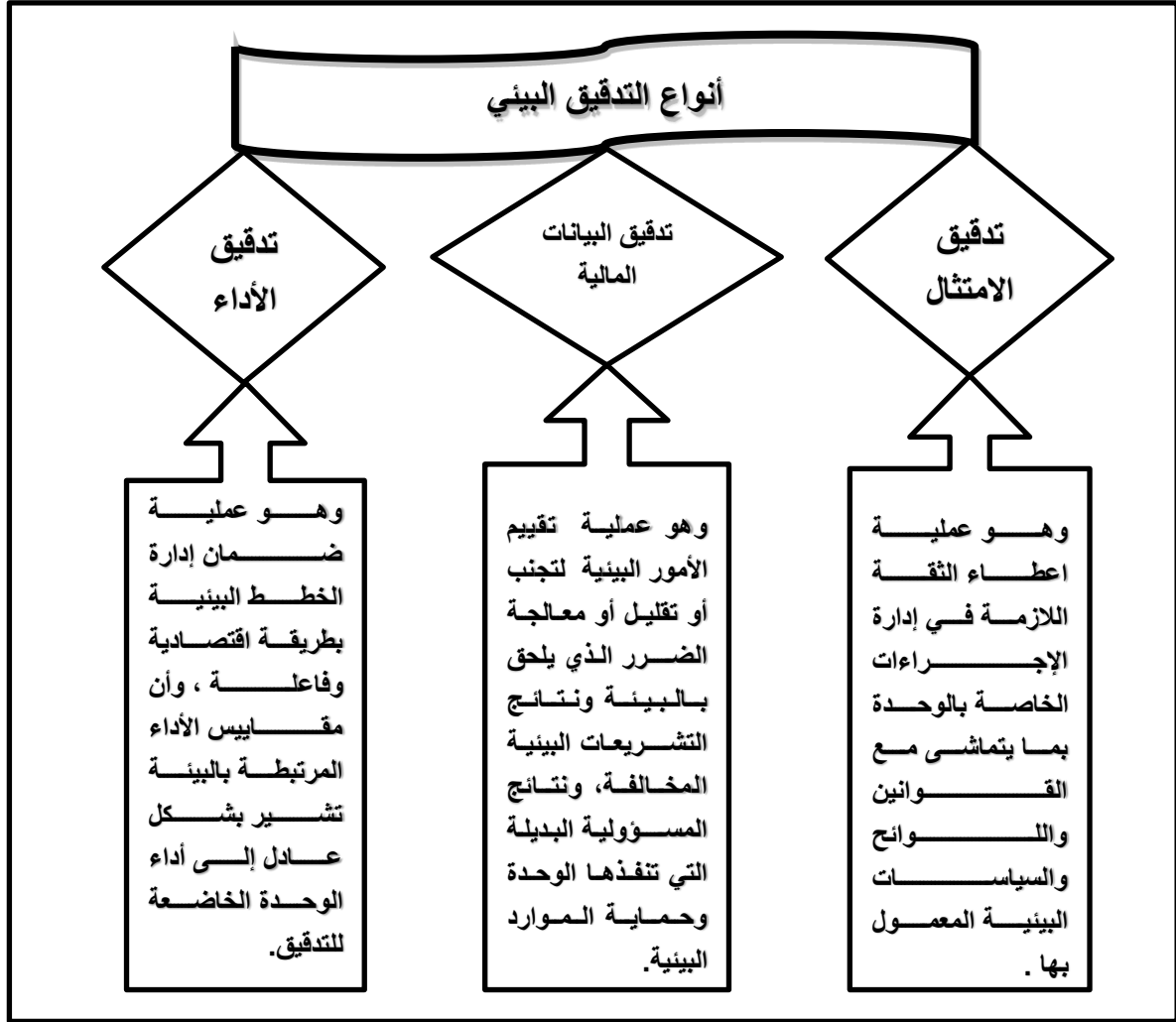
- 1- القيام بتحديد الهدف من التدقيق، والذي غالباً ما يكون بهدف التحقق من التزام إدارة الوحدة بأداء واجباتها البيئية، وضرورة حصول المدقق على الأدلة الكافية التي تؤيد وتؤكد رأيه.
- 2- أن يتعرف المدقق على طبيعة عمل الوحدة والمخاطر البيئية والقوانين البيئية التي تطبقها، كذلك سياسات وإجراءات الوحدة المتعلقة بالبيئة، حيث تمكن هذه الأمور المدقق من حصر وتحديد العوامل البيئية المؤثرة على الوحدة. أن يقوم المدقق بوضع معايير الخاصة للقيام بالتدقيق البيئي خاصة وأنه لا يوجد معايير متفق عليها ليتمكن المدقق من أداء عمله، فضلاً عن المعرفة بالإرشادات البيئية التوضيحية والمعايير القانونية لبيان أثر أداء الوحدة والتأثير السلبي المحتمل على البيئة.
- 4- أن يقوم المدقق بإجراء المقابلات والمناقشات والاستفسارات مع مختلف الأطراف ذات العلاقة للحصول على المعلومات الملائمة لعملية التدقيق.
- 5- جمع الأدلة الكافية للتحقق من فاعلية الإدارة البيئية للوحدة وكذلك فاعلية نظام الرقابة الداخلية على الأداء البيئي للوحدة وتحديد نقاط القوة والضعف.
- 6- إعداد التقرير البيئي والذي يجب أن يتضمن نتائج الأداء البيئي، فضلاً عن رأي المدقق حول نجاح الإدارة في مواجهة العوامل والمؤثرات البيئية، ومدى إتباع الإدارة لسلوك بيئي مناسب، وتقديم المدقق توصياته ومقترحاته لتحسين الأداء البيئي.

تاسعا: أنواع التدقيق البيئي.

حدّدت منظمة (INTOSAI) ثلاثة أنواع من التدقيق البيئي، وهي كما في الشكل الآتي:-

الشكل (4)

أنواع التدقيق البيئي



{المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على (Rooyen,2016:58)}

وإنّ الوحدات الاقتصادية يمكنها ممارسة أنواع متعددة من التدقيق البيئي وذلك بما يتلاءم مع أنشطتها الاقتصادية

التي تقوم بها وهي (عزه، 2019:372)، (جيجان، 2016: 512) (Rongbing,2011:9):-

- 1- تدقيق نظم الإدارة البيئية: وهو عبارة عن دراسة منهجية لعمليات وأساليب الوحدة الحالية والسابقة بهدف تحديد المسؤولية القانونية المحتملة وهو مرتبط بتقويم الإدارة البيئية والتحقق من تقديم المبادرات لتقليل نسبة النفايات وتقييم مخاطر المواد والممارسات البيئية.

- 2- تدقيق الصحة والامان: وهو عملية تقويم مدى كفاءة سياسات الوحدة التي تتعلق بالمحافظة على صحة وأمان العاملين بها، وذلك من أجل حمايتهم وتقليل المخاطر التي قد يتعرضون لها عند مزاولتهم أنشطتها وضمن الالتزام بالقوانين التي تطبق عليهم.
 - 3- تدقيق المعالجة والتصريف والتخزين لمستلزمات الانتاج: وهو عملية التأكد من أن الإجراءات المتبعة في نقل المواد الخطرة الى المكان الذي يتم التخلص منها وتخزينها.
 - 4- تدقيق الأنشطة: هو عملية تدقيق نشاط معين من أنشطة الوحدة مثل نشاط البيع أو النقل أو الشراء أو التوزيع أو الإنتاج.
 - 5- تدقيق الالتزام البيئي: هو عملية تحديد مدى التزام الوحدة بالقوانين البيئية التي تطبق عليها.
 - 6- التدقيق المالي الناشئ عن المسؤولية البيئية: وهو عملية التأكد من صحة التقديرات التي أعدها المحاسبون عن الالتزامات البيئية ومدى ملازمتها للأسلوب المتبع في الإفصاح عنها.
 - 7- تدقيق دورة حياة المنتج: وهو عملية تقويم التأثيرات البيئية السلبية التي تترتب على مزولة الوحدة لأنشطتها.
 - 8- تدقيق ادارة المخلفات: وهو عملية التعرف على الاضرار البيئية المرتبطة بإدارة المخلفات بهدف العمل على استبعاد او تخفيض الالتزامات البيئية للوحدة المترتبة على الانتاج او التخزين او النقل.
- وانّ الحصول على شهادة المطابقة الايزو (14001) يتطلب تنفيذ نظام التدقيق البيئي وذلك للوقوف على الوضع الحالي والمنفذ من المتطلبات الخاصة بنظام الإدارة البيئي (ISO-14012-14011-1410) والارشادات والإجراءات الخاصة بنظام التدقيق (عيسى، وترج، 2019: 410).
- عاشرا: التحديات التي تواجه التدقيق البيئي.**
- هنالك عدد من التحديات والصعوبات التي تواجه التدقيق البيئي منها داخلية ومنها خارجية (القريشي، 2011: 500-510):-
- 1- التحديات الداخلية.
 - أ- ضعف الخبرات والمهارات لأجهزه الرقابة في مجال البيئة.
 - ب- عدم توافر التدريب الكافي للمدققين على بعض أجهزة الرقابة.
 - ت- عدم وجود صلاحيات قانونية للأجهزة الرقابية في مجال التدقيق البيئي بشكل صريح.
 - ث- الاقتصاد في أغلب التقارير البيئية على نوع واحد من التدقيق هو تدقيق الأداء وانخفاض في عدد التقارير التي تتضمن التدقيق الشامل.

2- التحديات الخارجية.

- أ- عدم كفاية المعايير والمقاييس البيئية.
 - ب- عدم وجود سياسات واهداف وبرامج بيئية في بعض الدول، وإدارة تتحمل مسؤولية حماية البيئة.
 - ت- اشتراك العديد من البرامج التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة والذي بدوره يتطلب التنسيق مع الوحدات الاقتصادية بين عدة دول.
 - ث- عدم وجود تشريع قانوني في بعض الدول او عدم كفايته في مجال البيئة.
 - ج- عدم كفاية البيانات المتاحة حول الوضع البيئي وعدم وجود نظام تشغيلي لإدارة البيئة.
 - ح- عدم قابلية بعض الأهداف البيئية للقياس مما يؤدي الى صعوبة مهمة الأجهزة الرقابية التي تقوم على التحقق من تنفيذ الأهداف الموضوعية وصعوبة قياس الأثر المالي للتلوث في اغلب الاحيان.
- إنَّ الهدف النهائي للتدقيق البيئي هو تمكين نظام الإدارة وتقييمه وتحسينه، وكذلك تحديد ومعالجة القضايا البيئية، والمخاطر أو الأخطار التي قد تنشأ (Stanescu & et al, 2020: 205).
- ويرى الباحث أنَّ التدقيق البيئي هو أداة تساعد الوحدة الاقتصادية على تحسين أدائها البيئي بصورة مستمرة ومنظمة، عن طريق الالتزام بالقوانين والتشريعات والأنظمة والسياسات البيئية، وتقويم البرامج البيئية للحد من الاضرار التي تسببها الوحدة، وعلى الوحدات الاهتمام بحماية البيئة لتقليل التلوث البيئي.
- انَّ كلاً من التدقيق الاجتماعي والبيئي يركز كلُّ منهما على مراقبة أنشطة الوحدة تجاه المجتمع والبيئة، وهما احد الأدوات المهمة التي تساعد الوحدة للقيام بواجباتها لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للمجتمع والمحافظة على البيئة.

الفصل الثالث

التنمية المستدامة ودور التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيقها

المبحث الأول

التنمية المستدامة

تمهيد

تعدُّ التنمية المستدامة من القضايا المهمة والتي تهدف الى تحقيق مستقبل زاهر للوحدة والفرد بظُلِّ الموارد المتاحة وبالشكل الذي يحقق التوازن بين ابعادها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والتكنولوجية، وتمثل التغير من الوضع الحالي الى وضع أفضل بهدف تحسين النوعية لكل من فرد من افراد المجتمع وتحقيق أعلى حدٍّ من الاستدامة.

وسيتيم استعراض مفهوم وتعريف التنمية المستدامة والتعرف على الخصائص الرئيسة للتنمية المستدامة، فضلاً عن ذلك ابعاد واهداف ومبادئ ومتطلبات ومؤشرات التنمية المستدامة ولتحقيق اهداف هذا المبحث سيتم تقسيم المبحث على النحو الاتي:

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة.

التنمية اليوم لم تعد ارقاماً ومؤشرات اقتصادية وإنّما تغيرات اجتماعية وترسيخ للمفاهيم والقيم الصحيحة ومشاركة الافراد في صنع القرارات فضلاً عن بيئة خالية من عوامل التلوث وكذلك نشر التعليم وتبني المعرفة من أجل مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي، وهناك مثل صيني يقول (لا تعطني سمكة ولكن علّمني كيف اصطاد)، فالتنمية لا تعني كيف تغذي الضعفاء وانما تعني مساعدتهم واعطائهم الفرصة ليكونوا اقوياء. إنّ مفهوم التنمية المستدامة يتميز عن المفهوم التنموي التقليدي، بكونه يمثلّ النظرة الكلية التي تؤمن بتكامل الأجزاء في إطار موحد، وأنها تعدّ اليوم منظوراً جديداً تتداخل فيه وتتشابك وتتكامل مختلف الاختصاصات والعلوم، والميادين. حظي هذا المفهوم باهتمام العلماء والباحثين والمفكرين والمنظمات حول العالم.

واكتسب مصطلح التنمية المستدامة أهمية واهتماماً عالمياً بعد تقرير لجنة برونديتلاند الذي أعدته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام (1987)، والذي كان يحمل عنوان (مستقبلنا المشترك)، اذ عرفت التنمية المستدامة بأنها "تلبية احتياجات الجيل الحاضر دون المساس باحتياجات الجيل المقبل على تلبية احتياجاتهم" (دواي، 2011:45).

وفقاً لـ (Gro Harlen Brundtland) لا يمكن ضمان الاستدامة إلا عندما تؤكد على (Kwatra, Archana, 2020:1):-

1. تخفيف حدّة الفقر والحرمان.
2. الحفاظ على الموارد وتعزيزها، والتي لو أخذت بمفردها يمكن ضمان القضاء على الفقر بشكل دائم.
3. توسيع مفهوم التنمية، بحيث لا يشمل فقط التنمية الاقتصادية ولكن أيضاً التنمية الاجتماعية والثقافية.
4. توحيد عوامل التنمية على مستوى الاقتصاد والبيئة في صنع القرار على جميع المستويات.

وتعدُّ التنمية المستدامة من المواضيع الشاملة؛ لأنها تحتوي على ثلاثة أبعاد أساسية هي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وتشير الاستدامة الاجتماعية إلى الحدّ من الفقر، وتشير الاستدامة الاقتصادية إلى الاستدامة طويلة الأجل لكلّ من الموارد المتجددة وغير المتجددة بحيث تغذي نظام الإنتاج وتوفّر منافع اقتصادية طويلة الأجل، وتشير الاستدامة البيئية إلى الحفاظ على أشكال الحياة الموجودة على الأرض وحمايتها.

وتمّ تبني مفهوم "التنمية المستدامة على نطاق عالمي في مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في مدينة ريو دي جانيرو" عام 1992، ففي تلك القمة ألزم المجتمع الدولي نفسه بمفهوم التنمية المستدامة وقام بصياغة قانون دولي بيئي، فمثلاً تلزم المادة (27) من إعلان ريو حول "التنمية والبيئة الدول والشعوب بتطوير قانون دولي في مجال التنمية المستدامة" (حمدان، 2014: 415).

وفي عام 2002 عقد في جوهانسبرغ بجنوب إفريقيا قمة تحت شعار (مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة)، ومنذ ذلك الحين تمّ الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة.

وكما عقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة في (ريو دي جانيرو) في حزيران 2012 الذي شكّل محطة مهمة في مجال هذه التنمية وتركيزه على مسائل الاقتصاد الأخضر والعدالة ودور المجتمع المدني في عملية التنمية والحفاظ على البيئة والمحيطات ومحاربة الفقر (صالح، 2014: 114).

وعرفت اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها "تلبية الحاجات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي وتشجع أنماطاً استهلاكية ضمن حدود الإمكانيات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول" (Imperatives, 1987: 16).

ويرى (Edward Barbler) بأنّها "ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية إلى أكبر قدر ممكن، مع الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة" (عبدالله، 1998: 242).

وعرفت من وجهة نظر أخرى بأنّها "أساليب عملية مخططة لتحقيق التوازن البيئي بين أنشطة الإنسان وجهوده والبيئة وذلك بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عن طريق إستراتيجية واضحة على وفق حسن إدارة وتنظيم وتنمية استعمال الإنسان لموارد البيئة المتاحة والتي يمكن أتاحتها لتحسين فرص الحياة للإنسان في المجتمع حاضراً ومستقبلاً" (السروجي، 2009: 212).

وعرفت أيضاً التنمية المستدامة على أنّها "صيانة واستدامة الموارد المتعددة في البيئة تلبية لاحتياجات البشر الحاليين الاجتماعية والاقتصادية وإدارتها بأرقى التكنولوجيا والعلم المتاحين مع ضمان استمرارية الموارد لرفاهية الأجيال اللاحقة" (عباس، 2010: 1).

ويعرّفها (William Ruckelshaus) مدير حماية البيئة الأمريكية بأنها "تلك العملية التي تقرّ بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أنّ التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عملية متكاملة وليس متناقضة" (محمود، وآخرون، 2012: 231).

وعرفت منظمة الزراعة والاعذية العالمية فاو (FAO) بأنها "ادارة قاعدة الموارد وصونها وتوجيه عملية التغير البيولوجي والمؤسسي على نحو يضمن اشباع الحاجات الانسانية للأجيال الحاضرة والمقبلة بصفة مستمرة في كل القطاعات الاقتصادية، والتي لا تؤدّي الى تدهور البيئة" (سلام، 2014: 122).

إنّ التنمية المستدامة تعبّر عن التكامل والتوازن بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في المجتمع، لأجل عدم تعرض الأجيال القادمة للمشكلات والاضطرابات

وبناءً على ذلك يمكن تحديد مفهوم التنمية المستدامة بأنّها تنمية الموارد الاقتصادية وتحقيق الرفاهية لحياة الانسان والمحافظة على البيئة واستغلال تلك الموارد بطريقة عقلانية بما يمكن تلبية احتياجات الجيل الحاضر والمستقبلي.

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة.

إنّ التنمية المستدامة هي مشروع بناء متعددة النواحي لغرض الارتقاء بالفرد والمجتمع إلى محيط جديد يلبي الاحتياجات والرغبات البشرية، وهي بذلك تنمية تتميز بتعدد الأبعاد (الدوري، أبو سالم، 2013: 295-296)، (عزة، 2019، 375):-

1- البعد الاقتصادي.

إنّ البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتمحور حول استخدام أفضل الأساليب والطرائق لتحقيق أقصى رفاهية من النشاط الاقتصادي ولضمان استدامة التنمية والعدالة بين الأجيال، ووفقاً لهذا البعد تعمل التنمية المستدامة على تسريع عجلة التنمية الاقتصادية مع الأخذ بنظر الاعتبار التوازن البيئي.

2- البعد الاجتماعي.

يتمثل هذا البعد في التركيز على سدّ حاجات و متطلبات الجيل الحالي ليضمن حاجات الاجيال القادمة وإنّ مفهوم التنمية الاجتماعية هي زيادة قدرة الافراد على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى ما يمكن لتحقيق الرفاهية والحرية أيّ تأمين الحياة الرغيدة والرفاهية لكل افراد الجيل الحالي وافراد الاجيال المستقبلية، ويتم ذلك عن طريق تحقيق التوزيع العادل للثروات و تقديم الدعم للمجتمع المدني ومكافحة الفقر عن طريق توافر فرص العمل والتوظيف لكل افراد المجتمع وتوافر مستلزمات الضمان الاجتماعي .

3- البعد البيئي.

يتمثل هذا البعد في قدرة كوكب الأرض على تحمل العنصر البشري وذلك عن كل ما يسببه من ضرر للبيئة من النفايات والاشعاعات التي يخلفها الانسان ولكي يقدم في المقابل كل ما يحتاجه من مصادر الموارد الطبيعية و مصادر الطاقة، وان فكرة الاستدامة البيئية تقوم على ترك الارض في حالة أفضل ممّا كانت عليه للأجيال القادمة، وإذا احتفظ الانسان بنشاطه وأدائه من دون استنزاف الموارد الطبيعية أو اهدارها يكون ذلك النشاط مستداماً طبيعياً.

ولأجل نجاح عملية التنمية المستدامة لابد من تكامل كافة الابعاد والارتباط الوثيق بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع ويكون ذلك بإجراء التحسينات الاقتصادية ورفع مستوى الحياة الاجتماعية بما يتناسب مع الحفاظ على مكونات الحياة الطبيعية الأساسية والتي تعدّ من العمليات طويلة الاجل.

ثالثاً: أهداف التنمية المستدامة.

إنّ التنمية المستدامة هي عملية شاملة، وتهدف إلى إيجاد سبل الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف الاقتصادي والاجتماعي إلى حالة الازدهار والتطور، فضلاً عن تحسين مستويات المعيشة لأفراد الجيل الحالي وضمانها للأجيال المستقبلية ، وهي مسؤولية مشتركة للحكومات وللوحدات وللأشخاص، ويجب أن يكون هناك تعهد للعمل سوية باتجاه أهداف التنمية المستدامة.

وفي أدناه ملخصاً أهداف التنمية المستدامة(17) العالمية(منظمة الأمم المتحدة،2015)

(Asalos,2019:2):-

1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كلّ مكان.

تشمل مظاهر الفقر وسوء التغذية والجوع ، وضالة إمكانية الحصول على التعليم، والتميز الاجتماعي وغيره من الخدمات الأساسية، فضلاً عن ذلك عدم المشاركة في اتخاذ القرارات؛ لذلك يتعين أن يكون النمو الاقتصادي شاملاً، متضمناً الوظائف المستدامة، ومشجعاً على وجود التكافؤ.

2- القضاء على الجوع وتعزيز الزراعة المستدامة والتغذية المحسّنة وتحقيق الأمن الغذائي.

هنالك حاجة إلى تغيير عميق وكبير في نظام الأغذية والزراعة العالمي، إذا ما أردنا تأمين وتغذية (805) مليون جائع، فضلاً عن ملياري شخص آخرين متوقعين بحلول عام 2050، ويقدم قطاع الزراعة والأغذية حلولاً رئيسة للتنمية، ويعدّ من القطاعات المركزية للقضاء على الفقر والجوع.

- 3- ضمان تمتّع الجميع بأنماط العيش الصحي والرفاهية في جميع الأعمار.
توجد حاجة إلى بذل المزيد من الجهود والخدمات، وذلك للقضاء على مجموعة كبيرة من الأمراض، ومعالجة الكثير منها في شتى المسائل الصحية الموجودة والناشئة، وإنّ من أهم العناصر التي لا بدّ منها في التنمية المستدامة هي ضمان الحياة الصحية للجميع، وتشجيع الرفاهية لكلّ الأعمار والفئات.
- 4- ضمان التعليم الجيد والشامل للجميع مدى الحياة والتعزيز من فرص التعلّم.
هنالك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود الكفيلة بتحقيق قفزات في إنجاز الأهداف العالمية المحددة للتعليم.
- 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل من النساء والفتيات.
لا تزال كلّ من النساء والفتيات يعانين من العنف والتمييز في كلّ بقعة من بقاع العالم، وإنّ المساواة بين كل من الجنسين تشكل حقاً من حقوق الإنسان الأساسية، وأساساً من الأسس الضرورية واللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في جميع أنحاء العالم.
- 6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.
نتيجة لسوء البرامج الاقتصادية، ولضعف في البنى التحتية والخدمات يموت في كل سنة ملايين من البشر، أغلبهم من الأطفال، وذلك من جرّاء الأمراض المرتبطة بقصور إمدادات وشحة المياه، وسوء نوعيتها والنظافة العامة، وقصور في خدمات الصرف الصحي وهي من العوامل التي تؤثر سلباً على الأمن الغذائي وسبل المعيشة، وفرص التعليم للأسر الفقيرة في مختلف أنحاء العالم.
- 7- ضمان حصول الجميع وبتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة المتجددة والحديثة الموثوقة والمستدامة.
إنّ الطاقة هي التحدي الرئيس الذي يواجهه العالم، وزيادة في استخدام مصادر الطاقة المتجدد، وإنّ الفرصة متاحة أمام العالم الآن في حصول الجميع على خدمات طاقة حديثة مستدامة، وتحسين من كفاءتها.
- 8- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوافر العمل اللائق للجميع.
لا يزال نحو نصف سكان العالم يعيشون على ما يعادل قرية دولارين يومياً، وفي كثير من الأماكن، ولا يضمن الالتحاق بوظيفة القدرة على الفرار من الفقر؛ لذا يقتضي منا ذلك التقدم فيما نسلكه من سياسات اجتماعية واقتصادية إزاء القضاء على الفقر، مع الاستعانة بأدوات جديدة في هذا المجال.
- 9- إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود، والعمل على التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.
إنّ الاستثمار في البنية الأساسية النقل، والطاقة والري، وفي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصر حيوي ومهم من عناصر تحقيق التنمية المستدامة، وفي التمكين للمجتمعات في كثير من البلدان.

10- الحدّ من الانعدام في المساواة داخل البلدان وفيما بينها .

ان للمجتمع الدولي خطوات واسعة صوب رفع الناس من بؤرة الفقر ، وهناك توافق متزايد في الآراء على إنّ النمو الاقتصادي ليس كافياً لخفض حدة الفقر إذا كان ذلك النمو غير شامل للجميع، وسعيًا إلى خفض التباين تمّ التوصية باتباع سياسات شاملة على الحكومات الاهتمام في الوقت ذاته باحتياجات الفئات السكانية المستضعفة والمهمشة.

11- جعل المدن آمنة وشاملة للجميع وقادرة على الصمود ومستدامة.

هنالك العديد من التحديات التي تقف في طريق صيانة المدن، وكذلك في إيجاد فرص عمل، وفي تحقيق الرخاء والاستقرار وعدم إجهاد الأرض والموارد الطبيعية، وتشمل تلك التحديات المشتركة التي تتعلق بالمدن الزحام والاكتظاظ والتلوث، وعدم توافر الاموال لتقديم الخدمات الأساسية والضرورية، ونقص في السكن اللائق، وتدهور في البنية التحتية، ومن الممكن التغلب على هذه التحديات بطرائق تتيح لتلك المدن مواصلة الانتعاش والنمو والاستدامة، مع التحسين في استخدام الموارد وتخفيف من حدّ للفقر.

12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدام.

إنّ نمط الاستهلاك والإنتاج المستدام يتعلق في تشجيع الكفاءة بالموارد المستدامة والطاقة، وفي استدامة البنية الأساسية، وإمكانية الحصول على مختلف الخدمات الضرورية والأساسية، وإيجاد فرص العمل اللائق وغير المضر بالبيئة، وفي تحسين جودة الحياة لصالح الجميع ويمكن إن يساعد وجود نمط للاستهلاك والإنتاج المستدام على خفض التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مستقبلاً، وإنجاز خطط التنمية الشاملة، وتمكين القدرة التنافسية الاقتصادية، وخفض حدة الفقر.

13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر في المناخ وآثاره.

إنّ ما يحدث من تغيّر بالمناخ وتأثيراته في الموارد الطبيعية، التنمية الاقتصادية، وحالة الفقر، وضمان الوصول إلى حلول للتغيّر الحاصل في المناخ بصورة غير مكلفة ومتصاعدة، أصبحت معالجة ذلك التغيّر تشكل عنصراً معقداً في ظلّ التنمية المستدامة، وأنّ ما حصل من تقدّم على مدار العقود السابقة هو بسبب تلك الظاهرة.

14- حفظ المحيطات والبحار والانهار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

إنّ محيطات العالم والبحار ودرجة حرارتها والكيمياء الخاصة بها وتياراتها والحياة التي فيها هي التي تقف وراء النظم العالمية والتي تجعل كوكب الأرض صالحاً لسكن الإنسان، فمياه الأمطار ومياه الشرب والمناخ والطقس والسواحل وقدر كبير من الغذاء بل وحتى الأوكسجين الموجود في الهواء الذي نتنفسه، توافرها البحار وتنظيمها

جميعاً في نهاية المطاف، وأن المحيطات والبحار قنوات حيوية للتجارة والنقل، وتمثل إدارة هذا المورد العالمي الجوهري بعناية سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام.

15- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

إن إزالة الغابات والتصحر الناشئين عن الأنشطة البشرية وتغير في المناخ يشكلان تحديين رئيسيين أمام التنمية المستدامة، ويؤثران في حياة ومصادر رزق ملايين الناس في سياق الحرب ضد الفقر. وتبذل الجهود سعياً إلى إدارة الغابات ومكافحة التصحر.

وهو من أهداف التنمية المستدامة الجديدة مخصص لتشجيع ووجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، وتوافر إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء وحدات فاعلة خاضعة للمساءلة.

17- تعزيز في وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

يتطلب جدول تنمية مستدامة ناجحاً وجود شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وهذه الشراكات الشاملة تُبنى على قواعد وقيم ورؤية مشتركة وأهداف مشتركة تضع الناس والكوكب في القلب من هذه الجهود، أن نجاح جدول أعمال التنمية المستدامة يتوقف على مدى قدرته على حشد الفاعلون والشراكات الجديدة والجهات المؤيدة والمواطنين.

من جانب آخر فقد نجد أن هناك من يرى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الحاجة إلى نظام منسق يضم السياسات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية في خطة شاملة للتنمية.

رابعاً: مبادئ التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة مبادئ معينة ينبغي العمل على اتباعها من أجل تحقيق أهدافها، وإن العلاقة بين كل من النمو والبيئة هي علاقة تكاملية وليست علاقة عكسية أو صراع وذلك؛ لأن تحقيق النمو يعتمد على حماية البيئة ويتطلب وجود موارد، فإذا كانت هذه الموارد مستنفدة فإنه لا يمكن تحقيق النمو بالكم والكيف الذي نسعى إليه، وكذلك فإن عملية استغلال الموارد بشكل عقلاني يسهم في النمو الاقتصادي، وهذا ما يؤكد الجهود الرامية لحماية البيئة واستمرارها.

وتتسم الأنشطة المرتبطة بالتنمية المستدامة باتساع نطاقها، وإن تحقيق التنمية المستدامة يستند الى مجموعة من المبادئ التي ترتبط بأبعاد التنمية المستدامة (فاتح، 2017: 35-36):-

1- تنفيذ الممارسات الأخلاقية عليها وعلى نظم الحوكمة الوحدات الاقتصادية.

- 2- دمج اعتبارات التنمية المستدامة في عملية اتخاذ القرار داخل الوحدة الاقتصادية.
- 3- دعم حقوق الانسان الأساسية واحترام العادات والثقافات والقيم لجميع أصحاب المصلحة.
- 4- تنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر على أساس معلومات علمية صحيحة وسليمة.
- 5- البحث عن التحسين المستمر لأدائها البيئي.
- 6- المساهمة في التنمية الاجتماعية والمؤسسية والاقتصادية للمجتمعات التي تعمل الوحدة الاقتصادية فيها.

7- تقييم تقارير تتصف بالفاعلية والشفافية لأصحاب المصالح.

ومما سبق نجد أنَّ مبادئ التنمية المستدامة تمثل الدليل لوضعي السياسات الاقتصادية والبيئية في العالم، وأنَّ الفكر البيئي الجديد يتميز بأدراج المنافع والتكاليف البيئية في تقرير السياسة، ويجعل من السكان يحتلون مكان الصدارة ضمن الاستراتيجيات البيئية المطبقة من طرف واحد. وأنَّ هذه المبادئ تعد بمثابة تحديد، والذي يتطلب وجود جهد مشترك بين الاقتصاديين والسياسيين والبيئيين لتحقيق الاستدامة للأجيال اللاحقة.

خامسا: خصائص التنمية المستدامة.

تحتل التنمية المستدامة مكانة رفيعة في وقتنا الحاضر؛ لأنها تمثل طوق النجاة للمشكلات الاقتصادية التي تواجهها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وتتميز التنمية المستدامة بعدة مميزات، فضلاً عن نوعية الأهداف التي تحققها، ولعلَّ أهم مميزات التنمية المستدامة تتمثل بالآتي (الريفي، 2015: 270-271): -

- 1- التوازن: توازن التنمية المستدامة بين تحقيق التنمية وحماية البيئة عن طريق الموازنة بين نشاطات الإنسان وما ينتج عنها وبين الحفاظ على البيئة بأبعادها المختلفة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.
- 2- اتساع المدى: يفهم من مصطلح التنمية المستدامة هي تنمية على المدى البعيد حيث تربط بين الحاضر والمستقبل وتحقيق أهداف الجيل الحاضر وتضمن حماية البيئة للحفاظ على حقوق الأجيال في المستقبل، وهي بذلك ذات بعد مستقبلي واسع
- 3- التكامل: يكون التكامل عن طريق تحقيقها للمحاور الثلاثة، العدالة بتقليص الفقر في المجتمع، الكفاءة بتحقيق النمو الاقتصادي والاستدامة على وفق حماية البيئة، فتحافظ على الإنسان وتعمل على رفاهيته فيتحقق الاستقرار النفسي والروحي للفرد والمجتمع، كما تسهم في الحفاظ على القيم الاجتماعية وتوافر الفرص المتساوية والاحتياجات لجميع أفراد المجتمع وتتكامل بذلك الأهداف.

- 4- تعدد الأبعاد: تقوم التنمية المستدامة بالإنسان وللإنسان وتهتم بنوعية الحياة المقدمة له للوصول إلى حياة كريمة وآمنة له؛ لذا فهي تنمية ذات بعد مؤسسي؛ لأنها تنمية شاملة وذات أبعاد إستراتيجية لضمانها حقوق الأجيال الحاضرة والمستقبلية. وتتعدد الأبعاد داخل إستراتيجياتها اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وبشريًا وبيئيًا وأخلاقيًا وقوميًا؛ لأنَّ التنمية المستدامة تحاول منع التلوث الذي ينتج من مشروعاتها والذي لا تتوقف أضراره على الإنسان والموارد داخل الدولة وحدها بل يخترق تلك الأضرار الحدود السياسية وتتحرك نحو
- 5- تنمية البشر: إنَّ الارتباط وثيق بين التنمية البشرية والتنمية المستدامة؛ فلكي يصبح الفرد مؤهلًا للقيام بعملية التنمية لا بدَّ أن يكون مؤهلًا بالمعرفة والخبرة والرغبة على العمل والقدرة على الابتكار والمواجهة والمنافسة ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق تنمية بشرية مستدامة.

سادسًا: متطلبات التنمية المستدامة.

إنَّ تحقق التنمية المستدامة يتطلب مجموعة من الأنظمة التي يجب أن تتجسد في واقع الحياة الإنسانية، والتي يمكن تحديدها بالآتي (السيد بيومي، 2019: 101-102):-

- 1- نظام اقتصادي يستطيع عن طريق مقدرته على إحداث فوائض إنتاجية على أساس الاعتماد الذاتي والاستدامة.
 - 2- نظام انتاجي تُراعَى فيه الأنماط المستدامة للتجارة.
 - 3- نظام اجتماعي يقدم الحلول للتنمية والمقترحات الممكنة لديمومة وتصعيد فاعليات النشاط الاجتماعي.
 - 4- نظام سياسي يؤمن في المشاركة الفاعلة للمواطن في عملية صنع القرار وفي مختلف مستويات الحياة والأنشطة الإدارية والاجتماعية.
 - 5- نظام إداري يجب أن يكون مرناً له القدرة على التصحيح الذاتي.
 - 6- نظام دولي يعزز من تبادل الخبرات والمهارات والتعاون المشترك في التنمية.
 - 7- نظام تكنولوجي يمكن إيجاد الحلول لمواجهة مختلف المشكلات.
 - 8- نظام ثقافي يدرّب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة بشكل عام والبيئة المستدامة خاصة.
- وتوجد عدة متطلبات أخرى لتحقيق التنمية المستدامة.

- 1- توافر الموارد البشرية المتخصصة.
- 2- وضع السياسة الاقتصادية الملائمة ونشر الوعي بأهمية الموارد بين افراد المجتمع.

- 3- التخطيط وتوافر البيانات والمعلومات والتكنولوجيا الملائمة.
- 4- ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية والاقتصادية لسد الحاجات البشرية.
- 5- التنمية الاقتصادية الرشيدة الحفاظ على البيئة.
- 6- الشراكة في العلاقات الداخلية والخارجية والتعاون والتبادل المعرفي.

سابعاً: أهمية التنمية المستدامة.

إنَّ التنمية المستدامة هي حلقة الوصل بين الجيل الحالي والجيل القادم، ولضمان استمرارية الحياة الإنسانية، والتوزيع العادل للموارد والعيش الكريم للجيل القادم (رجب، 2018: 13).

وتكمن أهمية التنمية المستدامة في انها الوسيلة لتقليل الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، وتلعب دوراً كبيراً في توزيع الموارد والإنتاج وحماية البيئة، وتحسين مستوى المعيشة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ورفع مستوى التعليم، وتقليل نسبة الأمية، وتوافر رؤوس الأموال، ورفع مستوى الدخل القومي.

ولتقليل هذه الفجوة وتحقيق الأهداف والاولويات لابد من توافر رؤية استراتيجية واضحة ومدرسة (أبو النصر، محمد، 2017: 91).

ثامناً: معوقات التنمية المستدامة.

- توجد عدد من المعوقات التي تؤثر في عدم تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وهي (سمير، 2017: 102):-
- 1- الفقر: وهو الأساس لكثير من المشكلات التي يواجهها المجتمع سواء كانت في المجال الصحي او الاجتماعي والذي يسبب أزمات نفسية وأخلاقية، وبالتالي فإنَّ على المجتمعات الدولية والمحلية والوطنية أن تضع السياسات التنموية التي تقضي على هذه المشكلات بإيجاد فرص العمل، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والبشرية والتعليمية في المناطق الأكثر فقراً، والأشد تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية والفقر.
 - 2- تراكم الديون: إنَّ مسألة الديون، فضلاً عن الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر، والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل، والمرض والفقر، أهم المعوقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات، حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.

- 3- الحروب وانعدام الاستقرار وغياب الأمن: تؤثر الحروب بشكل كبير على البيئة وسلامتها، وعليه تمّ وضع العديد من التشريعات والقوانين والانظمة التي تحرم وتجرم تلوث البيئة، أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية، ومصادر المياه.
- 4- انعدام الموائمة بين النمو السكاني والموارد الطبيعية: أي أنّ الزيادة في عدد السكان لم تكن رشيدة؛ ممّا أدى إلى تدهور الأحوال المعيشية، والخدمات الصحية والاجتماعية، فضلاً عن تزايد الطلب على الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج من أجل تلبية احتياجات النمو.
- 5- عدم الوفاء: إنّ عدم وفاء الدول المتقدمة والمتسببة بشكل رئيس في التدهور البيئي، بتقديم المساعدات التي تدخل في المخططات الإنمائية والتي وعدت بها الدول النامية.
- 9- نقص الخبرات الفنية وعدم توافر التقنيات الحديثة: نقص الخبرات الفنية وعدم توافر التقنيات الحديثة اللازمة لدى الدول التي تمكنها من الإيفاء في الالتزامات تجاه قضايا البيئة العالمية وفي مشاركة المجتمع الدولي في جهوده الرامية لوضع الحلول للتنمية المستدامة.

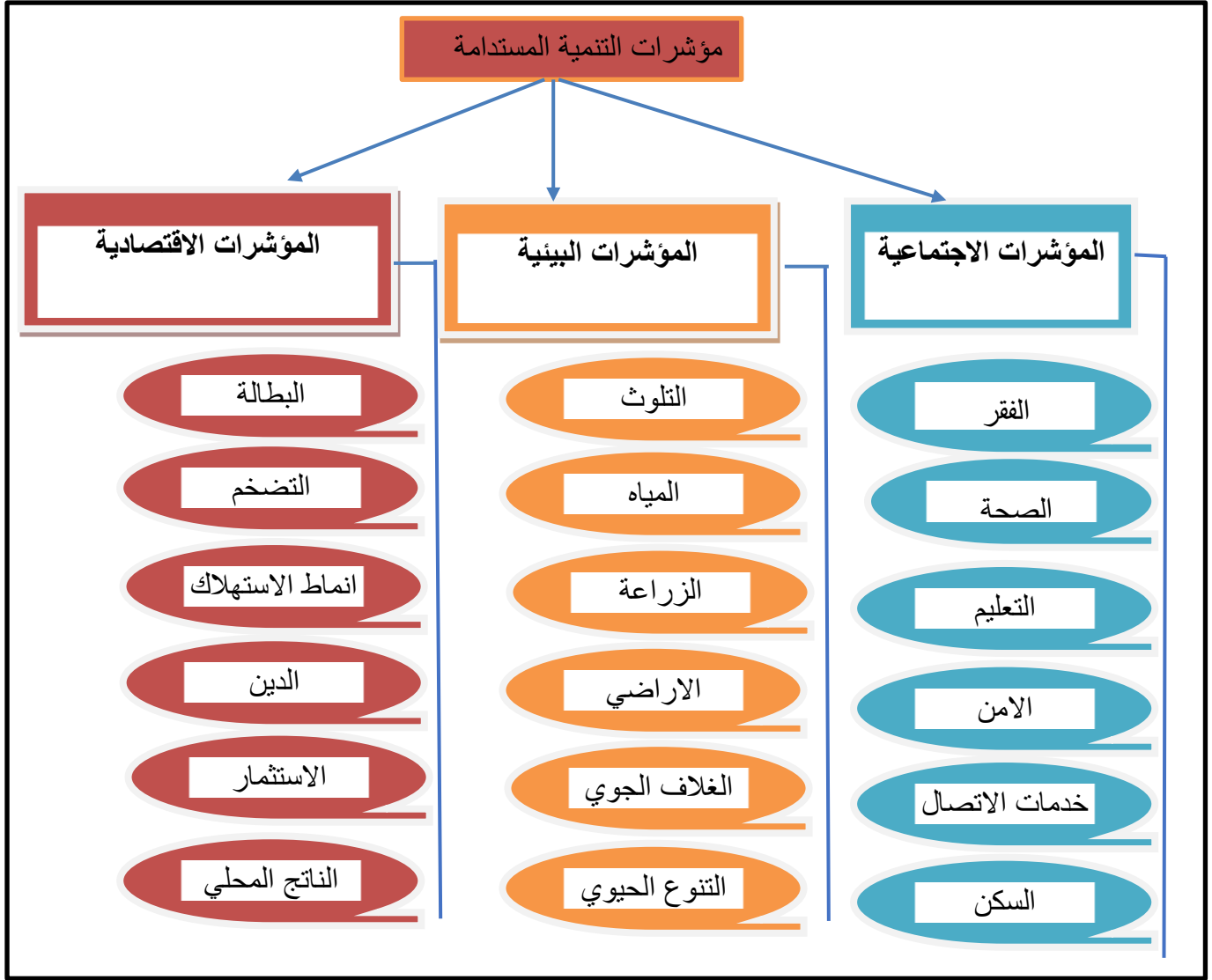
تاسعا: مؤشرات التنمية المستدامة.

- إنّ مؤشرات التنمية المستدامة تسهم في تقييم مدى تقدم الوحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتمحور هذه المؤشرات حول توصيات أجندة القرن الحادي والعشرين التي حددتها الأمم المتحدة مع مراعاة ظروف كل ومقدار توافر البيانات والمعلومات (المحمدي، والمحمدي، 2014:220).
- وتتبع أهمية وجود هذه المؤشرات من الحاجة لأدوات يمكن عن طريقها قياس مدى تحقق الاهداف التي تمّ رسمها وتبنيها؛ لكي يتأكد القائمون على التخطيط أنهم يسيرون في الطريق الصحيح الذي رسموه في البداية. والمؤشرات تعرف بأنّها: أدوات تصف بصورة كمية موجزة وضعاً أو حالة معينة (أبو زنت، وغنيم، 2014:12).
- وتكمن أهمية المؤشرات في أنّها تحقق ما يلي:
- تساعد في عمليات التخطيط واتخاذ القرارات.
 - تعدّ أداة فاعلة للرقابة على أداء الاجهزة الحكومية والمنظمات المجتمعية.
 - تساعد في إجراء المقارنة لمعرفة الدول الأغنى والاكثر تقدماً والدول الأفقر والأقل تقدماً لمقارنة الأوضاع داخل حدود الدولة الواحدة وبين المناطق الجغرافية المحلية.
 - تقويم الجهود المبذولة لتحقيق الأهداف المرسومة.

- تحديد مدى الالتزام بالاطار الزمني المخصص لتحقيق الاهداف وهل تسير الخطط بشكل سريع أم بطيء على أرض الواقع والاستفادة من تجارب الآخرين فيما حققوه أو عجزوا عن تحقيقه.
- تحديد المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الأهداف المنشودة.

الشكل (5)

مؤشرات التنمية المستدامة



(المصدر: - إعداد الباحث) بالاعتماد على مجموعة من المصادر.

تتمثل هذه المؤشرات في ضرورة التعامل مع القضايا التنموية والبيئية بطريقة متوازنة تعمل على إشباع الحاجات الأساسية، وتحسين مستويات المعيشة للمجتمع، فضلاً عن حماية وإدارة الأنظمة البيئية بحكمة وعقلانية، ولابد من الشراكة العالمية لتحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق الوعي العالمي والمحلي ودراسة قضايا التنمية بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومواجهة التحديات والمتطلبات.

الفصل الثالث

التنمية المستدامة ودور التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيقها

المبحث الثاني

العلاقة بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق التنمية المستدامة

تمهيد

إنَّ ما تشهده دنيا الاعمال من تغيرات وتطورات في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية والسياسية أدت إلى تغير جوهري في أداء الوحدات الاقتصادية وأهدافها ومسؤولياتها تجاه المجتمع والبيئة والعاملين، فضلاً عن مسؤولياتها الرئيسية. وفي هذا المبحث سنتطرق الى مسؤولية الوحدة الاقتصادية لتحقيق الاستدامة ودور كلٍّ من التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: الأسباب الموجبة لاعتماد الوحدات الاقتصادية على التدقيق الاجتماعي والبيئي.

تتبنّى الوحدات الاقتصادية القيام بإجراء التدقيق البيئي والاجتماعي لأسباب مختلفة، وتشمل (Owusu & Frimpong, 2012:51-52)، (Darnall & et al, 2009:173): -

1- أسباب تنظيمية:

تعدُّ مخاطر عدم الامتثال للقوانين واللوائح وأيَّ تكاليف التي يتعين على الوحدة الاقتصادية تحملها عوامل رئيسة تحفز الإدارة على التعاقد مع مدقي الحسابات لتدقيق الإفصاحات الاجتماعية والبيئية. فضلاً عن ذلك فهناك أيضاً سلسلة محتملة من الآثار المالية إذا لم يتم تدقيق القضايا الاجتماعية والبيئية، وان عدم الامتثال لهذه القوانين قد يؤثر بشكل جوهري على بيانات الوحدة.

2- أسباب اجتماعية:

وهي أحد الاسباب الحيوية لإجراء التدقيق الاجتماعي والبيئي لتلبية احتياجات مختلف أصحاب المصلحة. ويقوم المدققون بإجراء تدقيق اجتماعي وبيئي ليس فقط للوفاء بالمتطلبات التنظيمية، وإنما لتلبية متطلبات المسؤولية الاجتماعية تجاه مختلف أصحاب المصلحة في الوحدة.

ويوافر التدقيق الاجتماعي معلومات وضمانات مفيدة التي تمكن المديرين من اتخاذ القرارات المتعلقة بالبرامج الاجتماعية التي ترعاها الوحدة كالمسؤولية الاجتماعية، ويوضّح إجراء التدقيق الاجتماعي للمستهلكين قيمة الوحدة وجودة منتجاتها أو خدماتها المقدمة.

أما من جانب موظفين الوحدات الاقتصادية، يتم تشجيع الموظفين على المشاركة في اختيار الإجراءات الاجتماعية من قبل مدقي الحسابات عند التخطيط للتدقيق الاجتماعي لتحسين الاستيعاب الداخلي بين إدارة الوحدات والموظفين.

وان التدقيق البيئي هو وسيلة للإشراف وتقويم بيئة الوحدة وبناء مجموعة من مؤشرات التقييم البيئي الفاعلة،

وله أهمية كبيرة في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية (Qingguo, 2014:1).

ومع تزايد التلوث البيئي والزيادة في المخاطر البيئية فإنّ الضوابط التنظيمية تحتاج إلى أداة إدارية فاعلة لمنع التلوث ولجعل برامج مكافحة التلوث أكثر فاعلية من حيث التكلفة، وإنّ التدقيق البيئي هو أسلوب يتم تقديمه لدمج المصالح البيئية بحيث يمكن أن يكونا داعمين لبعضهما البعض والوفاء بمسؤولياتهم تجاه بيئة أفضل. لذلك يعدّ التدقيق البيئي هو أداة إدارية تشتمل على تقييم منهجي موثق ودوري وموضوعي لمدى جودة أداء أنظمة الإدارة بهدف منع النفايات والحد منها وتقييم المتطلبات التنظيمية والامتثال لها وتسهيل التحكم في الممارسات البيئية (Ahmed, 2015: 299).

وعلى وفق التدقيق الاجتماعي والبيئي، تستفيد الدولة منهما لتحديد وصياغة السياسات الاجتماعية للوحدة. يمكن لهذه العملية زيادة مصداقية الوحدة الخارجية.

لهذه الأسباب، يعتقد الباحثون أنّ الوحدات التي تعتمد على عمليات التدقيق الاجتماعي والبيئي قد تحصل على أقصى فائدة من عملية التدقيق (Stanwick & Stanwick, 2001: 12).

واستناداً للاتجاه العالمي، تهتم جميع الدول بشكل متزايد بحماية البيئة والتنمية المستدامة. إنّ أحد أهداف التنمية المستدامة هو "ضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية" للقطاع العام في بعض البلدان حول العالم وأنّ هذا نشاط لا غنى عنه للعديد من الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة للإنفاق البيئي ولتحقيق هدف التنمية المستدامة وذلك من أجل تحسين الجودة البيئية والرفاهية الاجتماعية وسياسة وإدارة وتشغيل أنشطة البيئة (Pham, 2018: 48).

ثانياً: مسؤولية الوحدة الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة.

تعدّ التنمية المستدامة عملية مخططة وهادفة ورؤية شاملة للعالم وتسهم في تحديد الخيارات ووضع الاستراتيجيات ورسم السياسات وبلورة الأهداف برؤية مستقبلية، ولأجل تحقيق التنمية والحفاظ على الأجيال المتعاقبة ضرورة إيجاد روافد او وسيلة للتأكد من الالتزام بمتطلباتها، وإنّ تحقيق التنمية المستدامة كغاية في حدّ ذاتها يستوجب على الوحدة القيام ببعض المسؤوليات وهي (يوردي، 2019: 19):-

- 1- ضرورة وجود استراتيجيات وسياسات بيئية.
- 2- العمل على استخدام التكنولوجيا الحديثة.
- 3- إعادة تدوير واستخدام الموارد والتقليل من التلوث.
- 4- نشر الوعي البيئي بين العاملين في الوحدة وزبائنها والمستفيدين والمجتمع.

وعلى الوحدات الاقتصادية التركيز على صورتها وأدائها الاجتماعي والبيئي لتحقيق التنمية، عن طريق المشاركة بنشاط في الإدارة البيئية والحماية للتأكد من أن الوحدة لديها بيئة داخلية وخارجية جيدة وضمان التنمية المستدامة لإدارة الوحدة، بخلاف ذلك قد يعد الأمر تحديًا للوحدة ويزيد من مخاطر التكلفة.

وكنوع من الإدارة الداخلية على الوحدة أن تشرف على مشكلاتها البيئية الصريحة وتقييمها، مما يمكنها من تحقيق التنمية بجوانبها الاجتماعية والاقتصادية والاستفادة البيئية (Qingguo,2014:1).

وفي ظل هذه التطورات والقلق المتنامي سارع الضمير العالمي الى البحث عن الحلول الكفيلة بوقف هذا التدهور الخطير الذي يشهده العالم، وذلك على وفق تنظيم عدد من المؤتمرات والندوات الفكرية التي تسعى الى إيجاد مفهوم مشترك للتنمية المستدامة يقوم على التوفيق بين التنمية والبيئة والمجتمع (يوردي، 2019:18). فأصبحت الوحدات الاقتصادية اليوم تهتم بإعداد التقارير المستدامة والتي تشمل جوانب اجتماعية وبيئية واقتصادية وأخلاقية.

ثالثاً: دور التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة.

يعدّ التدقيق الاجتماعي نوع من أنواع التدقيق وله أهمية بالغة وكبيرة لاهتمامه وتركيزه على الموارد البشرية من العاملين في الوحدة الاقتصادية او المجتمع بشكل عام؛ ونظراً للدور الكبير الذي يتمتع به الجانب الاجتماعي في رفع أداء الوحدة الاقتصادية والضغط المتزايدة على هذه الوحدات للمشاركة في تعزيز الرفاهية للمجتمع.

وانّ التدقيق الاجتماعي مفهوم متغير ودائم التطور وهو مرتبط بشكل اساس بالتنمية المستدامة إذ يوجب على الوحدات الاقتصادية الاهتمام بالبيئة والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمل في إطار الشفافية والمحاسبة ومراعاة اخلاقيات الأعمال وحقوق الموظفين ومحاربة الفساد، فضلاً عن تحقيق اهداف الوحدة. وان المتطلبات والمؤشرات اللازمة للتدقيق الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة عند التنفيذ من الوحدات الاقتصادية تتمثل بالآتي (صادق، 2012:35):-

1- الالتزامات المترتبة على الوحدات الاقتصادية في تنفيذ التدقيق الاجتماعي.

إنّ التدقيق الاجتماعي قد ظهر نتيجة لردود الفعل التي اجتاحت العالم ضد العولمة الأمر الذي أدّى ضرورة التزام الوحدات الاقتصادية للقيام به.

وتتعدّى مسؤوليات الوحدات الاقتصادية في الأعمال الخيرية عن طريق آليات فاعلة للتصدي للتحديات الاجتماعية ومحاولة ايجاد الحلول لها على وفق الدعم والمساندة من ادارتها العليا ومجالس ادارتها وذلك لتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات التي تعمل بها سواء كان ذلك على المستوى المحلي أو العالمي.

وإنَّ قيام الوحدات الاقتصادية بدورها تجاه التدقيق الاجتماعي يضمن لها مشاركة جميع أفراد المجتمع في تحقيق أهدافها ورسالتها التنموية.

2- أهم المؤشرات التي تقيس الأداء الاجتماعي للوحدات الاقتصادية: توجد أربعة مؤشرات أساسية للتدقيق الاجتماعي.

أ- مؤشر الأداء الاجتماعي للعاملين بالوحدة: ويشمل جميع تكاليف الأداء ما عدا الأجر الأساس الذي تقدّمه الوحدة للعاملين فيها بغض النظر عن مواقعهم التنظيمية أو نوع وطبيعة أعمالهم. وتقوم الوحدة بالالتزام وتوافر كافة العوامل اللازمة لإيجاد حالة الولاء وانتماء العاملين لها على وفق الاهتمام بحالتهم الصحية، والتدريب وتحسين وضعهم الثقافي والتعليمي، والاهتمام بمستقبلهم عند انتهاء فترة خدماتهم وما إلى ذلك.

ب- مؤشر الأداء الاجتماعي لحماية البيئة: ويشمل هذا المؤشر تكاليف الأداء الاجتماعي كافة لحماية افراد المجتمع والمحيط الذي تعمل به الوحدة داخل نطاقها الجغرافي ودفع الاضرار عن البيئة المحيطة والمتولدة من أنشطتها الصناعية، وتشمل هذه تكاليف حماية تلوث البيئة والهواء والزراعة وتلوث المياه وما إلى ذلك.

ت- مؤشر الأداء الاجتماعي للمجتمع: ويشمل تكاليف الأداء كافة التي تهدف وتسهم به الوحدة لخدمة المجتمع والتي تشمل على التبرعات والمساهمات للوحدات التعليمية والثقافية والخيرية والرياضية والتكاليف التي تسهم بها في التعليم والتدريب الاجتماعي والتوعية المجتمعية.

ث- مؤشر الأداء الاجتماعي لتطوير الأداء: ويشمل كافة تكاليف الأداء التي تصب في خدمة الزبائن وهي تكاليف الرقابة على جودة الأداء وتكاليف البحث والتطوير وتدريب وتطوير العاملين وغيرها من الخدمات الأخرى لتحقيق الرضا للزبون.

وإنَّ تأثير التدقيق الاجتماعي يأتي من حيث تبني الوحدة للالتزام الاجتماعي في رسالتها ورؤيتها الاستراتيجية وهو يعد الركيزة الأساسية التي يُعتمد عليها في تحديد السياسة البيئية للوحدة والإطار العام الذي يتم عن طريقه استنباط الاهداف البيئية وتحويلها الى خططٍ عملية (كامل، ومهيّار، 2008:14).

وإنَّ التوافق بين استدامة الوحدات والتدقيق الاجتماعي، يؤدي إلى تحسين الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للوحدة.

رابعاً: دور التدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة.

يكمن دور التدقيق البيئي نتيجة الاهتمام المتزايد بالقضايا البيئية من مختلف الوحدات الاقتصادية وأصحاب المصالح لغرض تحقيق التنمية المستدامة، كمحور أساسٍ وذي أهمية بالغة لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة عن طريق الآتي (شريف، وإبراهيمي، 2017: 117-120) (حسين، 2015: 133):-

1- دور التدقيق البيئي في تحسين الأداء البيئي المستدام.

وهو التحقق من مدى كفاءة الإدارة البيئية وفعاليتها والتي تعمل على الحد من التلوث البيئي الذي تسبب الوحدات الاقتصادية. وأنَّ تحقيق الاستدامة للوحدة عن طريق قيام المدقق باستخدام الأساليب الفنية الملائمة لفحص جميع الجوانب التشغيلية والمالية والاقتصادية والسياسية والقانونية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بأنشطتها.

وأنَّ التدقيق البيئي يستخدم كوسيلة لتقديم التوكيد للإدارة العليا، وتقليل من حالات عدم التأكد لذلك فقد طورت الكثير من الوحدات برامج للتدقيق البيئي، للقيام بالتحسين المستمر في الإدارة البيئية.

2- دور التدقيق البيئي في تعزيز المساءلة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، ويكون ذلك عن طريق الآتي:

أ- يسهم التدقيق البيئي في تحديد نقاط الضعف في وقت مبكر في أي مرحلة من مراحل تنفيذ الأنشطة في الوحدة وإجراء التحسينات اللازمة واتخاذ التدابير الوقائية وذلك لضمان الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية.

ب- الاسهام في عملية التخطيط البيئي يعدّه إحدى أهم استراتيجيات الإدارة البيئية، ولغرض حشد الطاقات البشرية من ذوي الكفاءة بالأمور البيئية؛ وذلك من أجل الاستفادة من الموارد الطبيعية بالشكل الذي يسمح بالانتفاع منها لأطول مدة زمنية ممكنة وتحقيقها لاستدامتها.

ت- توجيه اهتمام الوحدة نحو العمل على تطوير وتحسين أو تبني طرائق وأساليب ومعالجة عناصر التلوث، الهدف منها الحد من آثارها على البيئة، وبالتالي تخفيض التكلفة التي تتجاهلها حالياً والتي تعدُّ من العناصر المؤثرة في تحديد الكلفة، والقيام بإعداد تقارير بالنفقات التي تحملتها والمتعلقة بالبيئة ومدى التزامها بتطبيق القوانين والتشريعات السائدة والتي تهدف إلى المحافظة على الموارد الطبيعية وتحقيق التنمية المستدامة.

ث- الاسهام في اتخاذ القرارات الإدارية الملائمة:- أنَّ التدقيق البيئي يوفر البيانات التي تعزز من المعلومات التي على أساسها تقوم الإدارة باتخاذ قراراتها ويعدُّ من أهم لآليات التي تسمح بتوجيه هذه

المعلومات إلى الإدارة؛ وذلك لاستخدامها في عملية صياغة السياسات والبرامج التي تتعلق بالتنمية المستدامة.

3- دور التدقيق البيئي في التحكم في المخاطر البيئية.

إنّ دور التدقيق البيئي يتبلور في مدى مشاركته في إدارة المخاطر البيئية في الوحدة، وله دوره الرئيس في تقييم فاعلية العمليات وإجراء تحليل للأسباب الجوهرية الخاصة بكيفية وقوع التلوث وأسباب حدوثه، فضلاً عن الكشف المبكر عن أيّ مشكلات بيئية محتملة التي قد تعرقل السعي لتحقيق التنمية المستدامة، مما يمكن من اتخاذ إجراءات علاجية فورية لحلها والقيام بورش توعية أو تسهيل عمليات تقييم المخاطر البيئية، وتخفيض المخاطر الناتجة عن عدم احترام القوانين والتشريعات البيئية.

4- دور التدقيق البيئي في تفعيل الحوكمة البيئية.

إنّ الاهتمام المتزايد بالبيئة والتنمية المستدامة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، أدّى ذلك إلى توجه الأنظار إلى أهمية تكاتف الجهود الأكاديمية والمهنية من أجل وضع نظام متكامل لمفهوم الحوكمة البيئية التي تعدّ الأساس في التنمية المستدامة.

ويشير مفهوم الحوكمة البيئية إلى مجموعة من الأنظمة والقواعد التي تتكفل بتمكين الضوابط والمعايير اللازمة للحفاظ على المكونات البيئية والتنمية المستدامة، والرقابة والتحكم في الاستراتيجيات والسياسات البيئية من أجل حماية البيئة والتنمية المستدامة من مخاطر التلوث وتحسين في الأداء البيئي، بما يكفل حسن إدارة الشؤون البيئية والتنمية المستدامة للمجتمع، وتحقيق ذلك على وفق تنظيم التشريعات واللوائح، وكذلك بما يضمن شفافية إفصاح تلك الوحدات عن حقيقة أدائها البيئي وما تسببت به أنشطتها من أضرار للبيئة والتنمية المستدامة والمجتمع.

ويعدّ التدقيق البيئي أحد أدوات التنمية المستدامة وخطوة حاسمة ومهمة للترابط بين ابعاد التنمية لتصبح مفيدة ومثمرة للوحدة وذلك على وفق عملية إدارة الاستدامة وتحليل المسائل والقضايا البيئية الخاصة بالوحدة (الجزائري، 2010: 75).

ويشير مفهوم التنمية المستدامة الى التوازن المتساوي بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، مع ضرورة تفعيل نظام الادارة البيئية، انّ التدقيق البيئي هو الأداة الرئيسة لتقييم أداء نظام الإدارة البيئية في الوحدات الاقتصادية والآلية الداعمة لمفهوم التنمية المستدامة (Anna, 2017: 37).

ويهدف التدقيق البيئي إلى تحسين كفاءة وفاعلية التعاون وحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، على وفق المعرفة، والترويج المستمر لأنشطة التدقيق، ووضع مبادئ توجيهية، ومواد أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (Lu & et al, 2020:2).

خامساً: التدقيق الاجتماعي لتحسين الأداء الاجتماعي.

يعدُّ التدقيق الاجتماعي من أهم المفاهيم التي تعكس مدى الجودة الاجتماعية وهو ينقسم إلى مفهومين (سليمان، وهاري، 2018:254):-

1- التدقيق الاجتماعي وهو عبارة عن تحليل و تدقيق السياسات والإجراءات المتعلقة بالموارد البشرية أي (الأفراد)، وإن الجانب البشري أصبح يعكس أداء الوحدة الاقتصادية من الناحية الاجتماعية؛ وذلك لأنَّ أعمال الافراد يؤثر على مستوى أداء الوحدة .

فالتدقيق الاجتماعي يهتم بتدقيق البرامج الاجتماعية مثل التدريب والخطط المقررة من طرف الوحدة إذ يقوم المدقق بالتأكد من صحة تطبيق الإجراءات ومعدل نجاح تلك الخطة مقارنة مع الأهداف الموضوعه، ويقوم أيضاً بتدقيق الحوافز والترقية والأجور وظروف العمل؛ لأنَّ بعض الوحدات تتهاون في مجال تحفيز أفرادها رغم ارتفاع قدراتهم على العمل.

ويعمل التدقيق الاجتماعي على تقويم مدى قدرة الوحدة في التحكم بالجانب البشري مثل تدقيق العلاقات الاجتماعية والفردية والأحداث المرتبطة بالحوادث والغيابات، بمعنى آخر أنَّ التدقيق الاجتماعي هو عبارة عن عملية منظمة تتم بفحص الجوانب المختلفة المتعلقة بالموارد البشرية وانتهاءه بتقديم تقرير يعكس الحالة الحقيقية مع مجموعة من التوصيات لتحسين أسلوب إدارة الموارد البشرية من اجل تحقيق ما يعرف بالجودة الاجتماعية.

2- المفهوم الثاني للتدقيق الاجتماعي يتعلق بالمحيط الخارجي للوحدة أي تدقيق مدى اهتمام الوحدة بتحقيق رفاهية المجتمع ويتم ذلك على وفق نظرة ورأي المجتمع نحو الخدمات المقدمة من طرف الوحدة محل التدقيق ومدى ملائمتها لأفراد المجتمع.

وبمعنى آخر فإنَّ التدقيق الاجتماعي يعكس مدى تماشي الوحدة مع القيم الاخلاقية وتحسين المسؤولية الاجتماعية من أجل كسب وتحقيق رضا الزبون.

سادساً: التدقيق البيئي لتحسين الأداء البيئي.

نظراً لزيادة الوعي البيئي لدى مختلف أفراد المجتمع أصبح هدف حماية البيئة من الأهداف الأساسية والتي تسعى الوحدات الاقتصادية لتحقيقها والاستمرار في نشاطها وذلك على وفق تبني التدقيق البيئي الذي يسهم

بدرجة كبيرة في ضمان الاستخدام الأمثل للموارد البيئية ويكسب الوحدة صورة حسنة ويحافظ على مكانتها في المجتمع.

وإنَّ التدقيق البيئي هو أداة تعمل على التقويم الدوري لمدى كفاءة أداء الإدارة البيئية ومدى اهتمامها بحماية البيئة وذلك عن طريق الرقابة الإدارية ومدى تنفيذ البرامج والسياسات المرتبطة بالأنشطة البيئية.

وإنَّ التدقيق البيئي له نفس مراحل عملية التدقيق والتي تبدأ بمرحلة التخطيط وتعيين مواقع التدقيق ومن ثمَّ جمع المعلومات من مصادرها الداخلية والخارجية وعند القيام بالتدقيق البيئي يركّز المدقق على الجوانب الآتية (سليمان، وهواري، 2018: 254):-

- فحص النظام البيئي: ويتم ذلك عن طريق تدقيق عمليات الوحدة الاقتصادية والظروف المحيطة بها وتحليل جميع المعلومات الخاصة بالصيانة والنفايات وجميع التقارير المتعلقة بالبيئة والتلوث وأسبابه.

- فحص واختبار العمليات: حيث يقوم المدقق بتحديد جودة المواد وخصائصها والطرق المناسبة للتخزين و مدى احتوائها على المواد الكيميائية السامة والتي يمكن أن تسبب التلوث البيئي ويكون لها أثر سلبي على البيئة والأفراد بصفة مباشرة أو غير مباشرة سواء كان ذلك على المدى القصير أو الطويل الأجل.

- تقويم إجراءات معالجة التلوث ومدى فاعليتها: إنَّ هذه الإجراءات تتطلب خبرة واسعة من المدقق لتحديد الأساليب والطرائق الواجب اعتمادها للسيطرة على التأثيرات السلبية على البيئة، مع ضرورة المعرفة بالحدود المقبولة للتلوث وفق المعايير العالمية للجودة البيئية.

في سياق التدقيق البيئي، يجب أن يؤخذ في بنظر الاعتبار العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، والتقدم الاجتماعي.

ويوافر التدقيق البيئي تقييماً منهجياً وموضوعياً للوحدة من حيث إدارتها والعمليات المصممة لحماية البيئة، وكذلك يوفق التوازن بين أنشطة الوحدة والبيئة.

مما سبق يمكن القول إنَّ التدقيق البيئي له دور فاعل في تحسين الأداء البيئي وبالتالي تحقيق صورة ايجابية للوحدة وله انعكاس ايجابي على الأداء الاقتصادي؛ وذلك عن طريق جلب زبائن نتيجة للسمعة الحسنة للوحدة ورفع إيراداتها وخفض مستوى تكاليفها عن طريق الحفاظ على الموارد الطبيعية وعدم الإسراف فيها والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

سابعاً: دور التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق التنمية المستدامة.

التدقيق الاجتماعي هو عملية التقييم والإبلاغ عن أداء الوحدة الاقتصادية في الوفاء بالمسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأخلاقية التي يتوقعها أصحاب المصلحة.

وهو ذو فاعلية وحقيقة وذلك لتلبية احتياجات مسؤولي الوحدات الاقتصادية في ضمان توافر الرؤى حول مطابقة وحداتهم للمعايير الخارجية والداخلية.

وليظهر التدقيق البيئي كفحص منظم وموضوعي ودوري وموثق للممارسات البيئية والتعليمات والقوانين وتقييم لفاعلية الإدارة البيئية ويركز حول توقع المشكلات البيئية المستقبلية وتحديد المتطلبات وطرائق علاجها ويلعب دوراً وقائياً في ظل عدم توافر الوعي والمسؤولية وتدهور الموارد الطبيعية وكما تستخدم تقاريره كأداة لتوافر المعلومات اللازمة للتنمية المستدامة.

وإنَّ التدقيق البيئي يجب أن يهتم بشكل أساسي بالبيئة والموارد الطبيعية والتنمية المستدامة (Rongbing, 2011:9).

وإنَّ المفاهيم البيئية اليوم اكتسحت جميع الأنشطة والدراسات، فبعدما كانت دراسة الجدوى الاقتصادية من الدراسات التي تركز عليها الوحدات الاقتصادية بهدف الوصول إلى مشاريع ذات كفاءة اقتصادية مع إهمال الجانب البيئي والاجتماعي، ومع حدوث المشكلات المعاصرة وتحديات العصر الحالي تطورت دراسات الجدوى لتشمل كل من الجانبين الاجتماعي والبيئي وصولاً إلى وحدات اقتصادية مستدامة، تأخذ بعين الاعتبار ثلاثية التنمية المستدامة (الكفاءة الاقتصادية، حماية البيئة، العدالة الاجتماعية)، وهذا في حالة الوحدات الجديدة والتوسعية أما المشروعات القائمة فيلزم وجود متابعة بيئية لها وفقاً للمعايير الحالية للتنمية المستدامة (رواني، 2018:9).

فالتدقيق البيئي يمكن الوحدات الاقتصادية في السيطرة من التلوث وتحسين صحة وسلامة منتجاتها والموارد الطبيعية ومن ثم يمكنها تحديد هدفها العام على أنه تحقيق التنمية المستدامة (Ahmed, 2015:299). فضلاً عن أنَّ الالتزامات المترتبة على الوحدات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة تكون عن طريق دمج الاهتمامات البيئية بالتدقيق الاجتماعي عن طريق (صادق، 2012:38):-

- 1- وضع مجموعة من الأنشطة البيئية التي يكون لها وجود في الوحدة للمحافظة على البيئة.
- 2- نشر الثقافة البيئية لدى الموظفين والعاملين في الوحدة على وفق التواصل مع الجهات والوحدات الرسمية والجمعيات المختصة والحصول على الشهادات البيئية العالمية؛ وذلك من أجل رصد عمليات الوحدة ومطابقتها مع الشروط البيئية.

وإن نطاق التدقيق البيئي هو أهم اتجاه لتطوير النظام البيئي وتحسين آلية الترابط بين مجالاته المختلفة على وفق التدقيق البيئي للأداء وللأنشطة المالية وللامتثال البيئي وإجراء تقييم شامل للترابط بين المؤشرات المالية والبيئية ونظاماً حديثاً من المؤشرات المتوازنة، مع الأخذ بنظر الاعتبار العلاقة بين المؤشرات المالية وغير المالية المختلفة، مما يسمح بتطوير نهج التنمية البيئية المستدامة (Yashin,2019:7) .

ويوضح الربط بين كلٍّ من التدقيق الاجتماعي والبيئي بأنه على كل وحدة اقتصادية التي تُطبق أساليب وأدوات التدقيق الاجتماعي إن تحترم البيئة وتواجه التزاماتها البيئية بما يتناسب مع دورها ووظيفتها الاقتصادية.

ويشتمل الهدف العام لأهداف التنمية المستدامة (2030) على تكامل ثلاثي الأبعاد للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وبشكل يعزز من تطوير ودمج الجوانب الأساسية للحياة لكل من الأجيال الحالية والمستقبلية وذلك عن طريق اتباع نهجاً أكثر شمولية ومرونة وتكاملاً على جميع المستويات واعتماد طرائق لتحفيز مشاركة المجتمع في عملية التنمية والمحافظة على البيئة (Ab Rahman& Abd Aziz,2020:17). ويتضح على وفق عرض التدقيق الاجتماعي و البيئي أن هناك علاقة ترابط وتكامل مع بعضها البعض و تعمل كلها كوحدة واحدة في تحقيق الأداء والتنمية المستدامة، حيث إن التدقيق البيئي يعمل على خفض التكاليف عن طريق المحافظة على الموارد من النفاذ والقيام بالاستغلال الأمثل لها مع ضرورة خفض نسبة التلوث ويتجلى ذلك في عرض منتجات بأسعار معقولة وذات جودة وبالتالي حماية الأفراد والمجتمع، وبذلك نكون بطريقة غير مباشرة قد حققنا الجودة الاجتماعية المتعلقة بالمجتمع، وكلّ هذا يؤدي إلى جلب زبائن جدد بفضل سمعة الوحدة في السوق مما يحقق للوحدة إيرادات مالية تنعكس على أدائها الاقتصادي.

فالتدقيق الاجتماعي والبيئي للوحدات يمثل الطريقة التي ينبغي أن تعمل بها الوحدات لدمج الاهتمامات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الوحدة والعمليات والأنشطة بشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أفضل الممارسات وأنها في نهاية الأمر تعدّ من أهم أدوات تحقيق التنمية المستدامة في الوحدات الاقتصادية.

وبقدر ما يحقق تطبيق التدقيق الاجتماعي والبيئي من فائدة للوحدة والمجتمع وللبيئة ونتيجة الاهتمامات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة هي جزء لا يتجزأ من ممارسات وتطبيقات وتكامل التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق التنمية المستدامة.

ان الابعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية هي ابعاد متداخلة ومتكاملة واي تغير يطرأ على بعد منها ينعكس بصورة او بأخرى على الابعاد الأخرى (الحجامي،2020: 26).

ان التنمية المستدامة تعبر عن التكامل والتوازن بين ابعادها وان اعمال تدقيق الأداء المستدام تختلف بشكل كبير مع اختلاف نطاق التدقيق اعمال تدقيق الأداء المستدام تختلف بشكل كبير مع اختلاف نطاق التدقيق عندما يركز تدقيق الأداء المستدام على عمل الوحدة الاقتصادية يركز على كيفية الحفاظ على الموارد الطبيعية مثل (المياة والطاقة) اما اذا كانت التدقيق على الهيئات العاملة ضمن الحدود التنظيمية او الإقليمية فسوف يركز التدقيق على برامج وسياسا الاستدامة بما في ذلك الأساليب الواجب اتباعها في سبيل اخذ الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في عملية اتخاذ القرار (الحجامي، 2020: 30).

يؤثر التدقيق الاجتماعي والبيئي في الوحدة على أدائها وسلوكها والتأثير على سياستها المستقبلية ويمكنها من التقرير عن أدائها وإنجازاتها الاجتماعية والبيئية بطريقة مبنية على اثباتات بما يسمح للمولين للوحدة ومقرضيها وجمهورها للحكم على ما اذا كانت الوحدة حققت قيمة مضافة من الناحية الاجتماعية والبيئية والثقافية.

الفصل الرابع

اثبات اسهام التكامل بين التدقيق الاجتماعي
والبيئي في تحقيق التنمية المستدامة

تمهيد

بعد عرض الاطار النظري لموضوع البحث فيما سبق من فصول البحث، سيتم في هذا الفصل عرض الموضوع من الجانب العملي، وتضمن المبحث الأول نبذة عن عينة البحث والمبحث الثاني وضع الإطار المقترح للتطبيق اما المبحث الثالث فتم عرض وتحليل وتفسير النتائج للجانب العملي حيث تمّ الاعتماد على استمارة الاستبانة لجمع المعلومات، واستعمال برنامج SPSS,26، AMOS,26 لتحليل نتائج البحث.

المبحث الأول

عينة البحث وإطار مقترح

أولاً: وصف العينة البحث

يمثل ديوان الرقابة المالية الاتحادي مجتمع البحث والذي وتم اختيار عينة البحث من مجتمع البحث والتي تمثلت هيئات تدقيق الأداء المتخصص في مقر الديوان.

إذ يُعدّ ديوان الرقابة المالية الاتحادي هيئة مستقلة مالياً وإدارياً، وله شخصية معنوية وهو أعلى هيئة رقابة مالية ويرتبط بمجلس النواب يمثله رئيس الديوان أو من يخوله.

يتولى الديوان الرقابة على المال العام أينما وجد عن طريق الرقابة على أعمال الجهات الخاضعة لنطاق رقابته.

ويعدّ أحد الأجهزة الرائدة في حماية المال العام والكشف عن حالات الغش والتلاعب ومكافحة الفساد المالي والإداري والمساهمة الفاعلة.

تأسس ديوان الرقابة المالية الاتحادي في عام 1927 ويعمل على تعزيز نقاط القوة لديه على وفق مواكبة أحدث منهجيات التدقيق والمعايير الدولية وقدرات موظفيه وخبراتهم ومهاراتهم.

ويسهم في اصدار تقارير على مستوى عالٍ من الجودة والمهنية، فضلاً عن صياغة خطط استراتيجية وسنوية يتم متابعة تنفيذها بدقة واحترافية.

ويعمل في إطار من التعاون والتنسيق المتواصل مع الأجهزة الرقابية والمنظمات الدولية والاقليمية المهنية المعنية بالجانب الرقابي، ويتولى مهام النائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة (ARABOSAI).

ويعمل الديوان برؤية الاحتراف والتميز المستدام بالعمل الرقابي ودور ريادي في مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة بالقطاع العام.

ورسالتة هي إنجاز اعمال رقابية موثقة على وفق معايير الاجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة لتقديم مساهمات قيمة في بناء وحدات فاعلة تستجيب لأهداف التنمية المستدامة بهدف إحداث فارق في حياة المواطن.

ويعدّ ديوان الرقابة المالية الاتحادي احد أعضاء لجنة الرقابة على اهداف التنمية المستدامة في المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية (ARABOSAI) وقد شارك في الاجتماع الاستثنائي المنعقد عن بعد في 20/4/2020.

ثانياً: اسهامات الديوان في تحقيق التنمية المستدامة.

أصدر ديوان الرقابة المالية الاتحادية ملخصاً في مراجعة جاهزية الحكومة العراقية لأهداف التنمية المستدامة استناداً الى قانون التقرير النهائي في 2018 والمنشور على موقع الديوان والمقدم الى أجهزة الرقابة العليا. هدف التقرير الى استعراض الجهود الطوعية التي تقوم بها الحكومة العراقية في المجال، فضلاً عن تقييم جاهزيتها لتحقيق اهداف التنمية المستدامة على المدى البعيد عن طريق تدقيق الالتزام والخطط والاستراتيجيات وتقييم المؤشرات المستخدمة.

وهدف التقرير أيضاً الى ارساء استراتيجية ورؤية ورسالة ديوان الرقابة المالية الاتحادي (2018-2022) في انجاز أعماله الرقابية على وفق معايير الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية لتقديم مساهمات قيمة في بناء وحدات فاعلة تستجيب لأهداف التنمية المستدامة واحداث فارق في حياة المواطنين؛ وذلك عن طريق خطة تدقيق الخطوات والإجراءات.

ثالثاً: نطاق تدقيق التقرير.

يشمل نطاق تدقيق التقرير الصادر من ديوان الرقابة المالية الاتحادي على 10 نقاط تمثلت بالآتي:-

- 1- تدقيق الإجراءات والخطوات التي أخذها العراق في الالتزام بأهداف التنمية المستدامة.
- 2- التحقيق من جاهزية الحكومة العراقية لأهداف التنمية المستدامة منها التركيز على الحدّ من الفقر وهنا ما يرتبط بالتدقيق الاجتماعي.
- 3- تدقيق الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر.
- 4- تدقيق خطة التنمية الوطنية للعراق 2018-2022.

وتَمَّ اتباع نموذج الخطوات السبع الصادر كدليل عمل الذي أوصت المنظمة الدولية لأجهزة الرقابة العليا المالية والمحاسبية (INTOSAI)، وهي وحدة مستقلة غير حكومية وذات سيادة مركزية للرقابة المالية الخارجية العامة تتمتع بمنصب استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة. تمثلت الخطوات بالآتي:-

- أ- الالتزام السياسي.
- ب- اقامة المؤتمرات.
- ت- تشكيل اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة.
- ث- تشكيل المرافق التخصصية.
- ج- تشكيل خلية متابعة نتائج التقارير الوطنية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ح- لجان التنمية المستدامة في المحافظات.
- خ- إصدار الخطط الاستراتيجية الوطنية.

- 5- نشر الوعي لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.
- 6- المسؤولية عن الموارد والمساءلة.
- 7- إعداد وتنفيذ الأهداف.
- 8- برنامج القياس والمراقبة.
- 9- الخطط الأساسية والمؤشرات.
- 10- ترتيبات الإبلاغ والمراقبة.

رابعاً: التقرير الطوعي الأول حول اهداف التنمية المستدامة 2019.

تَمَّ اعداد التقرير من لجنة من الخبراء في مجال الاختصاص، وهو يعدُّ التقرير الأول الصادر من وزارة التخطيط في مجال تحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق اتبع التقرير النهج التشاركي بين مجموعة من المسؤولين والخبراء تقودهم وزارة التخطيط التي تولت عملية اعداد التقرير واشراك مختلف الوزارات والقطاعات ذات العلاقة. والآتي بعض تكييف الأهداف الواردة في التقرير :-

أ- التخفيف من الفقر وتتضمن :-

- 1- دخل أعلى ومستدام.
- 2- تحسين الوضع الصحي.

- 3- تحسين تعليم الفقراء .
- 4- سكن ملائم وبيئة مستجيبة للتحديات.
- 5- حماية اجتماعية شاملة.
- ب- التنمية البشرية والاجتماعية وتتضمن: -
 - 1- التعليم.
 - 2- الصحة والشباب.
 - 3- تنمية اجتماعية.
- ت- الاستدامة البيئية وتضم: -
 - 1- حماية نوعية الهواء وتحسينه.
 - 2- حماية نوعية المياه وتحسينها.
 - 3- الحد من تدهور الأراضي ومكافحة التصحر.
 - 4- تطوير منظومة إدارة المخلفات وتحسينها.
 - 5- الحد من التلوث الاشعاع.

خامسا: معايير التدقيق الدولي والاستدامة.

توجد عدد من المعايير محددة لقياس الأداء ونصوص تشريعية للقياس عن تقرير عن نتائج الأداء المرتبطة بأبعاد التنمية المستدامة (الحجامي، 2020: 60-61):-

1) بيان الممارسات (1010) الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين وتحت عنوان مراعاة الأمور البيئية (كاحد الابعاد للتنمية المستدامة) عند ممارسة التدقيق وتناول اهم الارشادات المتعلقة بتطبيق المعايير الدولية:-

- إرشادات تطبيق معيار التدقيق الدولي (250) مراعاة القوانين والأنظمة عند تدقيق القوائم المالية.
- إرشادات معيار تطبيق التدقيق الدولي (580) الافادات المكتوبة ومطالبة الإدارة بإقرارات حول القضايا البيئية.
- إرشادات معيار تطبيق التدقيق الدولي (620) استعمال عمل وخبير المدقق في استشارة والاستفادة من الخبراء في المجال البيئي.
- 2) المعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة والمحاسبية (الانتوساي).

- تعكس المعايير الصادرة عن الانتوساي افضل الممارسات المتفق عليها عموما والتي تطبيق على العمليات الرقابية الخارجية المستقلة فضلا عن رقابة الأنشطة المتعلقة بإبعاد الاستدامة ومن ابرز المعايير ما ياتي:-
- المعيار الدولي (3100) تأسيس رقابة أداء الاستدامة وإرشادات عليا تأخذ بنظر الاعتبار عند تنفيذ رقابة الأداء وذكر مجموعة من الاعتبارات التي يجب تنفيذها من اجل تقديم رقابة أداء مستدام.
 - المعيار الدولي (5110) تنفيذ العمليات الرقابية على الأنشطة ذات المنظور البيئي فهم طبيعة الرقابية البيئية.
 - المعيار الدولي (5130) التنمية المستدامة ودور الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية.
- تناول المعيار أربعة أجزاء تضمن الجزء الأول على الاطار المفاهيمي للتنمية المستدامة وابعادها اما الجزء الثاني فتناول كيف ان الحكومات في العالم تقوم بوضع استراتيجيات واهداف لتحقيق التنمية المستدامة وكيف تستطيع الأجهزة العليا من اتمام ذلك اما الجزء الثالث تناول كيفية تطبيق مفهوم التنمية المستدامة على البرامج والسياسات والدور الذي تستطيع الأجهزة العليا للرقابة ان تؤديه في التحقق من حسن التطبيق اما الجزء الرابع والأخير فقد تناول الخطوات التي تساعد الاجهزة العليا للرقابة والتي يمكن اتباعها من اجل تمكينها في تنفيذ اعمال رقابية بخصوص التنمية المستدامة.

الفصل الرابع

المبحث الثاني

الاطار المقترح

المبحث الثاني

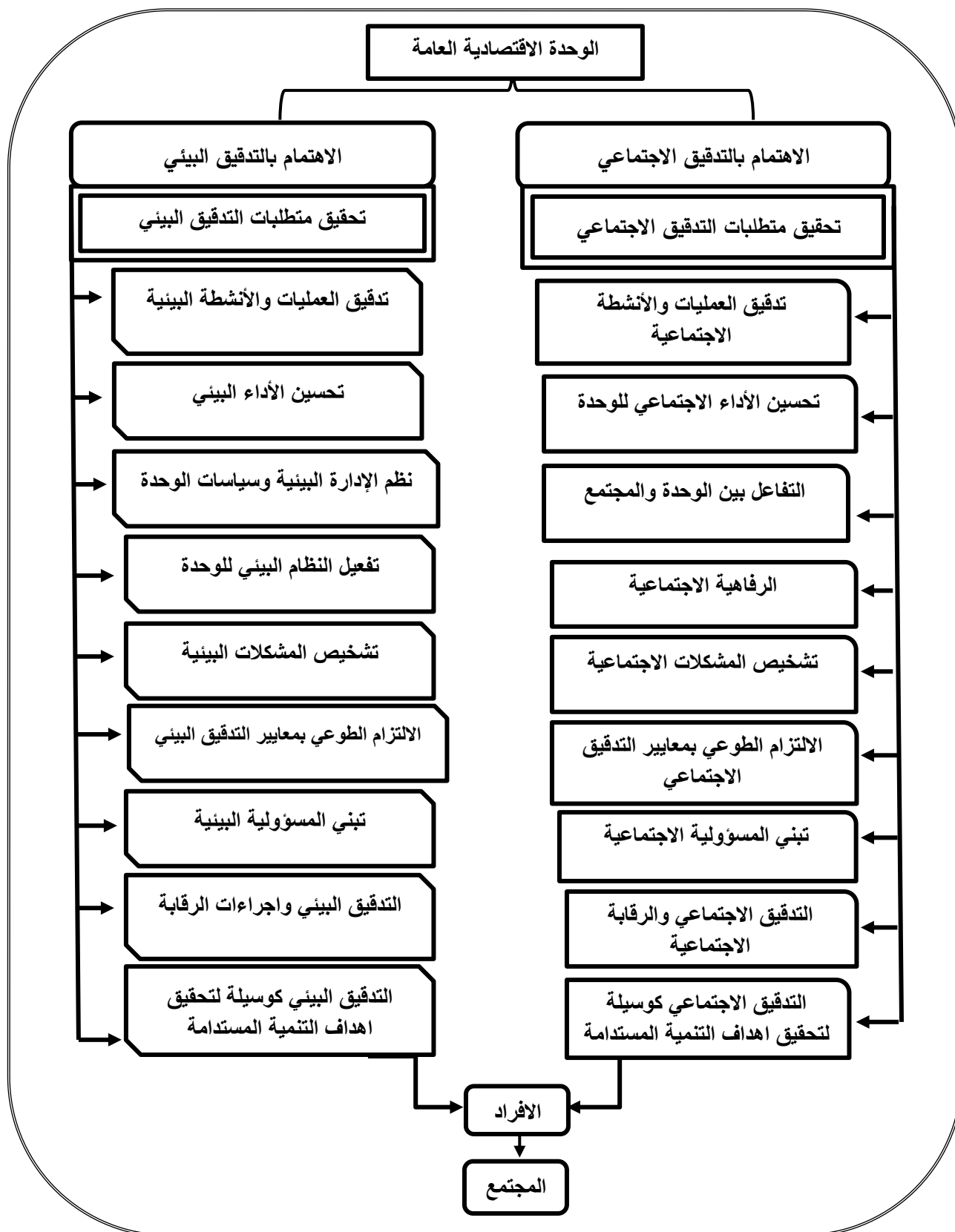
الاطار المقترح

أولاً: إطار مقترح لتحقيق التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق التنمية المستدامة.

يمثل الإطار المقترح لتحقيق التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي من أجل الوصول الى تحقيق المتطلبات اللازمة للتنمية المستدامة ويتكون الإطار المقترح من جانبين الجانب الأول يتضمن تحقيق التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي في حين يتضمن الجانب الثاني إسهامات التكامل في تحقيق التنمية المستدامة.

الجانب الأول: التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي

الشكل (6) يوضح التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي.



المصدر: - اعداد الباحث

ويمكن توضيح متطلبات هذين النوعين وفقاً للإطار المقترح وكالاتي: -
أولاً: متطلبات التدقيق الاجتماعي.

- 1- التأكد من تدقيق الوحدة الاقتصادية للعمليات والأنشطة ذات الطابع الاجتماعي.
- 2- التأكد من نتائج العمليات والأنشطة الاجتماعية وإيصالها الى إدارة الوحدة لتسهيل العمليات الخاصة بإجراءات تحسين الأداء الاجتماعي للوحدة.
- 3- التأكد من تفاعل الوحدة مع المجتمع والمساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئية والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لتحقيق مجالات الأداء الاجتماعي.
- 4- التحقق من توافر مقومات الرفاهية الاجتماعية لكل من العاملين والمجتمع المحيط والمساواة بينهم.
- 5- تحديد دور التدقيق الاجتماعي في التنبؤ بالمشكلات الاجتماعية وتحديد المخاطر.
- 6- ضرورة الاهتمام بمعايير الأداء الاجتماعي لتوافر البيانات والمعلومات المرتبطة بالنشاط الاجتماعي.
- 7- تشجيع الوحدة على تبني المسؤولية الاجتماعية باحترام حقوق العاملين والمساهمة في التنمية المجتمعية والاعمال الإنسانية.
- 8- التأكد من توافر الاستقرار الاجتماعي ومبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية بعدّه جوهره المسؤولية الاجتماعية.
- 9- تفعيل دور التدقيق الاجتماعي في تحقيق اهداف ومتطلبات التنمية المستدامة للوحدة.

ثانياً: متطلبات التدقيق البيئي.

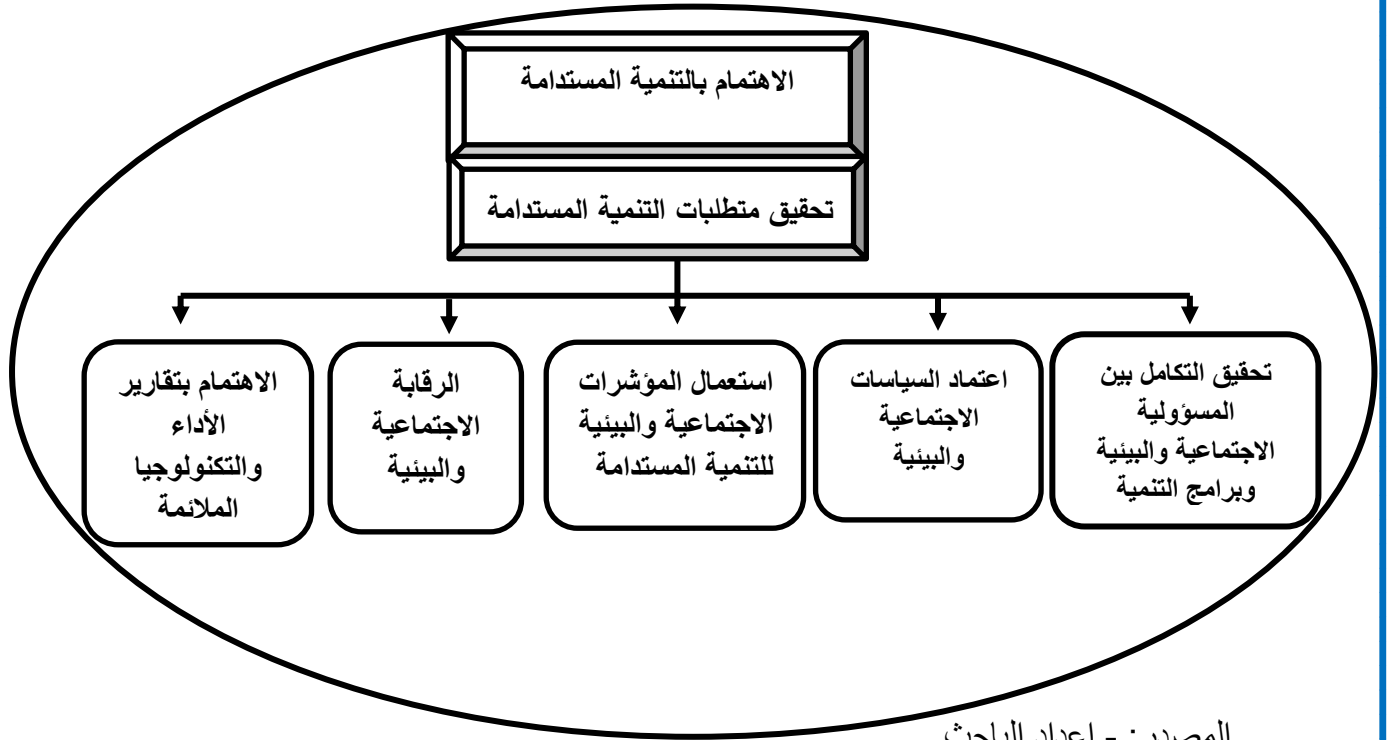
- 1- التأكد من تدقيق الوحدة للعمليات والأنشطة البيئية.
- 2- التأكد من نتائج العمليات والأنشطة البيئية وإيصالها الى إدارة الوحدة لتسهيل العمليات الخاصة بإجراءات التحسين البيئي.
- 3- تحديد دور التدقيق البيئي عن طريق تحقيق التوافق بين سياسات الوحدة والإدارة البيئية.
- 4- الاهتمام بالتدقيق البيئي عن طريق الاهتمام برأي المدقق حول النظام البيئي.
- 5- تحديد دور التدقيق البيئي في تقويم المخاطر ومعالجة المشكلات البيئية وحالات التلوث.
- 6- الاهتمام بمعايير التدقيق البيئي لتوافر البيانات والمعلومات المرتبطة بالنشاط البيئي للوحدة.
- 7- تحديد دور البرامج والسياسات والأنظمة البيئية في تحقيق فاعلية التدقيق البيئي.
- 8- تفعيل دور التدقيق البيئي والمسؤولية البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للوحدة.

الجانب الثاني: إسهامات التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

الشكل الآتي يوضّح إسهامات التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

الشكل (7)

إسهامات التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة



المصدر: - إعداد الباحث

ويتحقق ذلك عن طريق: -

- 1- التكامل بين المسؤولية الاجتماعية والبيئية في الوحدة؛ لتحقيق مشاركة أفراد المجتمع في اعداد وتنفيذ برامج التنمية المستدامة.
- 2- الاهتمام بالتنمية المستدامة وذلك على وفق العمل على زيادة الوعي الاجتماعي والبيئي ودرجة الالتزام بتطبيق السياسات الاجتماعية والبيئية والتعاون بين المجتمع والوحدة.
- 3- ضرورة الاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية البيئية لتحقيق الاستدامة والتوازن بين أبعادها.
- 4- التأكيد على وجود الرقابة الاجتماعية والبيئية؛ الفاعلة والتخطيط الاجتماعي والبيئي؛ للحصول على معلومات ذات طابع اجتماعي وبيئي مفصلة تحقق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد.
- 5- تفعيل دور التقارير الاجتماعية والبيئية والتنمية المستدامة على وفق إدخال التكنولوجيا الحديثة والملائمة من الوحدة؛ لتحقيق التنمية المستدامة والى أي مدى تمّ تطبيقه.

ثانياً الإجراءات والأنشطة والخطوات:

توجد عدد من الاجراءات والخطوات للقيام بالتدقيق الاجتماعي والبيئي (القرشي، 2011: 470- 478).

❖ التدقيق الاجتماعي وذلك عن طريق الاتي:-

أ- الأنشطة والبرامج الاجتماعية الداخلية والأنشطة الاجتماعية الخاصة بالعاملين.

الاهداف

- مدى مساهمة الوحدة في تنمية الموارد البشرية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.
- مدى فاعلية الوحدة الاقتصادية في تحقيق الأهداف الاجتماعية للعاملين.

الإجراءات

- التأكد من الجوانب المالية للأنشطة الاجتماعية تمت وفق القوانين والأنظمة والتعليمات
- التأكد من قيام الوحدة بتدريب العاملين.
- التأكد من توافر خدمات النقل للعاملين.
- التأكد من اهتمام الوحدة بتوافر خدمات الإسكان للعاملين.
- التأكد من اهتمام الوحدة بتوافر الرعاية الصحية.
- التأكد من الخدمات الغذائية.
- الخدمات الاجتماعية والرياضية.
- العدالة في توزيع الرواتب والكفاءات الترقيات.
- اهتمام الوحدة استمرار العمل والحد من البطالة.
- اسهامات الوجد من الاعانات وسلف الزواج.
- التأكد من قيام الوحدة بالتأمين ومستويات الانفاق.

ب- الأنشطة والبرامج الاقتصادية ذات الأثر الاجتماعي.

الأهداف

- مدى مساهمة الوحدة في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.
- مدى مساهمة في تطوير صافي الدخل.

الإجراءات

- التأكد من اهداف الوحدة الاقتصادية على وفق القانون الخاص بها والنظام الداخلي ومدى تحقيقها لأهدافها.

- كفاءة الوحدة الاقتصادية في تحقيق الأرباح.
- تدقيق الانتاج والإنتاجية.

ث- الأنشطة والبرامج الاجتماعية الخارجية

الاهداف

- مدى مساهمة الوحدة في تحسين خدمة الإنتاج وتوافر الحاجات الأساسية وحماية الزبون.
- مدى كفاءه وفاعلية في تحقيق اهداف الاداء الاجتماعي وتطويره.

الإجراءات

التأكد من نوعية المنتج عن طريق :-

- مقارنة مواصفات الجودة الفعلية مع القياسية وتحديد الانحرافات.
- التأكد من نوعية الخدمة ومدى توافر الأجهزة والمعدات والإمكانات البشرية.
- تطوير الإنتاج والخدمة المقدمة.
- البحث والتطوير.

ج- الأنشطة والبرامج الاجتماعية الخاصة بالبيئة والمجتمع.

الأهداف

- مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية في حماية البيئة من مسببات التلوث.
- مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية في تحسين الشكل الجمالي للبيئة.
- مدى مساهمة الوحدة الاقتصادية في تقديم الخدمات العامة للمجتمع.

الإجراءات

- مدى ملائمة موقع الوحدة الاقتصادية والحصول على الموفقات الأصولية والقرب والبعد من التجمعات السكنية.
- التأكد من قيام الوحدة الاقتصادية بتوافر شروط الحماية البيئية عن طريق:-
(الأجهزة والمعدات لمنع التلوث ، الحصول على شهادة بصلاحية تلك المعدات، التحقق من السياسات والقوانين والأنظمة البيئية ومدى كفاءتها، التأكد من استخدام الموارد البشرية والمالية لتحقيق هدف حماية البيئة بكفاءة وفاعلية واقتصادية).
- التأكد من إجراءات الوحدة في الرقابة والسيطرة على التلوث البيئي عن طريق:-

- مقارنة المستويات الفعلية مع القياسية لتلوث وتحديد الاحراف وأسبابه، دراسة وتدقيق التقارير الداخلية للأداء البيئي الاطلاع على تقارير خبراء البيئة، التأكد من السيطرة والتخلص من النفايات على وفق التنسيق مع الجهات ذات العلاقة بهدف حصر نوعيات النفايات وطرق تجميعها).
- التأكد من وجود المعلومات البيئية في الوحدة يتضمن تسجيل الكميات الفعلية للنفايات الخطيرة والخواص البيئية للمنتجات
- التأكد من إجراءات الوحدة واهتماماتها بالصحة والسلامة المهنية عن طريق :-
(تدقيق الضوابط والتعليمات الخاصة بضمان صحة وسلامة العاملين، التحقق من سلامة المواقع من الناحية البيئية ونتائج الفحوصات الطبية للعاملين، التحقق من وجود معدات الوقاية الشخصية العاملين، التحقق من صلاحية الأجهزة والمعدات).
- التأكد من سلامة المنتج النهائي من التلوث عن طريق :-
○ الحصول على الشهادة الصحية ودليل السيطرة النوعية.
○ الفحوصات المخبرية بموجب المواصفات القياسية.
- التأكد من دور الوحدة واهتمامها في تحسين الشكل الإجمالي للبيئة المحيطة عن طريق :-
○ الشكل الإجمالي للبيئة من المقارنة بالمخطط والسنوات.
○ التأكد من مساهمة الوحدة في تقديم الخدمات في مجال تجهيز المستلزمات الأساسية الضرورية (المستشفيات الطرق، المدارس، رياض الأطفال).
- التأكد من ان الوحدة ساعدت بتطويرها اقتصاديا.
- التأكد من مساهمة الوحدة في خدمة المجتمع عن طريق برامج ونشاطات محو الامية والقضاء على البطالة ومنع الجريمة وتدعيم برامج مكافحة الأوبئة والامراض.
- التأكد من مساهمة الوحدة في زيادة الانتاج المحلي بشكل عام وذلك عن طريق مؤشرات الإنتاج.
- التأكد من مساهمة الوحدة بتقديم الدعم امالي للمنظمات والجمعيات الخيرية.
- التأكد من مساهمة الوحدة في خلق الوعي الاجتماعي (الصحي/ والثقافي، السلوك الأخلاقي).
- التأكد من مساهمة الوحدة في نقل وتطبيق التكنولوجيا.
- تدقيق كافة الجوانب المالية للأنشطة البيئية عن طريق فحص السجلات والمستندات والبرامج والأنشطة البيئي والتحقق من صحتها وتنفيذ النشاطات طبقا للقوانين والأنظمة والصلاحيات.
- ❖ **التدقيق البيئي وذلك عن طريق الاتي :-**
 - أ- ملائمة الوحدة الاقتصادية للموافقات الأصولية.
 - ب-توافر شروط حماية البيئة والأجهزة والمعدات لمنع التلوث.

- ت- الرقابة والسيطرة على التلوث البيئي.
- ث- السيطرة على النفايات اجراءات التخلص منها.
- ج- نظام المعلومات البيئي تسجيل الكميات الفعلية للنفايات الخطيرة.
- ح- الصحة والسلامة المهنية واهتمام الوحدة الاقتصادية وتدقيق الضوابط والتعليمات الخاصة بذلك الفحوصات والانارة والتهوية.
- خ- سلامة المنتج من التلوث عن طريق الاطلاع على الشهادة الصحية.
- د- الجانب الجمالي للبيئة المحيطة ودورة الوحدة في تحسين الشكل وتقييم المنافع.
- ذ- تجهيز المستلزمات الأساسية للبيئة على وفق التأكد من مساهمة الوحدة في انشاء المستشفيات والطرق.
- ر- مساهمة الوحدة في خدمة المجتمع وتطوير البرامج ونشاطات الاجتماعية.
- ز- مساهمة الوحدة في الإنتاج المحلي من خلال مؤشرات الإنتاج.
- س- المنافع والتكاليف ومن خلال تدقيق الجواب المالية للأنشطة البيئة بما وفحص الدفاتر والسجلات للبرامج والأنشطة البيئة المختلفة وانها تمت وفق القوانين والتشريعات.

❖ التنمية المستدامة

وفقاً للتقرير الطوعي الأول لأهداف التنمية المستدامة 2019 الصادر من قبل وزارة التخطيط تتضمن الاتي:-

- أ- الطوعية او الإعلان بشكل طوعي.
 - ب- التشاركية.
 - ت- التكاملية.
 - ث- شمول الجميع.
 - ج- الجودة.
 - ح- المسؤولية.
 - خ- المحاكاة .
- ان تحقيق التنمية المستدامة التشاركية من أصحاب المصالح والحوار وتعزيز التعاون عن طريق التنمية التعاونية لضمان تنفيذ رؤية 2030.
- رؤية العراق 2030.**
- انسان ممكن في بلد امن ومجتمع موحد واقتصاد متنوع وبيئة مستدامة ينعم بالعدالة والحكم الرشيد من ابعاد التنمية والتي تستجيب لولايتنا والاهداف.

نظام اقتصادي ذي توجه وأسواق اجتماعي متنوع يتسم بدرجة استقرار مؤشرات الاقتصادية الكلية مع توافر بيئة امنة مستدامة للجيل الحالي والمستقبلية بما يحقق تحسنا مستداما مع جودة نوعية حياه الانسان ويضمن الاستدامة في أنماط الإنتاج والاستهلاك والحد من تداعيات التلوث البيئي والتغيرات المناخية ويعزز حماية التنوع البيولوجي عن طريق وحدات حكومية تضمن احترام الحقوق بما يحقق المساواة لجميع المواطنين.

الأهداف الوطنية والدولية.

- التخفيف من الفقر
- توافر فرص العمل
- قطاع تعليمي
- بناء الانسان
- نظام صحي ذو كفاء

❖ وذلك عن طريق بناء الروح والعقل والجسد من اجل إيجاد أجيال قادرة
توافر السكن لائق الابتكار والابداع.

- الحد من التلوث
- الاستخدام الكفوء
- تطوير أنماط الاستهلاك
- حماية التنوع البيولوجي

❖ وذلك لتوافر بيئة امنة مستدامة للجيل الحالي والاجيال المستقبلية تكيف عناصر البيئية والخطط
والسياسات التنموية بما يحقق تحسن مستدام تكيف استدامة الإنتاج والاستهلاك والحد من تداعيات
التلوث البيئي والتغيرات المناخية.

الفصل الرابع

المبحث الثالث

عرض وتحليل وتفسير النتائج

تمهيد

تهدف أداة البحث الى استطلاع وجهات آراء عينة البحث من المدققين والمحاسبين والأشخاص ذوي الاختصاص والعلاقة في ديوان الرقابة المالية الاتحادي والدوائر التابعة له في التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي ودور كلٍّ منهما في تحقيق التنمية المستدامة.

أولاً: أسلوب الدراسة.

اعتمد الباحث على أسلوب الاستبانة كأداة لجمع البيانات واساس لمعرفة آراء واتجاهات عينة البحث، وتَمَّ تصميم الاستبانة المستخدمة بما يتلاءم مع هدف البحث، حيث قسّمت الى قسمين، ركز القسم الأول منها على جمع البيانات الشخصية عن عينة البحث، من حيث الجنس، والعمر، والمؤهل الدراسي، والتخصص، والعنوان والمنصب الوظيفي والخبرة العملية والوظيفية.

أمّا القسم الثاني فيتكون من أربعة محاور رئيسة: اهتم المحور الاول بالتكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي، أمّا المحور الثاني قد ركّز على دور التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة، أمّا المحور الثالث فقد سلّط الضوء على دور التدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة، واهتم المحور الرابع في دور كلٍّ من التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.

ثانياً: مجتمع وعينة البحث.

تتكون مجتمع البحث من المدققين والمحاسبين ورؤساء ومعاونين الهيئات ومدراء ومسؤولي الأقسام ومعاونيهم وذوي الاختصاص في مجال التدقيق والمحاسبة في ديوان الرقابة المالية الاتحادي والدوائر التابعة له والذي يعدُّ أعلى سلطة رقابية متخصصة في تدقيق الأداء والرقابة.

وان عينة هي الهيئات المتخصصة في تدقيق الأداء منها ما يتعلق بالجانب الاجتماعي والبيئي وجاء اختيار هذه العينة وذلك لدور الديوان الفاعل في تدقيق الأداء؛ والذي يعدُّ أعلى سلطة رقابية، فضلاً عن وجود الموظفين من ذوي الخبرة والاختصاص وحملة الشهادات.

تَمَّ ارسال نموذج استمارة استبيان الى العينة بشكل مباشر الكترونياً، وقد تَمَّ استبيان آراء (110) مستبين على وفق النموذج المعتمد، وتم جمع كافة الردود بحيث شكلت نسبة (100%) كاستمارات مجمعة.

ثالثاً: نتائج الاستبانة.

تَمَّ تحليل البيانات التي تَمَّ جمعها عن طريق الاستبانة باستخدام الحاسوب عن طريق برنامج الأساليب الإحصائية (SPSS)، حيث تَمَّ استخراج المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري والنسب المئوية ومعامل الارتباط (بيرسون) ومعامل (Cronbach's Alpha)، والذي يأخذ قيماً تتراوح ما بين الصفر (لا يوجد صدق أو ثبات في البيانات) والواحد الصحيح (يوجد صدق أو ثبات في البيانات)، وقد أظهرت نتائج التحليل الاحصائي صدق وثبات المقياس، حيث بلغت (Cronbach's Alpha) نسبة (0.922)، وهي قريبة من الواحد ممَّا يعكس استقرار المقياس.

رابعاً: خصائص أفراد عينة البحث.

يوضِّح الجدول (1) بعض خصائص أفراد العينة من حيث الجنس والعمر والمؤهلات العلمية والمهنية، والتخصص، وعدد سنوات الخبرة، والعنوان الوظيفي، والمناصب التي تَمَّ التدرج بها للأفراد المستبنيين.

جدول (1)

بعض خصائص أفراد عينة البحث

الخصائص	المتغير	العدد	النسبة %
الجنس	ذكر	82	74.50%
	أنثى	28	25.50%
		110	100%
العمر	من 20-30	15	13.60%
	من 31-40	52	47.30%
	من 41-50	35	31.80%
	أكثر من 50 سنة	8	7.30%
		110	100%
المؤهل العلمي	دبلوم	3	2.70%
	بكالوريوس	49	44.50%
	دبلوم عال	1	0.90%
	ماجستير	33	30%
	دكتوراه	24	21.80%
		110	100%
التخصص	محاسب	34	30.90%
	مدقق	61	55.50%
	اداري	6	5.50%
	اخرى	9	8.20%
		110	100%
الخبرة	أقل من 5	15	13.60%
	من 5-10	29	26.40%
	من 11-15	27	24.50%
	من 16-20	23	20.90%
	أكثر من 20 سنة	16	14.50%
		110	100%
المنصب الوظيفي	رئيس هيئة (معاون)	24	21.80%
	مدير قسم (معاون)	19	17.30%
	رقيب مالي (اقدام)	25	22.70%
	مدقق - محاسب	20	18.20%
	أخرى ولا يوجد	22	20%
		110	100%

(المصدر:- إعداد الباحث بالاعتماد) على بيانات برنامج SPSS.

يتضح من الجدول رقم (1) الآتي:-

- ❖ إنَّ الغالبية العظمى ممن شملتهم الدراسة وبنسبة (47.3%) أعمارهم من (31-40) سنة، وهذا يدلُّ أنَّ لهم خبرة في مجال الاختصاص، ومن ثمَّ الأفراد الذين تتراوح أعمارهم من (41-50) سنة وبنسبة (31.8%)، ويأتي بعد ذلك الأفراد الذين تتراوح أعمارهم من (20-30) سنة بنسبة (13.6%) وأخيرًا الأفراد الذين أعمارهم (أكثر من 50 سنة) بنسبة (7.3%).
- ❖ إنَّ غالبية عينة البحث وبنسبة (44.5%) من الحاصلين على الشهادة الاولى (البكالوريوس)، في حين ما نسبته (30%) من أفراد العينة حاصلين على شهادة الماجستير، ونسبة (21.8%) حاصلين على شهادة الدكتوراه، ونسبة (0.9%) حاصلين على الدبلوم العالي. وهذا يؤكِّد اهتمام مجتمع البحث في الحصول على التأهيل العلمي والمهني وخصوصًا في مجال الدراسات العليا إذ تجاوزت النسبة (52%) من إجمالي العينة المستهدفة.
- ❖ إنَّ غالبية عينة البحث بنسبة (55.5%) من المتخصصين في التدقيق وهي أكبر نسبة مقارنة مع باقي التخصصات، يليه بعد ذلك وبنسبة (30.9%) من أفراد العينة من المحاسبين، ثم نسبة (8.2%) من أفراد العينة المتخصصين في تخصصات أخرى مختلفة، وبنسبة (5.5%) من أفراد العينة من المتخصصين في الإدارة. وإنَّ مجموع ما نسبته (85.5%) هم المتخصصون في المحاسبة والتدقيق.
- ❖ أمَّا ما يتعلق بالخبرة الوظيفية فإنَّ ما نسبته (26.4%) تتراوح خبرتهم من (5-10) سنة، يليهم ما نسبته (24.5%) تتراوح خبرتهم بين (11-15) سنة، وبعد ذلك نسبة (20.9%) من الذين خبرتهم تتراوح من (16-20) سنة ثم ما نسبته (14.5%) خبرتهم أكثر من (20) سنة يلي ذلك نسبة (13.6%) من الذين خبرتهم أقل من (5) سنوات. يدلُّ ذلك على أنَّ غالبية الفئة المستهدفة هم من الذين لديهم خبرة وظيفية طويلة في الاختصاص.
- ❖ إنَّ معظم أفراد العينة يشغلون منصبًا وظيفيًا عالي المستوى وهم بدرجة رئيس هيئة أو معاون ومدير أو مسؤول قسم أو معاون أو رقيب مالي أقدم حيث مثل نسبة (21.8%) رئيس هيئة أو معاون رئيس هيئة في حين إنَّ ما نسبته (17.3%) من أفراد العينة يشغلون وظيفة مدير أو معاون مدير وإنَّ أعلى نسبة يشغلون منصب رقيب مالي (أقدم) بنسبة (22.7%)، وإنَّ ما نسبته (18.2%) من أفراد العينة يشغلون وظيفة مدقق ومحاسب، وتضمَّنت عينة البحث ما نسبته (20%) هم من مختلف الاختصاصات الأخرى، ومن هم بدون منصب وظيفي.

خامساً: قياس صدق الاستبانة

المقصود به مقياس لقياس صدق تعبير فقرات الاستبانة عن محتواها وقام الباحث بالتأكد من صدق الاستبانة بطريقتين.

الأولى: صدق المحكمين.

تمَّ عرض قائمة الاستبانة على مجموعة من المختصين في المحاسبة والتدقيق لتحكيمها من داخل وخارج العراق، وقد راعى الباحث تعديلات المحكمين وتمَّ صياغتها بصورتها النهائية، ومن ثمَّ تمَّ استخدامها في جمع بيانات الدراسة الميدانية.

الثانية: قياس ثبات الاستبانة.

وهو الحصول على نفس النتائج لو تمَّ إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أي استقرار في النتائج وتمَّ القياس باستخدام معامل (Cronbach's Alpha)، وتتراوح قيمة هذا المقياس بين (0 و 100%) وإذا زاد عن 60% يمكن الاعتماد على نتائج البحث، وفيما يأتي تطبيق هذا المقياس على محاور البحث. وأنَّ عدد الفقرات لكل محور هي (10 فقرات).

جدول (2)

معامل (Cronbach's Alpha) لمحاور الاستبانة

محور الدراسة	Cronbach's Alpha	معامل الصدق
المحور الأول	0.702	0.838
المحور الثاني	0.826	0.909
المحور الثالث	0.784	0.885
المحور الرابع	0.781	0.884

(المصدر: - إعداد الباحث) بالاعتماد على بيانات برنامج SPSS.

يتَّضح لنا من الجدول رقم (2) أنَّ معاملات (Cronbach's Alpha) لجميع المحاور مقبولة احصائياً؛ وبذلك نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الاستبانة للبحث ممَّا يجعلها ذات ثقة عالية، فضلاً عن صلاحيتها لتحليل النتائج والاجابة على أسئلة البحث.

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	عدد العبارات
0.922	40

هذا وإنَّ قيمة (Cronbach's Alpha) هي (0.922) للاستبانة ككل، وهي قيمة مرتفعة تدلُّ على صدق الاستبانة.

سادساً: الأوزان المستخدمة.

الجدول (3) يوضح أوزان الإجابة لمقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الاستبانة وكما يأتي:-

جدول (3)

أوزان الإجابة على أسئلة الاستبانة

الاستجابة	لا اتفق إطلاقاً	لا اتفق	غير متأكد	اتفق	اتفق تماماً
الفئات	1	2	3	4	5
المدى	1-1.79	1.80-2.59	2.60-3.39	3.40-4.19	4.20-5

(المصدر:- من إعداد الباحث).

سابعاً: الوسط الحسابي والانحراف المعياري لمحاور الاستبانة.

يوضح الجدول (4) الوسط الحسابي والانحراف المعياري ويشير الى أنَّ إجابات عينة البحث تسير نحو الاتجاه الإيجابي، أي موافقتهم المتوسط لكل محور من محاور البحث.

جدول (4)

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل محور من محاور الاستبانة

Std. Deviation	Mean	محاور الدراسة
0.395	3.983	المحور الأول
0.454	3.977	المحور الثاني
0.443	4.025	المحور الثالث
0.447	4.086	المحور الرابع

(المصدر:- إعداد الباحث) بالاعتماد على بيانات برنامج SPSS.

ثامناً: صدق المقياس (الاتساق الداخلي).

وهو مدى اتساق كل عبارة من عبارات الاستبيان مع المحور الذي تنتمي إليه الفقرة، وقد تمَّ احتسابه من الباحث عن طريق حساب المتوسط العام والانحراف المعياري ومعامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الذي تنتمي إليه تلك الفقرة، وفيما يأتي النتائج لكل محور من محاور الاستبانة.

جدول (5)

تحليل فقرات المحور الأول التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي

المحور الأول	التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي.	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط	الترتيب
1	يسهم تكامل التدقيق الاجتماعي والبيئي في توافر البيانات والمعلومات الاجتماعية والبيئية لممارسة أنشطة الوحدة بصورة جيدة.	4.173	0.619	0.355**	3
2	يسهم التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي في معرفة مدى التزام الوحدة بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة بالنشاط الاجتماعي والبيئي داخل الوحدة.	4.300	0.599	0.507**	1
3	يسهم التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي في زيادة فاعلية أداء العاملين عن طريق دراسة الحالة الاجتماعية والبيئية للوحدة وتحديد العقبات وتقديم الحلول والمقترحات.	4.155	0.792	0.387**	4
4	يسهم تكامل التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحسين صورة الوحدة أمام المجتمع والرقابة على أداء مهامها.	4.200	0.675	0.543**	2
5	يسهم تكامل التدقيق الاجتماعي والبيئي في تقويم الآثار الاجتماعية والبيئية للوحدة.	4.046	0.789	0.555**	7
6	للتكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي دور مهم وفاعل في تحسين الأداء الاجتماعي والبيئي للوحدة.	4.100	0.620	0.578**	5
7	يلقى التدقيق الاجتماعي والبيئي الاهتمام الكافي من قبل الوحدة.	2.928	1.005	0.496**	10
8	إن التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي يمكن الوحدة من عدم الاضرار بالمجتمع والبيئة عند القيام بأداء نشاطها.	4.081	0.651	0.613**	6
9	ان تكامل التدقيق الاجتماعي والبيئي يمكن الوحدة من تقويم وإدارة المخاطر للقضايا الاجتماعية والبيئة.	4.037	0.710	0.604**	8
10	تكامل التدقيق الاجتماعي والبيئي له الدور البارز في تحقيق كفاءة الموارد ومنع التلوث ومكافحته.	4.019	0.796	0.593**	9
	الإجمالي	3.983	0.395		

(المصدر: - إعداد الباحث) بالاعتماد على بيانات برنامج SPSS.

** الارتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.001).

يتضح عن طريق الجدول (5) أنَّ الأوساط الحسابية لأغلبية فقرات المحور الأول تدلُّ على وجود شبه اتفاق بين افراد عينة البحث. ويزداد الاتفاق في الفقرة رقم (2) ذات الوسط الحسابي (4.300) وبانحراف معياري يقدر (0.599) والتي احتلت المرتبة الأولى وباتفاق تام من إجابات عينة البحث، وهذا يدلُّ على أنَّ تكامل التدقيق الاجتماعي والبيئي يسهم في معرفة الوحدة مدى الالتزام بالقوانين والانظمة والتعليمات ذات العلاقة بالأنشطة الاجتماعية والبيئية.

تليها الفقرات (4)،(1)،(3)،(6) التي بلغ الوسط الحسابي لها (4.200)،(4.173)،(4.155)،(4.100) على التوالي، وبانحراف معياري يقدر ب (0.675)،(0.619)،(0.792)،(0.620).

ممَّا يدلُّ على أنَّ تكامل التدقيق الاجتماعي والبيئي يسهم في تحسين صورة الوحدة امام المجتمع والرقابة على أداء مهامها وفي توافر البيانات والمعلومات الاجتماعية والبيئية وزيادة فاعلية أداء العاملين ودراسة الحالة الاجتماعية والبيئية وتحديد العقبات وتقديم الحلول والمقترحات والدور المهم والفاعل في تحسين الأداء الاجتماعي والبيئي للوحدة.

تأتي بعد ذلك الفقرات (8)،(5)،(9)،(10) ذات المتوسطات الحسابية (4.081)،(4.046)،(4.037)،(4.019) وبانحراف معياري يقدر ب (0.651)،(0.789)،(0.710)،(0.796).

وهذا يدلُّ أنَّ إجابات أفراد العينة تتميز بحالة اتفاق، أي إنَّ التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي يمكن الوحدة من عدم الاضرار بالمجتمع والبيئة عند القيام بأداء نشاطها وتقويم الآثار وإدارة المخاطر للقضايا الاجتماعية والبيئية وتحقيق كفاءة الموارد ومنع التلوث ومكافحته.

بينما اقتربت الفقرة (7) من حالة التأكد بين إجابات افراد العينة، حيث بلغ متوسطها الحسابي (2.928) وبانحراف معياري (1.005) وممَّا يدلُّ على أنَّ الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي والبيئي يلقى الاهتمام الكافي.

وبصفة عامة يمكن القول إنَّ جميع آراء افراد عينة البحث حول محور التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي هي إيجابية كما هو مشار في الجدول السابق، حيث يفوق الوسط الحسابي الإجمالي (3.983) وبانحراف معياري يقدر ب (0.395)، وهذا يدلُّ على شبه اتفاق بين افراد العينة بشأن وعيهم وادراكهم لأهمية التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي.

جدول (6)

تحليل المحور الثاني دور التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة

الترتيب	معامل الارتباط	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	دور التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة	فقرات المحور الثاني
1	0.565**	0.592	4.082	يسهم التدقيق الاجتماعي في تطوير الأداء لتحقيق التنمية المستدامة.	11
8	0.470**	0.771	3.954	يسهم التدقيق الاجتماعي في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للعاملين والمجتمع لتحقيق الاستدامة.	12
6	0.354**	0.735	3.972	يعد التدقيق الاجتماعي أداة من الأدوات لتحقيق التنمية المستدامة.	13
7	0.439**	0.627	3.972	التزام الوحدة بتطبيق التدقيق الاجتماعي يؤدي الى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.	14
3	0.498**	0.736	4.009	يسهم التدقيق الاجتماعي بمتابعة فاعلية الأنشطة الاجتماعية المتبعة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.	15
4	0.525**	0.754	4.000	يسهم التدقيق الاجتماعي في تحقيق مدى كفاءة وفاعلية الأهداف الاجتماعية والتنمية المستدامة	16
10	0.572**	0.848	3.846	يهدف التدقيق الاجتماعي الى تقديم تقرير شامل بنتائج النشاط الاجتماعي للوحدة لتحقيق الاستدامة.	17
9	0.491**	0.729	3.900	يسهم التدقيق الاجتماعي بالوحدة في تحقيق اهدافها المتعلقة بحماية المجتمع والذي يعد جزء من التنمية المستدامة.	18
2	0.256**	0.741	4.036	يسهم التدقيق الاجتماعي بالوحدة في زيادة الاهتمام بالتقارير الاجتماعية لتحقيق الاستدامة.	19
5	0.361**	0.717	4.000	يمكن التدقيق الاجتماعي الوحدة في تحقيق الخطة المستقبلية والأهداف الاجتماعية المستدامة.	20
		0.454	3.977	الاجمالي	

(المصدر :- إعداد الباحث) بالاعتماد على بيانات برنامج SPSS.

يتضح عن طريق الجدول (6) أن الوسط الحسابي للفقرة (11) بلغ (4.082) وبانحراف معياري (0.592) واحتلت المرتبة الأولى من إجابات افراد عينة البحث باتفاق تام، وهذا يعني أن التدقيق الاجتماعي يسهم في تطوير الأداء لتحقيق التنمية المستدامة والأداء المستدام للوحدة.

وتليها الفقرات (19)، (15)، (16)، (20) من المحاور الثاني والبالغ الوسط الحسابي لها (4.036)، (4.009)، (4.000)، (4.000) في حين بلغ الانحراف المعياري لهذه الفقرات على التوالي (0.741)، (0.736)، (0.754)، (0.717).

وهذا يدل على أن أهمية التدقيق الاجتماعي للوحدة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق زيادة الاهتمام بالتقارير الاجتماعية ومتابعة فاعلية الأنشطة الاجتماعية وتحقيق كفاءة وفاعلية الخطط المستقبلية والأهداف الاجتماعية المستدامة.

تأتي بعد ذلك الفقرات (13)، (14)، (12) من المحاور الثاني التي بلغت متوسطاتها الحسابية (3.972)، (3.972)، (3.954)، وبانحراف معياري قدر ب (0.735)، (0.627)، (0.771).

وهذا يعني أن إجابات عينة البحث تؤكد على أن التدقيق الاجتماعي أداة من الأدوات لتحقيق التنمية المستدامة، وإن التزام الوحدة بتطبيق التدقيق الاجتماعي يؤدي إلى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة والرفاهية الاجتماعية للعاملين والمجتمع.

في حين تقترب الفقرتين (18)، (17) من حالة شبه اتفاق بين إجابات أفراد العينة المدروسة ذات الوسطين الحسابيين (3.900)، (3.846) بانحراف معياري قدر ب (0.729)، (0.848)، وهذا يدل على اهتمام الوحدة بالتدقيق الاجتماعي، إذ يحقق الأهداف المتعلقة بحماية المجتمع وفي تقديم تقرير شامل بنتائج النشاط الاجتماعي.

وخلاصة لما سبق يمكن القول بصفة عامة أن جميع إجابات افراد العينة حول محور دور التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة كانت ذات اتجاه إيجابي كما هو مشار لها في الجدول أعلاه، وحيث بلغ الوسط الحسابي الإجمالي لهذا المحور (3.977) وبانحراف معياري (0.454). وهذا يعني أن معظم إجابات أفراد عينة البحث على اتفاق بأن للتدقيق الاجتماعي دور مهم وحيوي في تطوير الأداء لتحقيق التنمية المستدامة عن طريق زيادة الاهتمام بالتقارير الاجتماعية ومتابعة تنفيذها وتحقيق الخطط والأهداف الاجتماعية.

جدول (7)

تحليل فقرات المحور الثالث دور التدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة

الترتيب	معامل الارتباط	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	دور التدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة.	المحور الثالث
2	0.510**	0.648	4.173	يسهم التدقيق البيئي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.	21
5	0.561**	0.824	4.000	التدقيق البيئي يحقق الحوكمة البيئية والاستدامة.	22
10	0.553**	0.911	3.818	تعمل الوحدة على استغلال الموارد الأولية بشكل جيد دون اسراف لتحقيق التنمية المستدامة.	23
6	0.645**	0.704	4.000	التزام الوحدة بشروط السلامة البيئية يحقق لها الاستدامة.	24
7	0.575**	0.742	4.000	يسهم التدقيق البيئي في تحقيق المساءلة البيئية والتنمية المستدامة.	25
3	0.648**	0.623	4.082	يسهم التدقيق البيئي في متابعة أنشطة الوحدة البيئية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة	26
8	0.698**	0.799	3.946	التدقيق البيئي يحقق الاداء البيئي المستدام.	27
9	0.645**	0.795	3.864	يمكن التدقيق البيئي الوحدة الحصول على المواصفات العالمية للاداء البيئي لتحقيق الاستدامة.	28
1	0.465**	0.718	4.327	إن اهتمام الوحدة بتطوير الكادر الفني عن طريق إقامة دورات تدريبية ونشر الوعي البيئي يحقق لها متطلبات التنمية المستدامة.	29
4	0.559**	0.789	4.036	يهدف التدقيق البيئي تقييم السياسات والإجراءات البيئية للوحدة لتحقيق المتطلبات البيئية المستدامة.	30
		0.443	4.025	الاجمالي	

(المصدر:- من إعداد الباحث) بالاعتماد على بيانات برنامج SPSS.

يتضح عن طريق الجدول (7) أنَّ جميع الأوساط الحسابية في حالة اتفاق واتفاق تامّ ويزداد الاتفاق حول الفقرة (29) ذات الوسط الحسابي (4.327) وبانحراف معياري (0.718) والتي احتلت المرتبة الأولى من إجابات افراد العينة، وهذا يعني أنَّ هنالك اتفاقاً على أنَّ اهتمام الوحدة بتطوير الملاك الفني على وفق إقامة دورات تدريبية ونشر الوعي البيئي يحقق لها متطلبات التنمية المستدامة.

وتليها بعد ذلك الفقرات (21)، (26)، (30) ذات الوسط الحسابي (4.173)، (4.082)، (4.036)، وبانحراف معياري (0.648)، (0.623)، (0.789) على التوالي.

وهذا يعني أهمية التدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق دوره في حماية البيئة ومتابعة أنشطة الوحدة البيئية وتقييم السياسات والإجراءات البيئية للوحدة.

تأتي بعد ذلك الفقرات (22)، (24)، (25) والتي بلغت أوساطهم الحسابية (4.000)، والانحراف المعياري (0.824)، (0.704)، (0.742) على التوالي.

وهذا يدلُّ على أنَّ إجابات افراد العينة تؤكِّد أنَّ التدقيق البيئي يحقق للوحدة الحوكمة البيئية والالتزام بشروط السلامة والمساءلة البيئية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

تليها بعد ذلك الفقرات (27)، (28)، (23) ذات المتوسطات الحسابية (3.946)، (3.864)، (3.818)، وبانحراف معياري (0.799)، (0.795)، (0.911).

ممَّا يعني أنَّ قيام الوحدة بعملية التدقيق البيئي يحقق لها الأداء البيئي المستدام ويمكنها من الحصول على المواصفات العالمية للأداء البيئي واستغلال الموارد الأولية بشكل جيد دون إسراف وتحقيق الاستدامة.

وبصفة عامة يمكن القول أنَّ جميع آراء افراد عينة البحث حول محور دور التدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة هي إيجابية، حيث يفوق الوسط الحسابي الإجمالي (4.025)، وانحراف معياري (0.443)، وهذا يدلُّ على حال الاتفاق التام بين أفراد العينة أنَّ للتدقيق دور بارزاً في تحقيق التنمية المستدامة وخاصة التدقيق البيئي عن طريق اهتمام الوحدة بالتدريب وتطوير العاملين وحماية البيئة وتحقيق الأداء المستدام واستغلال الموارد بكفاءة وفعالية.

جدول (8)

تحليل فقرات المحور الرابع دور التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة

الترتيب	معامل الارتباط	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	دور التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة	المحور الرابع
10	0.502**	0.793	3.936	يسهم كلٌّ من التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق الاستخدام الفاعل للموارد المتاحة وتحقيق التنمية المستدامة.	31
7	0.567**	0.706	4.082	يسهم كلٌّ من التدقيق الاجتماعي والبيئي بتحسين أداء الوحدة الاجتماعية والبيئي المستدام.	32
5	0.623**	0.677	4.100	للتدقيق الاجتماعي والبيئي مزايا تنعكس على المجتمع والبيئة بشكل يحقق الاستدامة.	33
8	0.652**	0.736	3.991	إن التدقيق الاجتماعي والبيئي يمثلان أداة من أدوات التنمية المستدامة.	34
3	0.632**	0.648	4.173	أن تبني الوحدة للتدقيق الاجتماعي والبيئي في رسالتها ورؤيتها يمكن أن يعزز تحقيق التنمية المستدامة.	35
9	0.620**	0.844	3.946	عرض تقارير التدقيق الاجتماعي والبيئي للوحدة أحد متطلبات التنمية المستدامة	36
6	0.576**	0.785	4.091	إن تكامل التدقيق الاجتماعي والبيئي يحققان الاستدامة الاجتماعية والبيئية.	37
2	0.516**	0.886	4.200	اشترك الوحدة بالندوات والمؤتمرات العلمية التي تقيمها الجهات المهنية والأكاديمية المتخصصة بالمجتمع والبيئة يحقق لها البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة.	38
1	0.565**	0.659	4.227	وجود برامج عمل وخطط خاصة بالوحدة للتدقيق الاجتماعي والبيئي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.	39
4	0.604**	0.926	4.128	إن تكامل تطبيق التدقيق الاجتماعي والبيئي يلبى الحاجات الحالية ويحفظ للأجيال القادمة حقوقهم.	40
		0.447	4.086	الإجمالي	

يتضح عن طريق الجدول (8) أنَّ الأوساط الحسابي في شبه اتفاق ويزداد الاتفاق في الفقرتين (39)، (38) ذات الوسطين الحسابيين (4.227)، (4.200)، وبانحراف معياري (0.659)، (0.886) على التوالي، وهذا يعني أنَّ وجود برامج عمل وخطط خاصة بالوحدة للتدقيق الاجتماعي والبيئي، فضلاً عن اشتراك الوحدة بالندوات والمؤتمرات العلمية التي تقيمها الجهات المهنية والأكاديمية المتخصصة بالمجتمع والبيئة يحقق لها التنمية المستدامة.

تأتي بعد ذلك الفقرات (35)، (40)، (33) ذات المتوسطات الحسابية (4.173)، (4.128)، (4.100)، وبانحراف معياري (0.648)، (0.926)، (0.677) على التوالي.

مما يدلُّ على أنَّ إجابات أفراد العينة تؤكد على أنَّ تبني الوحدة للتدقيق الاجتماعي والبيئي في رسالتها ورؤيتها يلبي الحاجات الحالية ويحفظ للأجيال القادمة حقوقهم، فضلاً عن المزايا التي تنعكس على المجتمع والبيئة بشكل يحقق الاستدامة.

يليهم الفقرتان (37)، (32)، ذات المتوسطين الحسابيين (4.091)، (4.082)، والبالغ انحرافهما المعياري (0.785)، (0.706)، وهذا يدلُّ على أنَّ إجابات العينة توافق على أن تكامل التدقيق الاجتماعي والبيئي يحققان الاستدامة الاجتماعية والبيئية وفي تحسين أداء الوحدة الاجتماعية والبيئي المستدام.

ثمَّ الفقرات (34)، (36)، (31)، ذات الوسط الحسابي (3.991)، (3.946)، (3.936)، وبانحراف معياري (0.736)، (0.844)، (0.793) على التوالي.

وهذا يعني أنَّ التدقيق الاجتماعي والبيئي يمثلان أداة من أدوات التنمية المستدامة وأنَّ عرض الوحدة لتقارير التدقيق الاجتماعي والبيئي يحقق لها الاستخدام الفاعل للموارد المتاحة وتحقيق الاستدامة.

مما سبق يمكن القول أنَّ جميع آراء أفراد العينة في محور دور التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة هي إيجابية كما مشار لها في الجدول أعلاه، حيث بلغ الوسط الحسابي الإجمالي لهذا المحور (4.086)، وبانحراف معياري (0.447)، وهذا يدلُّ على أنَّ معظم إجابات أفراد العينة على اتفاق تام بأنَّ التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي يحقق التنمية المستدامة.

تاسعا: مستوى ومعنوية العلاقة بين محاور الاستبانة.

يعدُّ تحليل العلاقة بين المتغيرات المحيطة بالظاهرة محل البحث أمر بالغ الأهمية لأي دراسة، ويوضح الجدول رقم (9) قيمة معاملات الارتباط لمحاور أسئلة الاستبانة.

جدول (9)

قيمة معاملات الارتباط (بيرسون) لمحاور أسئلة الاستبانة

محور4	محور3	محور2	محور1	معامل الارتباط
0.518	0.609	0.632	1	محور1
0.627	0.767	1	0.632	محور2
0.736	1	0.767	0.609	محور3
1	0.736	0.627	0.518	محور4

(المصدر:- من اعداد الباحث) بالاعتماد على بيانات برنامج SPSS.

* الارتباط عند مستوى دلالة (0.01).

يتضح من الجدول رقم (9) ما يلي:-

- 1- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاور الأربعة.
- 2- بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.632) بين المحور (الأول) والمحور (الثاني) في حين بلغت بين (0.609) بين المحور الأول والثالث و(0.518) بين المحور الأول والرابع. يدل ذلك على وجود علاقة طردية وقوية بين محاور البحث الأربعة.
- 3- بلغت أكبر قيمة لمعامل الارتباط بيرسون (0.767) وهي بين المحور (الثاني) والمحور (الثالث) في حين (0.736) بين المحور الثالث والرابع، و(0.627) ما بين المحور الثاني والرابع هي علاقة طردية قوية موجبة بين محاور البحث. من أعلاه يمكن اثبات الفرضية الرئيسة الأولى للبحث (توجد علاقة تكاملية بين التدقيق الاجتماعي والبيئي) والفرضية الثانية (العلاقة التكاملية بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة).

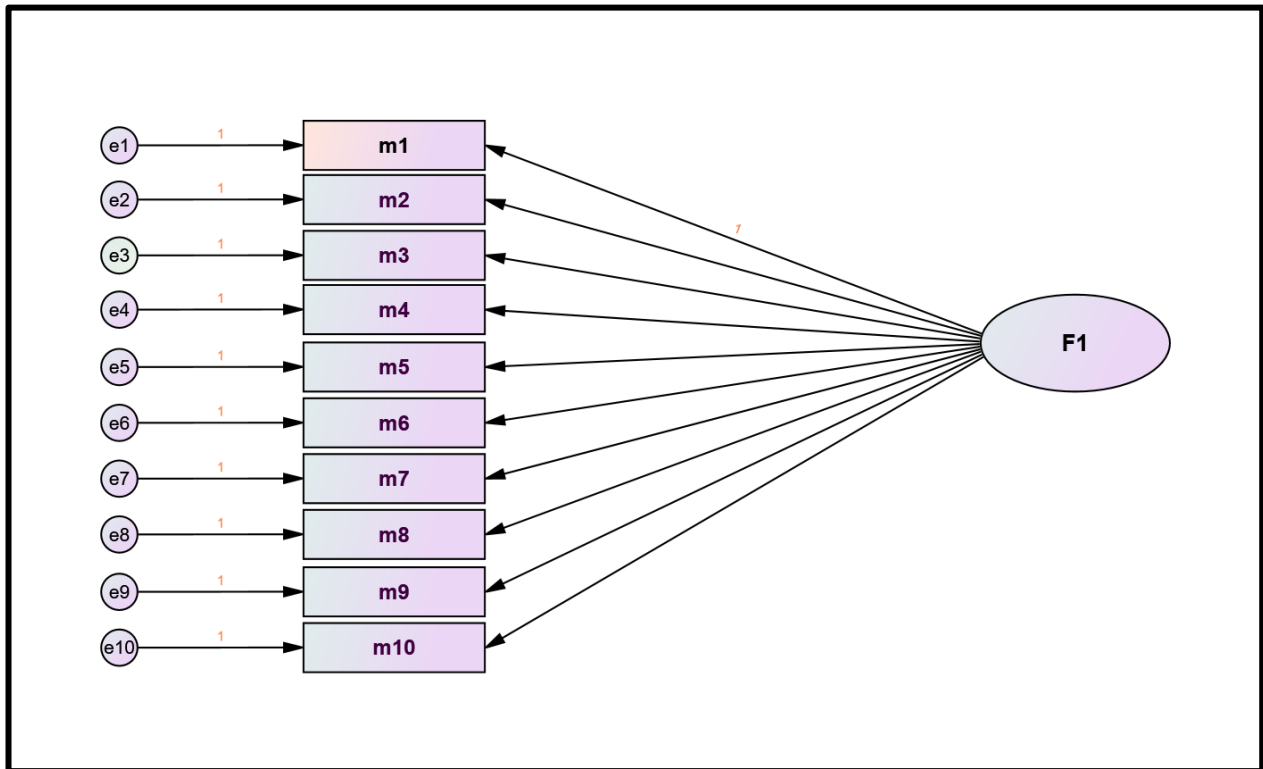
عاشرا: التحليل العاملي التوكيدي.

نَمَّ استخدام التحليل العاملي التوكيدي (Confirmatory Factor Analysis (CFA وهو أسلوب احصائي متقدم وله استعمالات متعددة ويستعمل في تقويم قدرة نموذج العوامل على التعبير عن حزمة البيانات الفعلية عبر المقارنة بين نماذج العوامل في هذا المجال وللتأكد من أنَّ الفقرات التي وردت في الاستبانة تقيس فعلياً محاور البحث، وذلك باستخدام برنامج (AMOS, V26)، وجاءت نتائج التحليل العاملي التوكيدي كما يأتي:-

1- المحور الأول التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي.

شكل (8)

التحليل العاملي التوكيدي لفقرات محور التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي



(المصدر:- إعداد الباحث) بالاعتماد على بيانات برنامج (AMOS).

F^* المحور.

m^* الفقرة التابعة الى المحور.

e^* معامل الخطأ

يتضح من الشكل (8) أنَّ نموذج القياس الخاص بالمحور الأول (التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي) يتضمن (10) فقرات لكل فقرة خطأ (e1,e2.....e10) ويوضح الجدول (10) نتائج التحليل العاملي التوكيدي.

جدول (10)

نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الاول

المحور	المتغيرات	الفقرات	Estimate درجة التشبع	S.E. الخطأ المعياري	C.R. القيمة الحرية	P مستوى المعنوية
F1	<---	m1	1,000			
F1	<---	m2	0.567	0.077	7.390	***
F1	<---	m3	0.772	0.102	7.558	***
F1	<---	m4	0.596	0.085	7.039	***
F1	<---	m5	0.881	0.104	8.472	***
F1	<---	m6	0.532	0.077	6.899	***
F1	<---	m7	1.157	0.133	8.714	***
F1	<---	m8	0.604	0.083	7.284	***
F1	<---	m9	0.618	0.089	6.969	***
F1	<---	m10	0.782	0.103	7.605	***

(المصدر: - إعداد الباحث) بالاعتماد على بيانات برنامج AMOS.

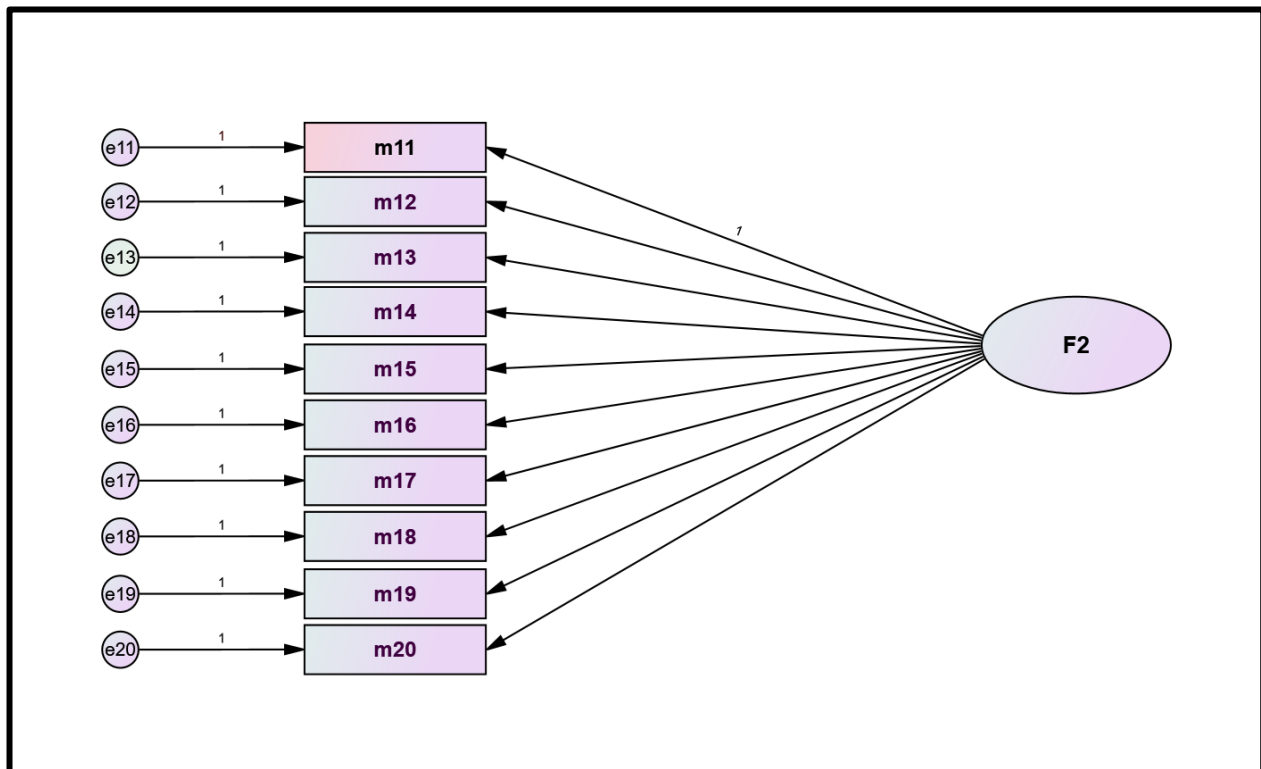
(***) أقل من 0.001

يتضح من الجدول (10) معنوية كافة الفقرات عند مستوى معنوية (0.001) واختلفت درجة التشبع ونسبة الخطأ والقيمة الحرية كل فقرة على المحور كما مبين اعلاه ومما يدل على ان الفقرات تتشبع فعلياً على المحور .

2- المحور الثاني دور التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة.

شكل (9)

التحليل العاملي التوكيدي لفقرات محور دور التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة



(المصدر :- إعداد الباحث) بالاعتماد على بيانات برنامج AMOS.

يوضح الشكل (9) أنَّ نموذج القياس الخاص بالمحور (دور التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة) الذي يتضمَّن عشر فقرات لكلِّ فقرة خطأ قياس (e11,e12....e20). ويوضح الجدول الآتي نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور.

جدول (11)

نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الثاني

المحور	المتغيرات	الفقرات	Estimate درجة التشبع	S.E. الخطأ المعياري	C.R. القيمة الحرية	P مستوى المعنوية
F2	<---	m11	1			
F2	<---	m12	0.590	0.118	5.003	***
F2	<---	m13	0.663	0.109	6.071	***
F2	<---	m14	0.684	0.089	7.68	***
F2	<---	m15	0.735	0.106	6.911	***
F2	<---	m16	0.694	0.112	6.22	***
F2	<---	m17	0.787	0.125	6.29	***
F2	<---	m18	0.672	0.108	6.242	***
F2	<---	m19	0.63	0.111	5.674	***
F2	<---	m20	0.469	0.111	4.214	***

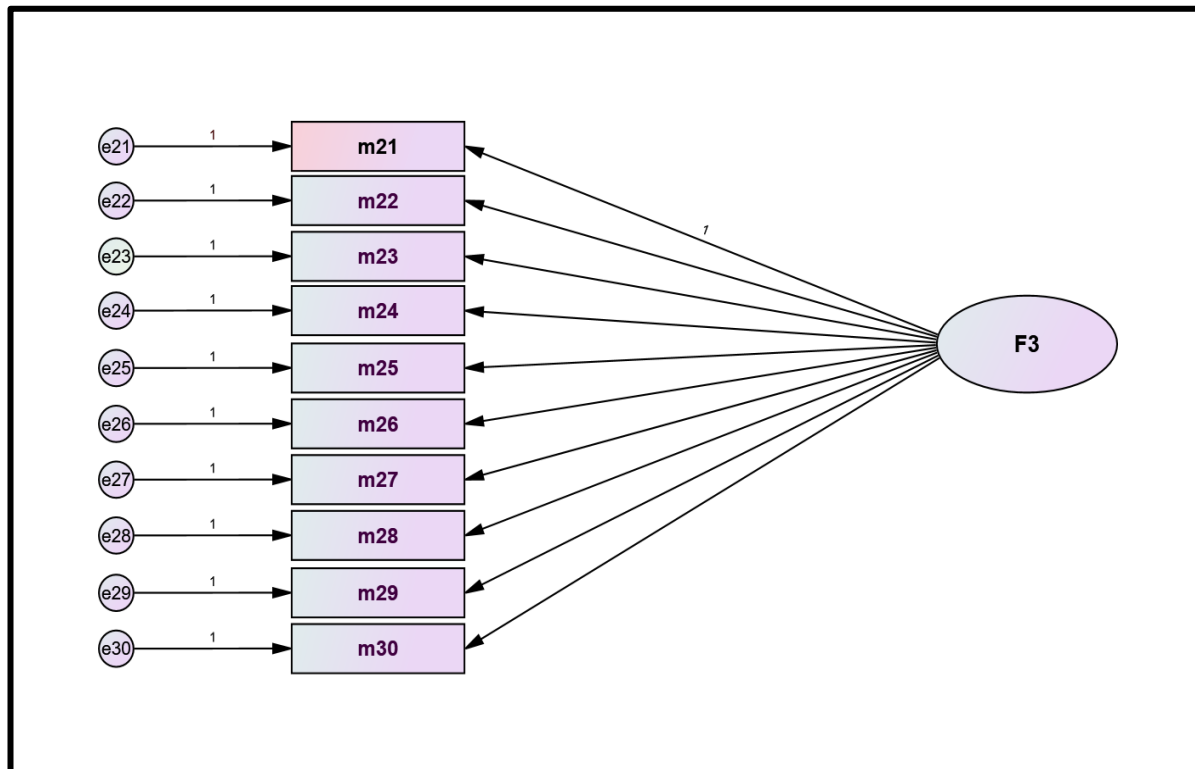
(المصدر: - إعداد الباحث بالاعتماد) على بيانات برنامج AMOS.

يتضح من الجدول (11) معنوية كافة الفقرات عند مستوى (0.001)، مما يدل على أنَّ هذا الفقرات تتشبع فعلياً على محور دور التدقيق الاجتماعي لتحقيق التنمية المستدامة.

3- المحور الثالث دور التدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة.

الشكل (10)

التحليل العاملي التوكيدي لفقرات محور دور التدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة



(المصدر: - إعداد الباحث) بالاعتماد على بيانات برنامج AMOS.

يتضح من الشكل (10) أنَّ نموذج القياس الخاص بمحور (دور التدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة) يتضمن عشر فقرات، لكلِّ فقرة خطأ معياري (e21,e22.....e30) وخطأ قياسي للمتغير الكامن، ويوضح الجدول الآتي التحليل العاملي التوكيدي للمحور.

جدول (12)

نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الثالث

المحور	المتغيرات	الفقرات	Estimate درجة التشبع	S.E. الخطأ المعياري	C.R. القيمة الحرية	P مستوى المعنوية	Label
F3	<---	m21	1				
F3	<---	m22	1.409	0.421	3.347	***	
F3	<---	m23	1.395	0.447	3.122	0.002	
F3	<---	m24	1.54	0.441	3.493	***	
F3	<---	m25	1.33	0.402	3.307	***	
F3	<---	m26	1.441	0.383	3.762	***	
F3	<---	m27	2.051	0.548	3.741	***	
F3	<---	m28	1.623	0.447	3.628	***	
F3	<---	m29	1.072	0.379	2.833	0.005	
F3	<---	m30	1.381	0.432	3.199	***	

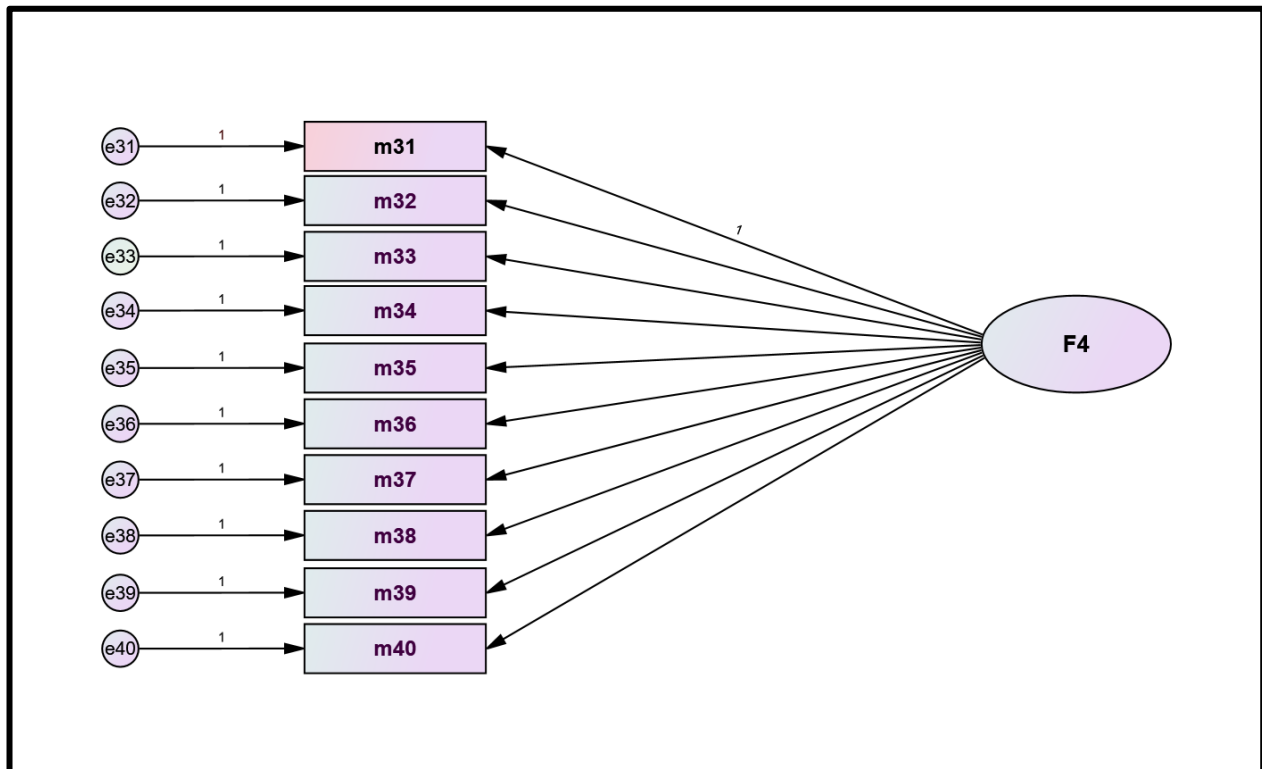
(المصدر:- إعداد الباحث) بالاعتماد على بيانات برنامج AMOS.

يتضح من الجدول (12) معنوية كافة الفقرات عند مستوى معنوية (0.001)، مما يدل على أن الفقرات تشبع فعلياً على المحور.

4- المحور الرابع دور التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق التنمية المستدامة.

الشكل (11)

التحليل العاملي التوكيدي لفقرات محور دور التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق التنمية المستدامة



(المصدر: - إعداد الباحث) بالاعتماد على بيانات برنامج AMOS.

يوضح الشكل (11) النموذج الخاص بمحور دور التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق التنمية المستدامة، يتضمن (10) فقرات لكل فقرة خطأ قياسي.

جدول (13)

نتائج التحليل العاملي التوكيدي للمحور الرابع

المحور	المتغيرات	الفقرات	Estimate درجة التشبع	S.E. الخطأ المعياري	C.R. القيمة الحرية	P مستوى المعنوية	Label
F4	<---	m31	1.000				
F4	<---	m32	1.131	0.404	2.798	0.005	
F4	<---	m33	1.369	0.447	3.060	0.002	
F4	<---	m34	1.719	0.538	3.193	0.001	
F4	<---	m35	1.560	0.485	3.217	0.001	
F4	<---	m36	1.936	0.609	3.177	0.001	
F4	<---	m37	1.373	0.473	2.904	0.004	
F4	<---	m38	1.055	0.44	2.400	0.016	
F4	<---	m39	1.159	0.398	2.910	0.004	
F4	<---	m40	1.696	0.574	2.955	0.003	

(المصدر:- إعداد الباحث) بالاعتماد على بيانات برنامج AMOS.

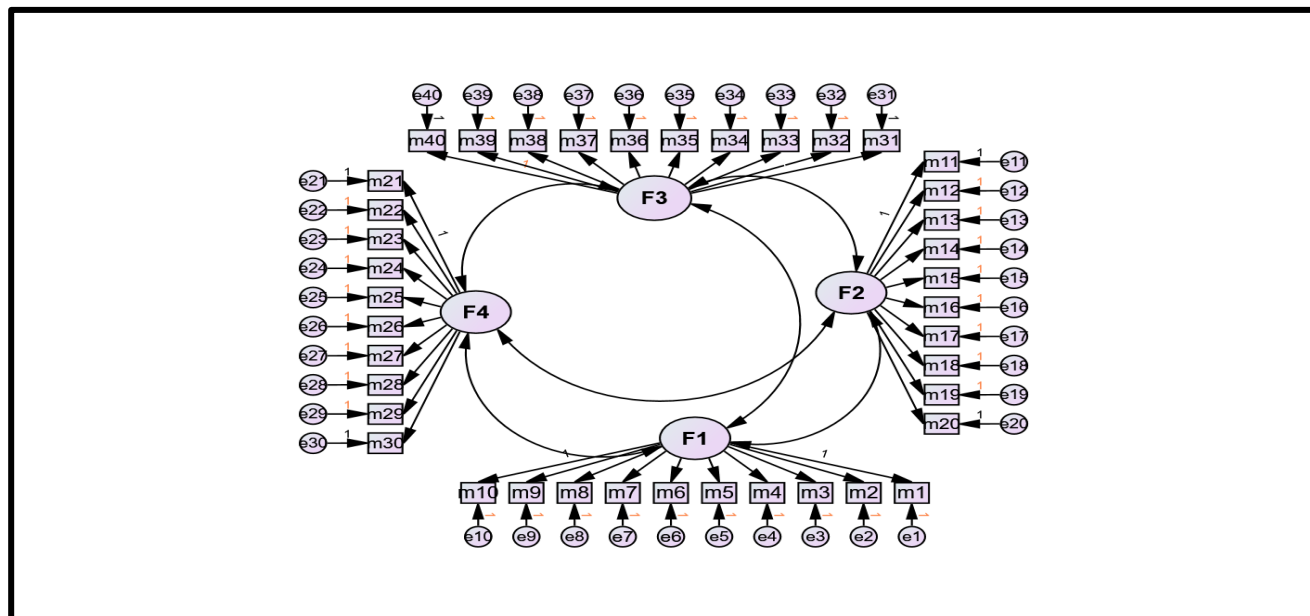
يتضح من الجدول (13) معنوية كافة الفقرات عند مستوى معنوية (0.001)، مما يدل على ان الفقرات تشبع فعليا على المحور.

5- مسار الارتباط بين محاور الاستبانة.

يوضح الشكل (12) مسار الارتباط بين العوامل الكامنة لمحاور الاستبانة والمؤشرات التابعة لها.

الشكل (12)

مسار الارتباط بين محاور الاستبانة



(المصدر:- إعداد الباحث) بالاعتماد على بيانات برنامج AMOS.

1- إنَّ النسبة بين قيمة مربع كاي سكوير ودرجة الحرية (The Relative Chi-Square) لمحاور الاستبانة (64.666)، (110.819)، (72.948)، (91.590) على التوالي وهم معنوية وكانت قيمة المؤشر اقل (5)، بما يؤكد جودة مطابقة النموذج.

2- قيمة مؤشر حسن المطابقة Good of Fit Index (GFI) بلغت (0.883)، (0.861) (0.879)، (0.856) على التوالي ممَّا يدلُّ على الجودة الكبيرة للنموذج.

3- قيمة مؤشر المطابقة المعيارية Normed Fit Index (NFI) كانت (0.888)، (0.636) (0.723) (0.674) على التوالي مما يدل على وجود التطابق وبدرجة كبيرة.

4- قيمة مؤشر المطابقة المقارن Comparative Fit Index (CFI) سجلت (0.944)، (0.712) (0.831)، (0.760) على التوالي مما يدل على وجود المطابقة.

5- قيمة مؤشر المطابقة المتزايدة Incremental Fit Index (IFI) بلغت (0.945)، (0.721) (0.838)، (0.770) على التوالي ممَّا يؤكد وجود التطابق بدرجة كبيرة.

6- قيمة مؤشر توكر لويس Tucker-Lewis Index (TLI) (0.928)، (0.639)، (0.789)، (0.692) مما يدل على وجود التطابق بدرجة كبيرة.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الأول

الاستنتاجات

- 1- للتدقيق الاجتماعي أهمية عن طريق استجابة الوحدة الاقتصادية لمتطلبات الهيئات والمنظمات الدولية لتحقيق الأداء الاجتماعي.
- 2- للتدقيق البيئي دور مهم وفاعل في تحسين الأداء البيئي وحماية البيئة وتحقيق الأداء البيئي المستدام.
- 3- التنمية المستدامة إحدى الركائز الهامة لتحقيق الرفاهية الاجتماعية والمحافظة على البيئة عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد بما يخدم الأجيال الحالية والمستقبلية.
- 4- تعد التنمية المستدامة من القضايا المهمة والحيوية والتي تسهم في تغير الوضع الحالي والتحسين المستمر والتحول نحو مستقبل زاهر في ظل الموارد المتاحة والتوازن بين الأبعاد الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وإن ارتباط أبعادها الوثيق المتعلقة بجوانب البيئة والمجتمع والاقتصاد يسهم في رفع مستوى رفاهية الأفراد والحياة الاجتماعية.
- 5- يعد التدقيق الاجتماعي والبيئي أحد الأدوات الإدارية التي توحد وتضم أبعاد التنمية المستدامة (الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية) والمحافظة على البيئة وتحقيق التقدم الاجتماعي والنمو الاقتصادي.
- 6- الوحدات التي تطبق التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي بإمكانها أن تصل مستوى أداء عالٍ مستدام.
- 7- للتدقيق الاجتماعي علاقة متكاملة ومتراصة مع التدقيق البيئي تعكس بصورة إيجابية على الوحدة لتدقيق الأداء والتنمية المستدامة عن طريق دمج الاهتمامات الاجتماعية مع البيئية.
- 8- أثبتت الدراسة صحة الفرضية الرئيسة على وفق علاقة الارتباط بين التدقيق الاجتماعي والبيئي والفرضية الفرعية لعلاقة الارتباطية والتكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق التنمية المستدامة.
- 9- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المحاور الأربعة للاستبانة حيث بلغت قيمة معامل الارتباط بيرسون (0.632) بين المحور (الأول) والمحور (الثاني) في حين بلغت بين (0.609) بين المحور الأول والثالث و (0.518) بين المحور الأول والرابع وبلغت (0.767) بين المحور (الثاني) والمحور (الثالث) في حين (0.736) بين المحور الثالث والرابع، و (0.627) ما بين المحور الثاني والرابع هي علاقة طردية قوية موجبة بين محاور.
- 10- إن أكثرية المستجيبين يرون أن التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي يحقق التنمية المستدامة ويسهم في تحسين أداء الوحدة الاجتماعية والبيئي المستدام.

الفصل الخامس

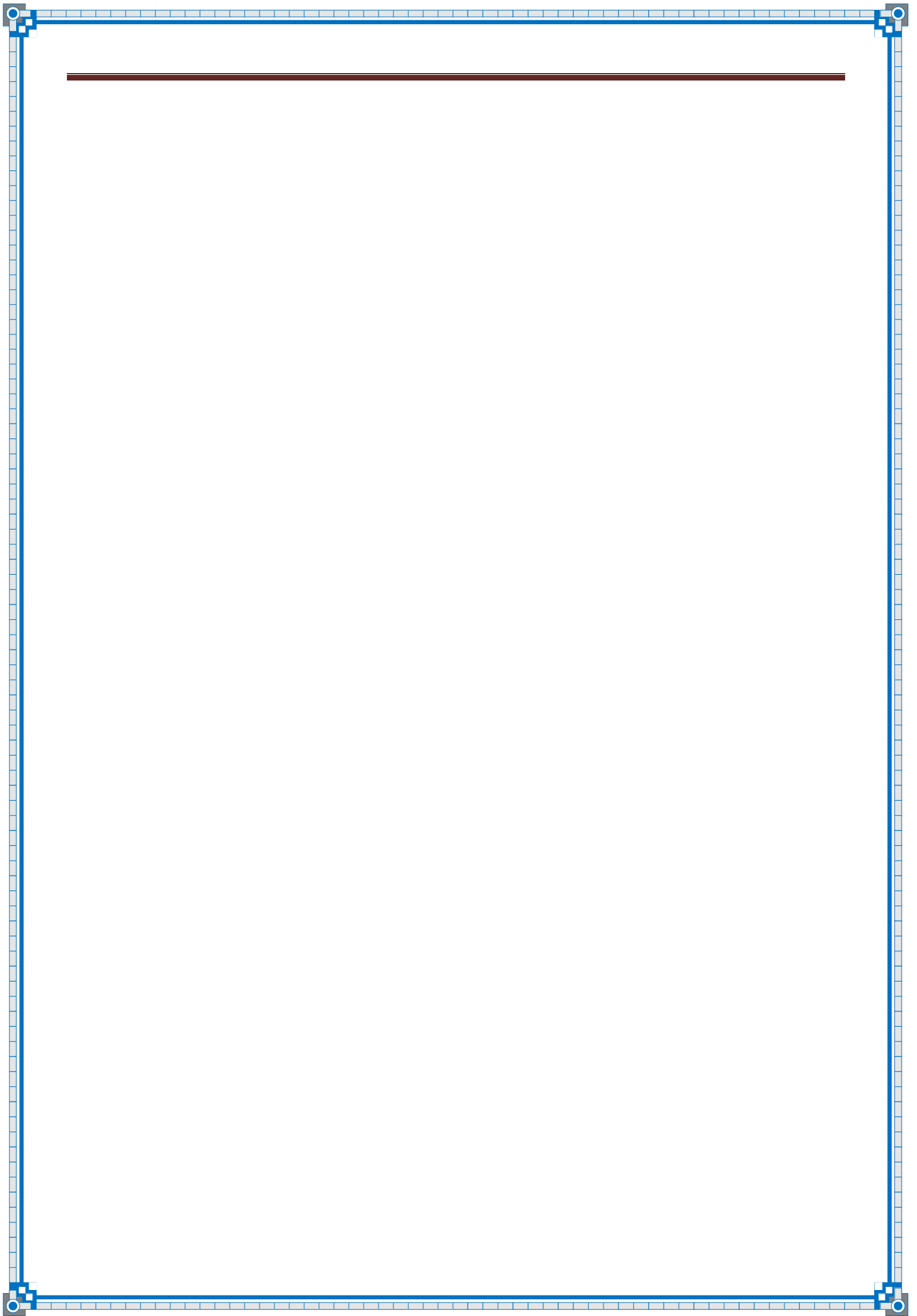
الاستنتاجات والتوصيات

المبحث الثاني

التوصيات

- 1- ضرورة أن تولي الوحدات الاقتصادية اهتمامًا أكبر بالتدقيق الاجتماعي والبيئي والأنشطة الاجتماعية والبيئية؛ للحفاظ على البيئة وتحقيق الأداء الاجتماعي والبيئي المستدام.
- 2- تشجيع اهتمام الوحدة بالتنمية المستدامة عن طريق تفعيل دورها في تحقيق الأداء المستدام ورفع مستوى الوعي البيئي والاجتماعي لدى الافراد العاملين في الوحدة على وفق إقامة الدورات والندوات والورش المتخصصة والحملات الإعلانية.
- 3- العمل على جعل التدقيق الاجتماعي والبيئي تدقيق إلزامي ووضع المعايير اللازمة التي تساعد المدققين في القيام بتدقيق الأداء الاجتماعي والبيئي، فضلاً عن تقديم الدعم المعنوي والمالي وتوافر كافة المستلزمات اللازمة.
- 4- التأكيد على دور التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق التنمية المستدامة على مستوى الوحدة، فضلاً عن تبني مواد منهجية تدرس في الجامعات متخصصة بالتدقيق الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة.
- 5- تعزيز دور التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وتشجيع وتوعية مُتخذي القرار على ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار الجوانب الاجتماعية والبيئية عند اتخاذ مختلف القرارات في الوحدة.
- 6- تفعيل دور ديوان الرقابة المالية الاتحادي في مجال التدقيق الاجتماعي والبيئي عن طريق انشاء وتأسيس هيئة وإدارات مستقلة ضمن الهيكل الإداري تتولى مهام التدقيق الاجتماعي والبيئي بما يضمن تحقيق الأداء الاجتماعي والبيئي المستدام.
- 7- إنشاء دليل لإرشاد المدققين حول آلية التدقيق الاجتماعي والبيئي وإيفاد الموظفين للدراسة لاكتساب المعرفة والمشاركة في دورات التدريب التي تقيمها الانتوساي والاسوساي حول التدقيق الاجتماعي والبيئي.
- 8- هناك حاجة لبناء قاعدة بيانات معلوماتية، حول أنشطة التدقيق في جميع المجالات لتصبح أساساً للبحوث والبيانات ومنها أنشطة التدقيق الاجتماعي والبيئي وتعزيز التعاون المحلي والعالمي، وتقوية التبادل الأكاديمي حول مهنة التدقيق فيما يتعلق بالعوامل المتعلقة بالمجتمع والبيئة.

- 9- ضرورة نشر التقارير من ديوان الرقابة التي تهتم المجتمع في وسائل التواصل والاعلام والاطلاع على تجارب الدول الأخرى وتحسين الوعي بأهمية البيئة المحيطة ومسؤولية حماية البيئة والمجتمع عن طريق الامتثال للقوانين واللوائح وتطبيق التكنولوجيا الحديثة والخضراء.
- 10- ضرورة توعية المجتمع بأهمية المحافظة على المكونات الاجتماعية والبيئية في البلد كونها إرثاً ينتقل بين الأجيال المتعاقبة؛ كي تتحقق الاستدامة الحالية والمستقبلية.
- 11- من الممكن الاعتماد على ما جاء في هذا البحث كإطلاقه لبحوث مستقبلية من الباحثين في التخصصات المحاسبية والتدقيقية والآتي كمقترحات لعنوانات مستقبلية:-
 - أ- التدقيق الاجتماعي والبيئي كأداة لتقييم الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي.
 - ب- تدقيق الجودة والتدقيق البيئي لتحقيق التنمية الخضراء.
 - ت- تدقيق المسؤولية الاجتماعية مدخل لتحقيق الرفاهية المجتمعية.
 - ث- لتكامل بين تدقيق الاستدامة وتدقيق الجودة.
 - ج- التدقيق البيئي للأنشطة المالية والصناعية والامتثال البيئي، مدخل لتحقيق المسؤولية البيئية.
 - ح- المسؤولية الاجتماعية والبيئية ومتطلبات الإدارة البيئية.
 - خ- إطار مقترح لتحقيق متطلبات الايزو ونظام الادارة البيئية والاستدامة.
 - د- عمليات التدقيق البيئي باستخدام تقنية (GigaPan® Google Earth).
 - ذ- تكامل التدقيق الأخضر وتدقيق الطاقة للحفاظ على البيئة.
 - ر- الحوكمة البيئية وأهداف التنمية المستدامة.



ثبت المراجع

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

بعد القران الكريم.

- الكتب العربية

- 1- أبو النصر، مدحت، محمد، ياسين مدحت (2017). التنمية المستدامة مفهومها - أبعادها - مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
- 2- الركابي، ساجد احمد عبل، (2020). التنمية المستدامة ومواجهة التلوث وتغير المناخ، الطبعة الأولى، المركز الديمقراطي العربي، برلين، ألمانيا.
- 3- الريفي، حامد (2015). اقتصاديات التنمية: مشكلات البيئة والتنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر .
- 4- السروجي، طلعت مصطفى (2009). التنمية الاجتماعية من الحداثة إلى العولمة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر،
- 5- سلام، محمد امين (2014). حوكمة الشركات ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية وتحقيق التنمية المستدامة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.
- 6- عبدالله ، عبد الخالق (1998). التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والتنمية، دراسات في التنمية العربية - الواقع والتحديات ، سلسلة كتب المستقبل العربي (13) ، الطبعة (1)، مركز دراسات ،الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان.
- 7- غنيم، عثمان محمد، أبو زنت، ماجدة (2014). التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة (2)، عمان، الأردن.
- 8- الغول، رشا، (2014). دراسات متقدمة في المراجعة - المراجعة البيئية التأصيل النظري والممارسات المهنية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، مصر.
- 9- القريشي، اياد رشيد (2011). التدقيق الخارجي منهج علمي نظري وتطبيقا، دار المغرب للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، العراق.
- 10- محمد، عبد الناصر عبد اللطيف، (2017). الاتجاهات الحديثة في المراجعة، جامعة سوهاج، كلية التجارة ، مصر.
- 11- نظمي، إيهاب، العزب، هاني (2012). تدقيق الحسابات الإجراءات، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن.

– الرسائل والأطاريح الجامعية.

- 1- أولاد سالم، ندى، (2016). التدقيق الاجتماعي ودوره في تحسين أداء المورد البشري دراسة حالة المؤسسة الوطنية للكهرباء والغاز بولاية ورقلة 2015-2016، رسالة ماجستير، علوم التسيير، تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة، الجزائر.
- 2- بن الذيب، سهيلة، (2015). دور المراجعة البيئية في تقييم الأداء البيئي للمؤسسات الجزائرية بالمسيلة MEI – دراسة ميدانية لمؤسسة صيانة التجهيزات الصناعية، رسالة ماجستير، محاسبة وتدقيق، العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر.
- 3- تغنة، أسماء، ساحسي، نعيمة، (2017). دور التدقيق الاجتماعي في تحسين الأداء الاجتماعي للمنظمة دراسة ميدانية بالمؤسسات البنكية بادرار، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، التدقيق ومراقبة التسيير، جامعة احمد دراية، ادرار، الجزائر.
- تقويم أداء الوحدات الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.
- 4- الجزائري، اثير محمد جواد، (2010). دور التدقيق البيئي في التنمية المستدامة بحث تطبيقي في شركة مصافي الجنوب (شركة عامة)، بحث للحصول على شهادة المعادلة للدبلوم، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، العراق.
- 5- الجندي، خالد محمد محمد، (2009). إطار مقترح لقياس أثر محددات المراجعة البيئية على مخاطر الاستثمار بالتطبيق على قطاع الصناعات الكيماوية المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر.
- 6- الحجامي، صابرين كريم بلاسم (2020). أُ نموذج مقترح لتدقيق ابعاد الاستدامة ودوره في تقويم أداء الوحدات الاقتصادية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق.
- 7- الخزرجي، باسم رشيد علي (2017). إطار مقترح لمراجعة الأنشطة البيئية وأثره على قيمة المنشأة دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة المنصورة، مصر.
- 8- الخزعلي، امل مرزّه صخيل، (2018). برنامج مقترح لتدقيق الأداء ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، بحث تطبيقي في مديرية توزيع كهرباء الديوانية، أطروحة لنيل شهادة محاسب قانوني، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.

- 9- رواني، بوحفص، (2018). المراجعة البيئية وسبل تطبيقها في الجزائر على ضوء التجارب الدولية دراسة حالة مجمع سوناطراك (2013-2016)، مذكرة تدخل ضمن شهادة الدكتوراه، تخصص تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر.
- 10- سمير، ولد باحمو، (2017). دور التدقيق البيئي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة حالة القطاع الصناعي بولاية أدرار، أطروحة دكتوراه، علوم التسيير، جامعة احمد دراية- ادرار، الجزائر.
- 11- السيد بيومي، شيماء عبد الحفيظ، (2019). تأثير التكامل بين المراجعة البيئية والمقومات الاقتصادية والاجتماعية على حماية الموارد الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة (بالتطبيق على المنشآت الصناعية الكبرى في القاهرة)، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية والإدارية والبيئية، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين الشمس، مصر.
- 12- صادق، لمى مصطفى، (2012). دور التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة، بحث تطبيقي في امانة بغداد، نيل شهادة المحاسبة القانونية، المعهد العربي للمحاسبين القانونيين، بغداد، العراق.
- 13- الطائي، سلوان حافظ احمد، (2002). التدقيق البيئي منهج مقترح لتطبيقه في العراق مع دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العراق.
- 14- عبد الناصر، بن علي (2015). واقع تطبيق مرجعي الحسابات الخارجيين لمفهوم المراجعة الاجتماعية، دراسة لعينة من مراجعي الحسابات الخارجيين لولاية ورقلة، رسالة ماجستير، علوم التسيير، تدقيق ومراقبة التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- 15- عيدوني، العياشي، (2014). دور نظم المعلومات في اتخاذ القرارات ضمن متطلبات التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، إدارة الاعمال الاستراتيجية للتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
- 16- غمام، مراد ، دحمون، فوزي، (2015). أهمية المراجعة البيئية في تطوير الأداء البيئي في المؤسسة الاقتصادية دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP بالاضرية، رسالة ماجستير، العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محمد ولحاج - البويرة، الجزائر.
- 17- فاتح، غلاب فالج، (2017). اطار محاسبي مقترح لتطبيق نظام المحاسبة عن التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية، دراسة تحليلية لمؤسسة صناعة الاسمنت الكبيرة scaek. أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر.
- 18- قیلان، میادة، (2019). أهمية التدقيق البيئي في تقييم الاداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة في الوحدات الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة بناء الهياكل المعدنية المصنعة "BATCIM"، رسالة ماجستير، العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم التجارية والتسيير، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، الجزائر.

19- كرم، ياسمين حمدان، (2012). التدقيق الاجتماعي والبيئي من وجهة نظر مراقبي الحسابات القانونيين في قطاع غزة (دراسة استكشافية)، رسالة ماجستير، المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية- غزة، فلسطين.

20- مقراني، ليلي، (2016). اثر التدقيق الاجتماعي على كفاءة الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة سونلغاز، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

21- يوريد، فدوى، (2019). دور المحاسبة الخضراء في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة في المؤسسة INERGA فرع عين مليلة، رسالة ماجستير، العلوم المالية والمحاسبية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بن مهدي، ام البواقي، الجزائر.

- المجالات والدوريات.

1- اشملية، ميلاد رجب، (2014). ادراك وتطبيق المراجع الخارجي في ليبيا لأسلوب المراجعة الاجتماعية دراسة استطلاعية للمراجعين الخارجين في المنطقة الشرقية لليبيا، بحث منشور، مجلة الجامعة الاسمرية، المجلد (3)، العدد (16)، ليبيا.

2- اوكيل، حميدة، (2017). المراجعة البيئية ورهان تحقيق التنمية المستدامة، بحث منشور، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة الشهيد حمة لخضراء الوادي، العدد (10)، الجزء (2)، الجزائر.

3- بن الشريف، مبروكة، ساوس، الشيخ، (2020). تأثير التدقيق الاجتماعي في الأداء الاجتماعي دراسة تطبيقية لآراء عينة من المدراء والعاملين في منظمات الاعمال الجزائرية، بحث منشور، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد (26)، العدد (117)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.

4- الجبوري، حسان جاسم (2019). مدى مساهمة التدقيق البيئي في دعم القرارات الاستثمارية، دراسة استطلاعية، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16)، العدد (45)، جامعة الموصل، كلية علوم البيئة وتقاناتها، صلاح الدين، العراق.

5- جيجان، حزام فالح، (2016). مدى التزام مراقبي الحسابات بإجراءات التدقيق البيئي دراسة استطلاعية لعينة من مكاتب مراقبي الحسابات في العراق، بحث منشور، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (22)، العدد (88)، جامعة بغداد، بغداد، العراق.

6- الحايك، احمد فيصل خالد، توفيق، عمر اقبال، بشايرة، محمد محمود، (2015). التدقيق الاجتماعي الداخلي مجالاته ومحددات تطبيقه من قبل المدققين الداخليين دراسة تحليلية في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية، بحث منشور، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (23)، العدد (1)، فلسطين.

- 7- حسين، عبد الوحد غازي محمد(2015). دور المحاسبة البيئية والتدقيق البيئي في تفعيل التنمية المستدامة(دراسة لآراء عينة من المحاسبين والمدققين)، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد(11)، العدد(32)، جامعة تكريت، العراق
- 8- حمدان، خولة حسين، عبيد، جبار ياسر،(2011). دور المدقق الخارجي في التدقيق الاجتماعي، بحث منشور، مجلة الكوت مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد(11)، جامعة واسط، العراق.
- 9- حمدان، خولة حسين،(2014). دور التدقيق البيئي في التنمية المستدامة، بحث منشور، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، بغداد، العراق.
- 10- حمودي، هشام عمر، امين، ساكار ظاهر عمر، علي، زياد طاهر محمد (2020). التكامل بين المحاسبة البيئية والمراجعة البيئية في خدمة السلسلة الخضراء، بحث منشور، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (16) العدد الخاص بالمؤتمر العملي الرابع، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق.
- 11- دواي، مهدي صالح،(2011). التنمية البشرية المستدامة، مفاهيم التكوين وأبعاد التمكين (العراق أنموذجاً)، بحث منشور، المجلة العراقية الاقتصادية ، السنة (9)، العدد(31)، العراق.
- 12- الدوري، زكريا مطلق وابو سالم، أبو بكر احمد، (2013). ثقافة الريادة في ظل التنمية المستدامة، دراسة ميدانية على شركة سوناطراك البترولية الجزائرية، مجلة جامعة ديالى، العدد(58)، جامعة ديالى، ديالى، العراق.
- 13- الرفاعي، خليل محمود، الخطيب، خالد راغب،(2012). قياس مدى تطبيق المدققين الأردنيين لمفهوم التدقيق الاجتماعي كجزء من عملية التدقيق الشاملة، بحث منشور، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد (27)، حيران، القدس، فلسطين.
- 14- السقا، زياد هاشم،(2011). متطلبات التدقيق البيئي في ضوء معايير التدقيق المقبولة قبولاً عاماً (GAAS)، بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد(4)، العدد(7)، الانبار، العراق.
- 15- سكاك، مراد، هباش، فارس،(2009). دور التدقيق الاجتماعي في اطار الحوكمة المسؤولة اجتماعيا في ظل الانفتاح الخارجي، بحث منشور، الملتقى العلمي الدولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس- سطيف، الجزائر.
- 16- سليمان، مليكة، هوارى، مغنية، (2018). دور التدقيق في تقييم الاداء المستدام (المالي والبيئي والاجتماعي)"دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن"، بحث منشور، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، العدد(3)، جوان، الجزائر.
- 17- سمير، ولد بجمو، عمر، اقاسم،(2014)، دور التدقيق البيئي في تحقيق متطلبات الإدارة البيئية، بحث منشور، الجزائر.

- 18- شريفي، عمر، براهيمى، لبنى، (2017)، دور التدقيق البيئي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بحث منشور، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد(4)، العدد(1)، الجزائر.
- 19- الشعباني، منى محمد علي، (2018). دور مراجعة البعد البيئي في دعم تقارير التنمية المستدامة دراسة استكشافية في منشآت الاعمال في البيئة المصرية، بحث منشور، مجلة الفكر المحاسبي جامعة عين الشمس، المجلد (22)، مصر.
- 20- الشنطي، ايمن محمد، (2015). قياس اثر التدقيق الاجتماعي على تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية، جامعة البلقاء، الأردن.
- 21- صالح، عدنان مناتي، (2014). التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات، بحث منشور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، بغداد، العراق.
- 22- العبادي، هيثم ممدوح، عصفور، محمد ذا النون (2008). المراجعة الاجتماعية في ظل التشريعات المنظمة للمهنة في الاردن، مجلة الإدارة والمحاسبة والتأمين، العدد (21)، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.
- 23- عبد الرحمن، عادل خليل، (2016). دور محاسبة التنمية المستدامة في تحسين مستوى الإفصاح الاختياري لمنشآت الصناعة، دراسة ميدانية على المنشآت الصناعية، مجلة كلية التجارة العلمية، العدد(3)، ديسمبر، كلية التجارة، جامعة النيلين، السودان .
- 24- عباس، صلاح. (2010). التنمية المستدامة في الوطن العربي. الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة.
- 25- عثمان، النور نادر النور، الشبلي، احسان محمد احمد ، (2012)، تقويم تجربة المراجعة البيئية في ديوان المراجعة القومي-السودان، بحث منشور، مجلة الجزيرة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية، المجلد(1)، العدد(2)، السودان.
- 26- عزة، ريزان صلاح الدين، (2019). انعكاس تطبيق التدقيق البيئي على تحقيق عملية التنمية المستدامة دراسة في عينة من الشركات الصناعية في اقليم كوردستان العراق، بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(11)، العدد(22)، الانبار، العراق.
- 27- علي، صلاح عبد الحفيظ مصطفى، (2015). دور ومسؤولية مراجع الحسابات في مراجعة الأداء البيئي للمنشآت دراسة نظرية ميدانية، بحث منشور، مجلة Journal of Empirical Research in Accounting Auditing ، المجلد(1)، العدد(2) ، جامعة البحرين، مملكة البحرين.
- 28- عياش، زبير، فريدة، ويلية، (2017). محددات تطبيق التدقيق الاجتماعي دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري فرع قسنطينة، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خضير بسكرة، الجزائر.
- 29- العيفة، رحيمة، عبد الجليل لخداري، عبد القادر، عوادي، (2019). معيقات تطبيق التدقيق الاجتماعي في مكاتب التدقيق بالجزائر (دراسة ميدانية)، بحث منشور، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة محمد خضير - بسكرة، المجلد(3) ، العدد(1)، الجزائر.

- 30- كامل، رايق ، مهيار، مؤيد، (2008). " التنمية المستدامة: مفاهيم وأهداف "، اللجنة التنفيذية لهيئة المكاتب العربية.
- 31- الكواز، سعد محمود، الطحان، جاسم محمد علي، العباسي، نجلاء ادريس،(2014). المعرفة والمعلوماتية الطريق نحو التنمية المستدامة، بحث منشور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، العراق.
- 32- المحمدي، ناظم عبدالله عبد، المحمدي، عبدالله احمد نصيف،(2014). تحليل احصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة 2005- 2012 بحث منشور، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المؤتمر العلمي الثاني، عدد خاص، العراق.
- 33- محمود، بكر إبراهيم، حميد، سلوان حافظ، محمد، ايمان يحيى، (2012). دور ديوان الرقابة المالية في تفعيل وترسيخ مؤشرات التنمية المستدامة، بحث منشور، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد(93)،العراق.
- 34- معزوزي، عيسى، بن تريح ،(2019). دور أدوات الإدارة البيئية الخاصة بالعمليات في بلورة التميز البيئي لمنظمات الأعمال، دراسة حالة بشركة عجيبة للبترول -دولة مصر - بحث منشور، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد(9) ، العدد(3)، الجزء الثاني، مصر.
- 35- نورالدين، احمد قايد،(2012). دور التدقيق الاجتماعي في دعم حوكمة الشركات، بحث في الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات للحد من الية الفساد المالي والإداري، جامعة محمد خضير بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 36- الهنداوي، انوار عباس هادي،(2015). محددات تطبيق التدقيق البيئي وعلاقتها بتحجيم مسؤولية مراقب الحسابات تجاه مستخدمي القوائم المالية (دراسة تحليلية لآراء عينة من مراقبي الحسابات)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (13)، العدد (36) ، جامعة الكوفة، النجف، العراق.
- 37- هوارى، معراج، قياس ادراك واتجاه مراجعي الحسابات نحو تطبيق مفهوم التدقيق الاجتماعي دراسة عينة من مراجعي الحسابات بالجزائر، بحث منشور، مخبر البحوث، الجزائر.

A)Books

- 1- Pujara, Mandeep(2016) "Roles of Social Audit".
- 2- Rahim, M. M., & Idowu, S. O. (Eds.). (2015). Social Audit Regulation: Development, Challenges and Opportunities. Springer..

B)Studies&Periodicals

- 1- Ab Rahman, N. H., & Abd Aziz, S. N. (2020). Challenges in Implementing Inclusive Development Concept in Sustainable Development Goals 2030. Jurnal Undang-undang dan Masyarakat, 26, 15-25
- 2- Ahmed, D. A. S. B. (2015). Environmental Auditing, Engineering and Technology ,JSRSET | Volume 1 | Issue 5.
- 3- Anna, B. (2017). The Role and The use of Environmental Audit in Supporting Sustainable Development. Journal of Accounting for Development, Research Papers of the Wroclaw University of Economics, pp. 37-46.
- 4- Arora, D. P. (2017). Environmental Audit–need of the hour. International Journal of Advanced Research in Engineering & Management (IJAREM) PP, 25-31.
- 5- Asalos, N. (2019). Environmental Auditing–An Organization Management Tool. Ecoforum Journal, 8(1)Augmenting Of Public Policy: A Case Study Of Nrega.
- 6- Augustine, E., Chijioke, M., Uyioghosa, O., & Otivbo, E. (2013). Environmental Auditing and Sustainable Development in Nigeria. Research Journal of Finance and Accounting, 4(11), 91-7.
- 7- Bazerbashi, M., & Bulyga, R. (2017). Social Audit. Студенческий вестник, 6(6 Часть 3), 42.Bazerbashi, Mohamad, And Roman Bulyga. (2017) "Social Audit." Студенческий Вестник 6.6 Часть
- 8- Björkman, H., & Wong, E. (2013). The role of social auditors: A categorization of the unknown.(master thesis, UPPSALA University).
- 9- Darnall, N., Seol, I., & Sarkis, J. (2009). Perceived stakeholder influences and organizations' use of environmental audits. Accounting, Organizations and Society, 34(2), 170-187.
- 10- Datta, S., Guha, S., Kakal, Z.(2011). (Report On Social Audit Of Hpcl-Csr Activities: Unnati And Swavalamban) Tiss National Csr Hubschool Of Management & Labour Studies Tata Institute Of Social Sciences Mumbai. Development, Challenges And Opportunitie.
- 11- Diamantis, D. (1999). The importance of environmental auditing and environmental indicators in islands. Eco-Management and Auditing: The Journal of Corporate Environmental Management, 6(1), 18-25.

- 12- El Mousadik, M., El Kandoussi, F., & Benouakrim, H.(2016). **Contribution Of Social Audit Practices To The Individual Performance: The Case Of Moroccan Companies Labelled On CSR.**
- 13- Gheorghita, M. (2019). **"Social Audit-An Important Tool To Ensure Sustainable Development Of Light Industry In The Republic Of Moldova."**
Journal Of Social Sciences Vol. Ii, No. 3
- 14- Ghonkrokta, S. S., & Lather, A. S. (2007). **Identification of role of social audit by stakeholders as accountability tool in good governance.** Journal of Management Research, 7(1), 18-26.
- 15- Grigorescu, I. I., & Hategan, C. D. (2016). **The development of the social audit concept in Romania.** The Audit Financiar journal, 14(142), 1101-1113.
- 16- Hussain, S. Zahir. (2015)**"Social Audit-A New Horizon."** Journal Impact Factor 6.1: 551-559.
- 17- Imperatives, S. (1987). **Report of the World Commission on Environment and Development: Our common future.** Accessed Feb, 10.
- 18- Kwatra, S., Archana K., and Prateek Sharma. (2020) **"A critical review of studies related to construction and computation of Sustainable Development Indices."** Ecological Indicators 112: 106061.
- 19- Lu, H., Wei, Y., Yang, S. et al. (2020).**Regional spatial patterns and influencing factors of environmental auditing for sustainable development: summaries and illuminations from international experiences.** Environ Dev Sustain 22, 3577–3597. <https://doi.org/10.1007/s10668-019-00357-w>.
- 20- McMullen, D. A., Raghunandan, K., & Rama, D. V. (1996). **Internal control reports and financial reporting problems.** Accounting Horizons, 10(4), 67.
- 21- Nikolaeva, P. (2016).**h Audit And Reporting: Current Situation And Trends Of Future Development.**
- 22- Owusu, C. A., & Frimpong, S. (2012). **Corporate social and environmental auditing: Perceived responsibility or regulatory requirement.** Research Journal of Finance and Accounting, 3(4), 47-57.
- 23- Pham, T. U. (2018). **Solutions of organizing environmental auditing in the State Audit Office of Vietnam (Master's thesis).**
- 24- Qingguo, M. (2014). **Research On The Indicator System Of Environment Auditing Of Express Enterprises.** In 2014 11th International Conference On Service Systems And Service Management (ICSSSM) (Pp. 1-4) , June. IEEE.
- 25- Radu, M. (2012). **Corporate Governance, Internal Audit and Environmental Audit - The Performance Tools in Romanian Companies.** Journal of Accounting and Management Information Systems, 11, 112-130.
- 26- Rahim, M. M., & Vicario, V. (2015). **Social audit: A mess or means in CSR assessment?**. In Social Audit Regulation (pp. 1-13). Springer, Cham.
- 27- Rahmawati, D. K.(2018). **(Deconstructed CSR And Social Audit Model: Postmodernist Paradigm Observations In Luwu Mining Areas, Indonesia)**
Journal Of Finance And Banking Review J. Fin. Bank. Review 3 (2) 15–27.

- 28- Rongbing, H. U. A. N. G. (2011). **Environmental auditing: an informationized regulatory tool of carbon emission reduction.** *Energy Procedia*, 5, 6-14.
- 29- Rooyen, S. A. (2016). **The legal framework for environmental auditing in the public sector in South Africa** (Doctoral dissertation, North-West University (South Africa), Potchefstroom Campus).
- 30- Ruban, A., & Rydén, L. (2019). **Introducing environmental auditing as a tool of environmental governance in Ukraine.** *Journal of Cleaner Production*, 212, 505-514.
- 31- Şchiopoiu, B. (2008). **Auditul Social, De La Teorie La Practică**, Craiova: Ed. Sitech.
- 32- Seow, C., Hillary, R., Gao, S. S., & Zhang, J. J. (2006) **Stakeholder Engagement, Social Auditing And Corporate Sustainability**, *Business Process Management Journal*.
- 33- Stanescu, S.G., Ionescu, C., & Coman, M.D. (2020). **Environmental Audit Contribution to the Evaluation and Control of Environmental Information.**
- 34- Stanwick, P. A., & Stanwick, S. D. (2001). **Cut your risks with environmental auditing.** *Journal of Corporate Accounting & Finance*, 12(4), 11-14.
- 35- Yashin, S., Borisov, S., & Sukhanov, D. (2019). ***Environmental audit as a tool for socio-economic evaluation & security management of an industrial enterprise.*** In *E3S Web of Conferences* (Vol. 110, p. 02065). EDP Sciences

قائمة الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق (1)

الاستبانة بشكلها النهائي

حضرة الأستاذالمحترم

(السلام عليكم ورحمة الله وبركاته)

أضع بين أيديكم هذه الاستبانة والتي تتعلق بإعداد رسالة ماجستير في المحاسبة والموسومة بـ (التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة للوحدات الاقتصادية - دراسة تطبيقية).

يرجى تعاونكم وذلك في سبيل تحقيق أهداف البحث الآتية: -

- 1- أهمية ودور التدقيق الاجتماعي والبيئي والتنمية المستدامة.
- 2- ما المبررات والدوافع التي دعت الى الاهتمام بالتدقيق الاجتماعي والبيئي؟
- 3- توضيح العلاقة بين التدقيق البيئي والتدقيق الاجتماعي والتنمية المستدامة.

يرجى التكرم بالإجابة عن فقرات الاستبانة المرفقة مؤكدين لكم حرصنا على سرية ما ستقدمونه من بيانات وعدم استعمالها إلا لأغراض البحث العلمي. وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام...

الباحث

أولاً: البيانات الشخصية

1- الجنس:

☐ أنثى

☐ ذكر

2- العمر:

☐ 20 - 30 سنة ☐ 31 - 40 ☐ 41 - 50 ☐ أكثر من 50

3- المؤهل العلمي:

☐ اعدادية ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دبلوم عالٍ ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

4- التخصص الوظيفي:

☐ محاسب ☐ مدقق ☐ اداري ☐ أخرى تذكر.

5- سنوات الخدمة

☐ اقل من 5 سنوات ☐ 5 - 10 ☐ 11 - 15 ☐ 16 - 20 ☐ أكثر من 20.

6- المنصب الوظيفي (ان وجد)

ثانياً: الأسئلة الخاصة بالاستبانة

المحور الذي يراد قياسه	اتفق تماماً	اتفق	غير متأكد	لا اتفق	لا اتفق إطلاقاً
المحور الأول					
1 التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي يسهم تكامل التدقيق الاجتماعي والبيئي في توافر البيانات والمعلومات الاجتماعية والبيئية لممارسة أنشطة الوحدة بصورة جيدة.					
2 يسهم التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي في معرفة مدى التزام الوحدة بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة بالنشاط الاجتماعي والبيئي داخل الوحدة.					
3 يسهم التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي في زيادة فاعلية أداء العاملين عن طريق دراسة الحالة الاجتماعية والبيئية للوحدة وتحديد العقبات وتقديم الحلول والمقترحات.					
4 يسهم تكامل التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحسين صورة الوحدة أمام المجتمع والرقابة على أداء مهامها.					
5 يسهم تكامل التدقيق الاجتماعي والبيئي في تقويم الآثار الاجتماعية والبيئية للوحدة.					
6 للتكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي دور مهم وفاعل في تحسين الأداء الاجتماعي والبيئي للوحدة.					
7 يلقي التدقيق الاجتماعي والبيئي الاهتمام الكافي من قبل الوحدة.					
8 إن التكامل بين التدقيق الاجتماعي والبيئي يمكن الوحدة من عدم الاضرار بالمجتمع والبيئة عند القيام بأداء نشاطها.					
9 إن تكامل التدقيق الاجتماعي والبيئي يمكن الوحدة من تقويم وإدارة المخاطر للقضايا الاجتماعية والبيئية.					
10 تكامل التدقيق الاجتماعي والبيئي له الدور البارز في تحقيق كفاءة الموارد ومنع التلوث ومكافحته.					

					دور التدقيق الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة	المحور الثاني
					يسهم التدقيق الاجتماعي في تطوير الأداء لتحقيق التنمية المستدامة.	11
					يسهم التدقيق الاجتماعي في تحقيق الرفاهية الاجتماعية للعاملين والمجتمع لتحقيق الاستدامة.	12
					يعد التدقيق الاجتماعي أداة من الأدوات لتحقيق التنمية المستدامة.	13
					التزام الوحدة بتطبيق التدقيق الاجتماعي يؤدي الى تحقيق متطلبات التنمية المستدامة.	14
					يسهم التدقيق الاجتماعي بمتابعة فاعلية الأنشطة الاجتماعية المتبعة لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.	15
					يسهم التدقيق الاجتماعي في تحقيق مدى كفاءة وفاعلية الأهداف الاجتماعية والتنمية المستدامة.	16
					يهدف التدقيق الاجتماعي الى تقديم تقرير شامل بنتائج النشاط الاجتماعي للوحدة لتحقيق الاستدامة.	17
					يسهم التدقيق الاجتماعي بالوحدة في تحقيق اهدافها المتعلقة بحماية المجتمع والذي يعد جزء من التنمية المستدامة.	18
					يسهم التدقيق الاجتماعي بالوحدة في زيادة الاهتمام بالتقارير الاجتماعية لتحقيق الاستدامة.	19
					يمكن التدقيق الاجتماعي الوحدة في تحقيق الخطة المستقبلية والأهداف الاجتماعية المستدامة.	20
					دور التدقيق البيئي في تحقيق التنمية المستدامة.	المحور الثالث
					يسهم التدقيق البيئي في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.	21
					التدقيق البيئي يحقق الحوكمة البيئية والاستدامة.	22

					23	تعمل الوحدة على استغلال الموارد الأولية بشكل جيد دون اسراف لتحقيق التنمية المستدامة.
					24	التزام الوحدة بشروط السلامة البيئية يحقق لها الاستدامة.
					25	يسهم التدقيق البيئي في تحقيق المساواة البيئية والتنمية المستدامة.
					26	يسهم التدقيق البيئي في متابعة أنشطة الوحدة البيئية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.
					27	التدقيق البيئي يحقق الاداء البيئي المستدام.
					28	يمكن التدقيق البيئي الوحدة الحصول على المواصفات العالمية للأداء البيئي لتحقيق الاستدامة.
					29	إن اهتمام الوحدة بتطوير الكادر الفني عن طريق إقامة دورات تدريبية ونشر الوعي البيئي يحقق لها متطلبات التنمية المستدامة.
					30	يهدف التدقيق البيئي تقييم السياسات والإجراءات البيئية للوحدة لتحقيق المتطلبات البيئية المستدامة.
					المحور الرابع	دور التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة
					31	يسهم كلٌ من التدقيق الاجتماعي والبيئي في تحقيق الاستخدام الفاعل للموارد المتاحة وتحقيق التنمية المستدامة.
					32	يسهم كلٌ من التدقيق الاجتماعي والبيئي بتحسين اداء الوحدة الاجتماعي والبيئي المستدام.
					33	للتدقيق الاجتماعي والبيئي مزايا تنعكس على المجتمع والبيئة بشكل يحقق الاستدامة.
					34	ان التدقيق الاجتماعي والبيئي يمثلان اداة من أدوات التنمية المستدامة.
					35	أن تبني الوحدة للتدقيق الاجتماعي والبيئي في رسالتها ورؤيتها يمكن ان يعزز تحقيق التنمية المستدامة.
					36	عرض تقارير التدقيق الاجتماعي والبيئي للوحدة أحد متطلبات التنمية المستدامة

					37	إن تكامل التدقيق الاجتماعي والبيئي يحققان الاستدامة الاجتماعية والبيئية.
					38	اشتراك الوحدة بالندوات والمؤتمرات العلمية التي تقيمها الجهات المهنية والأكاديمية المتخصصة بالمجتمع والبيئة يحقق لها البعد الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة.
					39	وجود برامج عمل وخطط خاصة بالوحدة للتدقيق الاجتماعي والبيئي يُسهم في تحقيق التنمية المستدامة.
					40	إن تكامل تطبيق التدقيق الاجتماعي والبيئي يلبي الحاجات الحالية ويحفظ للأجيال القادمة حقوقهم.

ملحق (2)

قائمة بأسماء المحكمين للاستبانة

الاسم	اللقب العلمي	الجامعة	الكلية	القسم	البلد	الاختصاص العام	الاختصاص الدقيق
1	خالد حسيني	بورتسموث	ادارة الاعمال	المحاسبة	بريطانيا	محاسبة	محاسبة مالية
2	كريمة علي كاظم الجواهر	المستنصرية	اداره واقتصاد	المحاسبة	العراق	محاسبة	تدقيق
3	خولة حسين حمدان	بغداد	المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية	الدراسات المحاسبية	العراق	محاسبة	رقابة وتدقيق
4	عبد الرحمن محمد رشوان	الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا	الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا	العلوم الإدارية والمالية	فلسطين	محاسبة	محاسبة مالية
5	منى كامل حمد	أستاذ مساعد	النهرين	اقتصاديات الاعمال	العراق	محاسبة	محاسبة مالية
6	فداء عدنان عبيد	أستاذ مساعد	التقنية الوسطى	إدارة المصارف والتمويل	العراق	محاسبة	محاسبة مالية
7	بشرى عبد الوهاب محمد الجواهري	أستاذ مساعد	الكوفة	إدارة واقتصاد	العراق	محاسبة	محاسبة مالية وتدقيق
8	فوزي عمر علي الشوين	دكتور	العاصمة الاهلية	العلوم الادارية والمالية	ليبيا	محاسبة	تدقيق الاخطاء والغش والتلاعب في القوائم المالية
9	احمد يحيى الاسطل	دكتور	اوتارا	كلية الادارة	ماليزيا	محاسبة	المسؤولية الاجتماعية، الحوكمة

Abstract

Economic corporations usually seek to achieve social welfare and environmental protection in accordance based on requirements of sustainable development in order to preserve the natural resources for both current and future generations. The research problem represented the weakness in social and environmental auditing in economic units, which would lead to the effects that these units leave on society and the environment as a whole.

The research sample included the highest supervisory authority specialized in auditing performance in Iraq, namely the Federal Office of Financial Supervision, questionnaire that included a group of questions was used as a tool to achieve the objectives of the research. The statistical analysis was also adopted utilizing a set of statistical methods, including correlation analysis and confirmatory factor analysis in order to test a degree of validity and reliability of the data to see how could generalizing obtained results.

The most important findings were that social audit has an integrated and interdependent relationship with environmental auditing that reflects positively on the corporation performance and sustainable development by integrating social concerns with the environment. Plus, the existence of a positive correlation with statistical significance in the integration between social and environmental auditing to achieve requirements of sustainable development.

The research also ended up with a set of recommendations such as the necessity of attention and focus of economic units on social and environmental auditing as a strategic necessity, as well as the importance of increasing social and environmental awareness and effective cooperation to achieve sustainable development.

The Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

Al-Mustansiriya University

Administration and Economics College

Department of Accounting



**(Integration Between Social And Environmental Auditing To Achieve
Sustainable Development Requirements)**

((An Empirical Study))

**A Thesis Submitted to council of of Administration and Economics - Al-
Mustansiriya University in partial Fulfillment of The Requirements for the
Degree of Master of science in Accounting**

By the Student

Mohammed Farhan flayylh Alabbassi

Supervisor Assistant Professor Dr.

Fatima Saleh Mehdi AL- Gharban

2021AD

Baghdad

1442AH